جـــــــامعـــــــــة 8 مـــــــــــاي

1945

قـــــــــــالمـــــــــة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في

العلوم: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان:

أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة القوائم المالية

دراسة حالة بمؤسسة أشغال الري والغابات ــقالمة-

من إعداد الطالبتان:

- وسام بوشريط.
- مروة عجرود.

تحت إشراف الأستاذ:

د. لياس قلاب ذبيح.

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

الآية 105 سورة التوبة

نشكر الله تعالى ونحمده

حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على أن يسر لنا إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان

لأستاذنا الفاضل:

الدكتور" **قلاب ذبيح لياس**"

الذي تفضل بقبول الإشراف على عملنا هذا، والذي نرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثلا طيبا للبذل والعطاء، والذي غمرنا بفائض علمه وتوجيهاته القيمة، التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه المذكرة في صورتها النهائية فكانت ثمرة توجيهاته.

كما نشكر لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة، نقدم لهم فائق الاحترام والتقدير

كما لا يفوتنا أن نشكر كل مسؤولي وموظفي مؤسسة أشغال الري والغابات **ETHYFOR** .على المعلومات القيمة التي تخص المؤسسة والتي أفادتنا كثيرا في دراستنا، خاصة رئيسة مصلحة الموارد البشرية " **هناد فوزية** " ورئيسة قسم المحاسبة "**بن خريف فيروز**" وموظفة قسم المحاسبة والمالية

" **خالد فاطمة الزهراء** "

إلى كل من بث في أنفسنا حافزا للصبر والمثابرة من قريب أو من بعيد...

بدعـاء أو كلمة طيبة.

إليكم جميعا

شكرا

"طبتم وطاب مسعاكم"

إهداء

إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها.....التي هزت سريري بيمناها.....

وهزت العالم بيسراها.....إلى أعظم من في الوجود.....إلى والدتي الحبيبة التي سهرت الليالي تدعو لي.....أطال الله في عمرها.....

إلى والدي الحبيب.....الذي أفنى حياته في سبيل توفير حياة هانئة لي.....ووقف بجانبي وشجعني على مواصلة الدرب.....حفظه الله ورعاه وبارك في عمره.....

إلى من ساندني في تعبي.....ووقف إلى جانبي.....إلى زوجي الغالي.

إلى مستقبلي المقبل إلى الحياة.....إلى مهجة قلبي وقرة عيني.....إلى

إبني العزيز

إلى أخي العزيز صهيب....أخي المدلل هيثم.....وأختي آخر العنقود خولة.....

إلى زميلتي التي رافقتني في إنجاز هذه المذكرة صديقتي وسام.....

إلى أغلى الصديقات على قلبي أسماء....

إلى كل أقاربي وأهل زوجي.....

إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.....

مـــــــروة

إهداء

إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها.....التي هزت سريري بيمناها.....

وهزت العالم بيسراها.....إلى أعظم من في الوجود.....إلى والدتي الحبيبة "سعـاد"

التي سهرت الليالي تدعو لي.....أطال الله في عمرها.

إلى والدي.....هداه الله.

إلى من ساندني في تعبي.....ووقف إلى جانبي.....إلى زوجي الغالي

"عصـــــــام"

إلى مستقبلي المقبل إلى الحياة.....إلى مهجة قلبي وقرة عيني.....إلى

ابنتي العزيزة.. "جـودا الاء"

إلى أختي العزيزة الغالية صوفيـــــا.....

إلى أخوي الغاليان اللذان لا أملك سواهما أيوب.... إسحاق.....آخري العنقود.....

إلى زميلتي التي رافقتني في إنجاز هذه المذكرة صديقتي مـروة.....

إلى أغلى الصديقات على قلبي نجـــلاء....

إلى كل أقاربي وأهل زوجي.....

إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.....

وســـــــام

www.SAMLALA.com

الملخـــــص:

تعالج هذه المذكرة دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية وذلك في ظل النظام المحاسبي المالي حيث قمنا بالتطرق إلى الموضوع من مختلف جوانبه النظرية ابتداء بالتعريف بنظام تكنولوجيا المعلومات والنظام المحاسبي المالي ثم تعريف وعرض هذه القوائم في ظل هذا النظام؛ أما في الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط لما تم عرضه في الجانب النظري من خلال دراسة حالة، وذلك بتوضيح كيفية سير البرنامج المحاسبي الآلي **BIG INFORMATIQUE FINANCE** وكيفية مسك المحاسبة المالية بواسطته في مؤسسة **ETHYFOR.**

الكلمات المفتاحية: نظام تكنولوجيا المعلومات، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، البرنامج المحاسبي الآلي.

Résumé:

Cette mémoire de recherche traite l'informatique télématique sur les plans financiers dans les sociétés économiques sous le cadre de système comptable financier, ou nous avons mis en débat ce sujet de tout ses aspects théoriques en commençant par la définition de l'informatique thématique et le système comptable financiers passant par définir et exposer ces listes sous ce système, concernant le côté pratique on projeter ce qui était présenté thématiquement à travers une étude de cas, et cela était réaliser par clarifier la façon avec laquelle le système comptable automatique fonctionne **BIG INFORMATIQUE FINANCE** et aussi comment le système comptable financiers le domine dans une société **ETHYFOR** .

les mots clés: l'informatique thématique, le système comptable financiers, les listes financières, le système comptable automatique

فـهـرس الـمـحـتـويـات

دعـاء	–
شكر وتقدير	–
إهـداءات	–
الملخـص	–
فهرس المحتويات	I-V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII-VIII
قائمة الملاحق	IX-X
المقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار العام لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1–39
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل لنظام تكنولوجيا المعلومات	03
المطلب الأول: الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات	03
الفرع الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات	03
الفرع الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	06
الفرع الثالث: آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال	07
المطلب الثاني: ماهية نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال	09
الفرع الأول: تعريف نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال	09
الفرع الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	11
المطلب الثالث: مكونات تكنولوجيا المعلومات	12
الفرع الأول: المكونات المادية	13
الفرع الثاني: البرمجيات	13
الفرع الثالث: تكنولوجيا الاتصالات	14
المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية	14
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية	15
الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية	15

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي	16
الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي	16
الفرع الرابع: أهداف نظام المعلومات المحاسبي	17
المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي	18
الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي	18
الفرع الثاني: معالجة البيانات	19
الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	20
المطلب الثالث: آلية تطبيق تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية	21
الفرع الأول: آلية العمل اليدوي في النظام المحاسبي	22
الفرع الثاني: آلية العمل الآلي في النظام المحاسبي	22
المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات	24
المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية	24
الفرع الأول: مفهوم الرقابة الداخلية	24
الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية	25
الفرع الثالث: أقسام الرقابة الداخلية	27
الفرع الرابع: أنواع الرقابة الداخلية وأساليب تقويمها	28
المطلب الثاني: تقييم الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات	29
الفرع الأول: المخاطر المحيطة ببيئة تكنولوجيا المعلومات	29
الفرع الثاني: مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الرقابة الداخلية	32
المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال	32
الفرع الأول: الرقابة العامة	32
الفرع الثاني: الرقابة على التطبيقات	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: إعداد القوائم المالية وفق نظام تكنولوجيا المعلومات	77-40
تمهيد	41
المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي SCF	42
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF	42

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي	42
الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي	42
الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي	43
الفرع الرابع: فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي	44
الفرع الخامس: مقومات النظام المحاسبي المالي	46
المطلب الثاني: ماهية القوائم المالية	47
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية	47
الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية	48
الفرع الثالث: خصائص القوائم المالية	50
الفرع الرابع: أهداف القوائم المالية	52
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية	54
الفرع الأول: المستخدمين حسب المصلحة	54
الفرع الثاني: القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية	55
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	56
المطلب الأول: الميزانية المالية (المركز المالي)	57
الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية	57
الفرع الثاني: خصائص الميزانية المالية	57
الفرع الثالث: عناصر الميزانية	58
المطلب الثاني: حساب النتائج (قائمة الدخل)	61
الفرع الأول: تعريف حساب النتائج	61
الفرع الثاني: أهمية حساب النتائج	62
الفرع الثالث: مكونات حساب النتائج	62
المطلب الثالث: القوائم المالية الأخرى	64
الفرع الأول: القائمة التدفقات النقدية (قائمة سيولة الخزينة)	64
الفرع الثاني: قائمة تغيرات الأموال الخاصة	68
الفرع الثالث: ملحق الكشوف المالية	70
المبحث الثالث: إلزامية مسك المحاسبة المالية بواسطة تكنولوجيا المعلومات	72

المطلب الأول: الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي	72
الفرع الأول: الالتزام بالمبادئ والأحكام المحاسبية في إطار النظام المحاسبي المالي	72
الفرع الثاني: تحديد مصادر التسجيلات المحاسبية	73
المطلب الثاني: الشروط الأساسية لتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي	73
الفرع الأول: الالتزام بطابع عدم الشطب والتصحيح للتسجيلات	73
الفرع الثاني: ضمان تحقيق التوازنات الأساسية للمحاسبة على أساس القيد المزدوج	73
الفرع الثالث: ضرورة التذكير بوجوب التصديق على التسجيلات المحاسبية	73
الفرع الرابع: ضرورة إمكانية إعادة فحص التسجيلات المحاسبية للسنوات السابقة	74
الفرع الخامس: ضمان إمكانية إعادة فتح الحسابات في بداية كل دورة محاسبية	74
المطلب الثالث: الشروط التقنية لتطبيقات المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي	74
الفرع الأول: إمكانية استغلال الغير لمضمون التسجيلات المحاسبية بمعزل عن برنامج	74
الفرع الثاني: ضرورة إظهار المعلومات الجبائية الخاصة بالمؤسسة في كل الوثائق المحاسبية للمؤسسة	75
الفرع الثالث: ضرورة ضمان إمكانية الأرشفة للتسجيلات المحاسبية	75
الفرع الرابع: ضرورة ضمان إظهار المعلومات المتعلقة بالتسجيلات المحاسبية	75
الفرع الخامس: إمكانية إعادة قراءة أو تحويل التسجيلات المحاسبية المؤرشفة للسنوات السابقة	76
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة أشغال الري والغابات –قالمة–	78-108
تمهيد	79
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	80
المطلب الأول: ماهية مؤسسة ETHYFOR	80
الفرع الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة	80
الفرع الثاني: بطاقة تقنية عن مؤسسة أشغال الري والغابات ETHYFOR	81
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	82
المطلب الثالث: وظائف مصالح المؤسسة	83
الفرع الأول: المديرية العامة	83
الفرع الثاني: المصالح المساعدة للمديرية العامة	85

المبحث الثاني: مسك القوائم المالية بواسطة برنامج BIG INFORMATIQUE FINANCES	87
المطلب الأول: تقديم البرنامج المعلوماتي للمؤسسة BIG INFORMATIQUE FINANCES	87
الفرع الأول: لمحة مختصرة عن برنامج BIG	87
الفرع الثاني: اقتناء وتحيين برنامج BIG من طرف المؤسسة محل الدراسة	94
الفرع الثالث: امتيازات وعيوب برنامج BIG	95
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية بواسطة النظام المعلوماتي	96
الفرع الأول: التسجيل المحاسبي لعملية شراء البرنامج المعلوماتي في اليومية	96
الفرع الثاني: إظهار عملية الشراء في الدفتر الكبير	98
الفرع الثالث: إظهار عملية الشراء في ميزان المراجعة	99
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية بواسطة برنامج	100
الفرع الأول: خطوات طباعة القوائم المالية	100
الفرع الثاني: عرض القوائم المالية المعدة آليا بواسطة برنامج BIG	101
المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج	105
المطلب الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين عمل دائرة المحاسبة والمالية DFC	105
المطلب الثاني: دور نظام المعلومات في كشف مختلف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة	106
المطلب الثالث: استخدام برنامج BIG في مسك المحاسبة المالية	106
خلاصة الفصل	108
خاتمة	109- 113
قائمة المصادر والمراجع	114- 121
قائمة الملاحق	–

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	يبين أهم الفروقات بين المعلومات والبيانات	05
2-1	التغييرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال	08
1-2	يوضح أهم العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية	67
1-3	بطاقة تقنية عن مؤسسة أشغال الري والغابات	81

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	نظام المعلومات المحاسبي	21
1-2	يوضح أهم الكشوف المالية وفق scf	56
2-2	وضعية جدول سيولة الخزينة	65
3-2	حركة رؤوس الأموال الخاصة	68
4-2	مسك المحاسبة بالإعلام الآلي	72
1-3	الهيكل التنظيمي لشركة أشغال الري والغابات	86
2-3	برنامج BIG INFORMATIQUE FINANCES	88
3-3	واجهة دخول البرنامج	89
4-3	تسجيل الدخول إلى البرنامج و إدخال الرقم السري	90
5-3	القائمة الرئيسية لمختلف الوظائف الأساسية للبرنامج	91
6-3	حسابات المؤسسة	92
7-3	السجل العام	92
8-3	قائمة اليوميات	93
9-3	الميزانية المالية –جانب الأصول– معدة بواسطة برنامج BIG	94

10–3	تسجيل فاتورة الشراء بواسطة البرنامج	97
11–3	تسجيل تسديد فاتورة شراء بواسطة البرنامج	98
12–3	كيفية إظهار عملية الشراء في الدفتر الكبير	99
13–3	إظهار عملية الشراء في ميزان المراجعة	100
14–3	الميزانية المالية بواسطة برنامج BIG	101
15–3	جدول حسابات النتائج بواسطة برنامج BIG	102
16–3	قائمة التدفقات النقدية بواسطة برنامج BIG	103
17–3	قائمة تغيرات الأموال الخاصة بواسطة برنامج BIG	103
18–3	ملحق التثبيتات والأصول المالية غير الجارية بواسطة برنامج BIG	104

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية حسب SCF
02	حساب النتائج حسب الطبيعة حسب SCF
03	حساب النتائج حسب الوظيفة حسب SCF
04	جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة حسب SCF
05	جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة حسب SCF
06	جدول تغير الأموال الخاصة
07	ملحق الكشوف المالية
08	البطاقة الفنية لمؤسسة ETHYFOR
09	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ETHYFOR
10	وثيقة تسيير الإستثمار لبرنامج BIG
11	عقد التحيين لبرنامج BIG
12	تسجيل فاتورة الشراء بواسطة برنامج BIG
13	تسجيل تسديد فاتورة الشراء بواسطة برنامج BIG

14	كيفية إظهار عملية الشراء في الدفتر الكبير
15	إظهار عملية الشراء في ميزان المراجعة
16	الميزانية المالية بواسطة برنامج BIG – جانب الأصول–
17	الميزانية المالية بواسطة برنامج BIG – جانب الخصوم–
18	جدول حسابات النتائج بواسطة برنامج BIG
19	قائمة التدفقات النقدية بواسطة برنامج BIG
20	قائمة تغير الأموال الخاصة بواسطة برنامج BIG
21	ملحق التثبيتات والأصول المالية غير الجارية بواسطة برنامج BIG

مقدمة

أخذت المعلومات دورا أكثر عمقا وشمولية، واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى، وأصبحت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة التي تمكن من يمتلكها امتلاك زمام التطور، حيث لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات، وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية، بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل، وصارة بمقدورنا القول أن ما يجري في الواقع الراهن وتحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في العالم يعيش عصر المعلومات.

مع بداية سنة 2010 بدأ التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية الخاضعة وجوبا لهذا النظام المحاسبي، وقصد التنظيم والتأطير الجيد لكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي، تم إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والأوامر المتعلقة بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

في إطار مسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم : 09-110 بتاريخ 07 أفريل 2009 والذي حدد بدقة تلك الشروط المرتبطة بكيفيات مسك المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي في إطار المبادئ والقواعد المعمول بها ضمن النظام المحاسبي المالي.

لمواكبة تلك المبادئ والقواعد التي أتى بها النظام المحاسبي المالي لاسيما في مجال البرامج المعلوماتية للمحاسبة المالية، قامت المؤسسات والمكاتب المتخصصة في مجال إنتاج برمجيات الإعلام الآلي بإنتاج العديد من البرامج المعلوماتية في مجال المحاسبة المالية، وبعد اعتمادها من طرف وزارة المالية يتم استخدامها من طرف الأطراف المعنية بمسك المحاسبة المالية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو أصحاب مكاتب المحاسبة المهنية المعتمدة على مستوى الجزائر.

1-إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- **كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات على تحسين عرض القوائم المالية؟**

ويمكن تجزئة السؤال الجوهري للدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمل دائرة المحاسبة و المالية DFC ؟
- هل نظام المعلومات المحاسبية يقضي على كل الأخطاء و التجاوزات المرتكبة؟
- كيف يساعد البرنامج المعلوماتي BIG INFORMATIQUE FINANCE على تحسين مخرجات المحاسبة المالية للمؤسسة الاقتصادية أشغال الري والغابات؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية التي تطرحها هذه الدراسة للنقاش سعيا للتحقق من مدى صحتها هي أنه:

- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمل دائرة المحاسبة المالية DFC ؛
- نظام المعلومات المحاسبية يقضي على كل الأخطاء والتجاوزات؛
- البرنامج المعلوماتي BIG INFORMATIQUE FINANCE يساعد على تحسين مخرجات المحاسبة المالية للمؤسسة الاقتصادية أشغال الري والغابات.

3- أهمية الدراسة:

يكمن إبراز أهمية موضوع هذا البحث من خلال ما يلي:

- **الأهمية من حيث الناحية الفنية:** وذلك من خلال علاقة موضوع البحث بالواقع الميداني لممارسة مهنة المحاسبة المالية بواسطة تكنولوجية المعلومات على مستوى المؤسسة الاقتصادية، أو على مستوى مكاتب المحاسبة المهنية المعتمدة على مستوى الجزائر.

- **الأهمية من حيث الناحية الأكاديمية:** وذلك من خلال محاولة ربط الجانب الأكاديمي بالواقع الميداني المتعلق بمهنة المحاسبة وتطبيقها باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

4- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف موضوع هذا البحث في النقاط التالية:

- التعريف بمبادئ وأسس مسك المحاسبة المالية وتطبيقها من خلال أنظمة الإعلام الآلي المستخدمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو على مستوى مكاتب المحاسبة المهنية المعتمدة على مستوى الجزائر.
- التعريف بكيفية وأساليب أجراء القوائم المالية باستخدام أنظمة الاعلام الآلي.
- توضيح ومعرفة واقع استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية في مؤسسة أشغال الري والغابات.

5- أسباب اختيار الموضوع:

إن دراستنا لموضوع اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة القوائم المالية يعود إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية.

أ- الأسباب الذاتية:

- إيماننا التام بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار انها تؤثر على جودة القوائم المالية التي تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم.
- ارتباط الموضوع بالتخصص في مجال المحاسبة والمالية، بالإضافة إلى الرغبة والميول الشخصي في معالجة هذا الموضوع والاجتهاد فيه.

ب- الأسباب الموضوعية:

- يعتبر نظام تكنولوجيا المعلومات من المواضيع الهامة يقتضي منا الإلمام بمختلف جوانبه؛
- التعرف على واقع تطبيق نظام تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة أشغال الري والغابات؛
- استخلاص أهمية تكنولوجيا المعلومات على جودة القوائم المالية.

6- المنهج المستخدم:

لقد اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الإحاطة بالجوانب النظرية تم وصف الإطار العام لنظام تكنولوجيا المعلومات، وكذا في اطار وصف أسس اعداد القوائم

المالية وفق نظام تكنولوجيا المعلومات، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على تحليل دراسة الحالة لتوضيح كيفيات مسك المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الأعلام الآلي على مستوى المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

7- الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة دراسات سابقة من أجل الإلمام بالموضوع ولتقديم اضافة للنتائج المتوصل اليها سابقا نذكر أهمها:

- يزغش كميليا، أثر تكنولوجيا المعلومات على التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2008-2009.

تم خلال هذه الدراسة اختيار النموذج المقترح من خلال إجراء مسح نظري لعدة نماذج في حقل تكنولوجيا المعلومات.

- رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013-2014.

اقتبسنا من هذه الدراسة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي والقوائم المالية وكذا عرض هذه القوائم وفقا لنظام المحاسبي المالي SCF .

- بروبة إلهام، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

تم الاعتماد على هذه الدراسة في دراسة حالة من خلال تحديد إطار عام عن النموذج التطبيقي مما سهل علينا أخذ فكرة في كيفية اعداده.

- موضوع دراستنا يختلف عن سابق الدراسات من حيث التطرق إلى عرض خلفية نظرية لتكنولوجيا المعلومات والنظام المحاسبي المالي، خاصة بعد صدور المرسوم المتعلق بمسك المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، كما تم عرض نموذج واقعي حول مؤسسة اقتصادية تمسك

محاسبتها المالية بواسطة برنامج معلوماتي معتمد وأكثر انتشار BIG INFORMATIQUE FINANCE.

8- صعوبات الدراسة:

إن أي دراسة علمية تواجه صعوبات قدرا من الصعوبات التي تتفاوت في حجمها حسب طبيعة موضوع البحث، وما على الباحث إلا أن يتجاوزها لغرض نجاح بحثه، وفي حقيقة الأمر قد تلخصت صعوبات هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة إيجاد مؤسسة لإجراء الدراسة ميدانية نتيجة بعض الممارسات البيروقراطية لبعض المؤسسات.
- صعوبات الحصول على المعلومات من المؤسسة التي أجريت فيها الدراسة التطبيقية.
- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة في مجال المحاسبة المالية.

9- هيكل الدراسة:

للإحاطة بمختلف الجوانب والأبعاد وكذا الأهداف المسطرة لهذا الموضوع قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تضمنت تلخيص عام واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها وفي الأخير قدمنا بعض الاقتراحات التي رأينا بأنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل اليها، وقد تناولنا في الفصل الأول الإطار العام لنظام تكنولوجيا المعلومات أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى كيفية اعداد القوائم المالية وفق نظام تكنولوجيا المعلومات، وأخيرا تناولنا في الفصل الثالث دراسة حالة بمؤسسة أشغال الري والغابات–قالمة–.

الفصل الأول: الإطار العام
لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمهيد:

يتسم عصرنا الحالي بالتطورات العلمية التكنولوجية الهائلة التي مست مختلف الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، إذ بات واضحا عمليات تداول ومعالجة المعلومات باستخدام شبكات الانترنت والحاسوب حيث نتيجة هذا التطور التكنولوجي أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة حتمية تحتاجها كافة المؤسسات بالنظر لميزتها القوية في معالجة وتخزين كميات هائلة من المعلومات والبيانات بطريقة منظمة، سريعة ودقيقة، إذ ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة الكم الهائل من البيانات وتزويد الإدارات بتقارير سريعة ودقيقة لإنجاز أعمالها وتقديم الاستشارات اللازمة لاتخاذ قراراتها بشكل صائب، ومن هنا تظهر أهمية نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمؤسسات كما لا يخفى أن لهذا النظام مجموعة من المخاطر تتطلب اتباع جملة من الإجراءات تفرض رقابة محكمة عليه وتحمي مصالح المؤسسات، وهذا ما سيتم التعرض إليه في هذا الفصل:

المبحث الأول: مدخل لنظام تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الأول: مدخل لنظام تكنولوجيا المعلومات

أحدثت ثورة المعلومات تغيرات جذرية في الأوضاع السائدة حتى بداية الثمانينات مست مختلف المجالات وان كان هذا التغيير بطيء نسبيا في الدول النامية، لقد أصبحت المعلومات قوة مؤثرة تتحكم في المنظمات، حيث أن مختلف عملياتها وأنشطتها تعتمد بجد كبير على نوعية المعلومة المتوفرة لديها وبالتالي فان توافر أساليب وتقنيات حديثة ومتطورة على غرار الحاسوب والبرمجيات نظم المعلومات ونظم الذكاء الصناعي والانترنت وغيرها من شأنه أن يعزز من جودة المعلومة المنتجة.

المطلب الأول: الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعتبر من المصطلحات الأكثر حداثة، تجدد وتداول في وسط المنشآت الحديثة، ظهر كثمرة تزاوج بين كل من التكنولوجيا الحديثة كمرآة لدرجة تطور المؤسسة والمعلومات التي تعتبر المورد الأهم والأثمن، إضافة إلى الاتصالات التي تعتبر أكسجين المؤسسة في بيئتها، لذلك سنخصص هذا المطلب للتعرف على كل من التكنولوجيا، المعلومات، الاتصال.

الفرع الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات

كان مصطلح التكنولوجيا سابقا مرتبط بالتعقيد والغموض أما الآن فلقد أصبحت التكنولوجيا أكثر شيء تسعى المؤسسة إلى فهمه إدراكه مواكبته والحصول عليه لأن التكنولوجيا الحديثة تعني التجديد والتغيير، الإبداع والتميز.

1- شرح المصطلحات

أ- تعريف التكنولوجيا:

يعرف نظام تكنولوجيا المعلومات بأنه "ذلك التقارب بين تكنولوجيا المعلومات ومثيلاتها من الاتصالات البعدية التي تسمح بتخزين، معالجة ونشر المعلومة".[1]

[1] يزغش كميليا، **أثر تكنولوجيا المعلومات على التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص72

يمكن تعريف التكنولوجيا أيضا بأنها "ذلك العلم الذي يعنى بعملية التطبيق المنهجي للبحوث والنظريات وتوظيف عناصر بشرية وغير بشرية في مجال معين لمعالجة المشكلات وتصميم الحلول العلمية المناسبة لها وتطويرها واستخدامها وإدارتها وتقويمها لتحقيقها أهداف محددة".[1]

ب- تعريف المعلومات:

ونجد لها عدة تعاريف نذكر منها:

"هي بيانات قد تم معالجتها بشكل أعطى لها معنى بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها وأضاف إليها قيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لعمليات صنع القرارات الحالية أو المستقبلية "[2]

"إن المعلومات هي مجموعة من البيانات ذات معنى يتم تجميعها لتصبح مهمة يمكن الاستفادة منها في إتخاذ القرارات".[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن إدراج جملة من الفروقات بين المعلومات والبيانات نلخصها في الجدول التالي :

[1] زرزار العياشي وغياد كريمة، **استخدامات نتكنولوجيا المعلومات والاتصال**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص17

[2] يزغش كميليا، **مرجع سبق ذكره**، ص69

[3] خلود عاصم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص 232

جدول رقم (1-1): يبين أهم الفروقات بين المعلومات والبيانات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منتظمة في هيكل تنظيمي	منتظمة ضمن الهيكل التنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددات القيمة بتحديد عوامل القيمة والتأثير على قيمة المعلومات
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	عديدة المصدر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	عالية
موقعها في النظام	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبير جدا	صغير نسبيا بحجم البيانات

المصدر: ربحي مصطفى عليان، طرق جمع البيانات والمعلومات لغرض بحث علمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص24

ج- خصائص المعلومات :

تتوفر المعلومات على جملة من الخصائص نذكر أهمها :[1]

- **الهدف:** يجب أن يكون للمعلومات هدف في لحظة النقل أو الإرسال لشخص ما والمعلومات التي يتم إرسالها إلى أهداف متعددة؛

- **الشكل والطريقة:** الطريقة التي يتم بها تزويد المعلومات للإنسان هي حسية، أما الحاسوب فيسلم المعلومات على شكل طاقة؛

- **الاحتراس والكفاءة:** الحماية التي يتم توفيرها ضد الخطأ في أنظمة الاتصالات والغرض منها زيادة التأكيد على خلو العمل من الخطأ؛

[1] محسن صباح رحيمة، عبد الفتاح زريبة وآخرون، **نظم المعلومات المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 31-32

- **الاحتمالية والتقديرية:** المعلومات المتوفرة قد لا تقبل الشك كالمعلومات التاريخية ، أما المعلومات التي تخص المستقبل تحتوي على نسبة من الشك نظرا للاحتمالية التي ترافقها؛

- **الحداثة والدقة:** فالأولى هي عمر المعلومات والذي قد يؤدي دورا مهما في قيمة المعلومات، أما الدقة فهي درجة الثقة في المعلومات باستخدام نظام سليم لتشغيل البيانات حيث تقل الأخطاء البشرية بدرجة كبيرة؛

- **الدمج والايجار:** يقصد بها كثافة المعلومات فالرسائل الطويلة غير المنظمة تحتوي على نسبة دمج معلومات منخفضة، في حين أن الجداول والأشكال البيانية توفر عادة أفضل المعلومات؛

- **التوقيت السليم:** يقصد به المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات لمستخدميها عند الحاجة إليها؛

- **الملائمة والشمول:** يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات والأغراض التي تعد من أجلها، والشمول معناه أن تشمل المعلومات بدرجة تساعد على وضوح الرؤية لاتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حياتنا المعاصرة خلف جملة من الآثار مست مختلف الجوانب وقدمت إضافة للمنظمات المختلفة والمتنوعة.[1]

1- التكنولوجيا الناشئة: هذه التقنية تعتبر متقدمة وفي مرحلة النمو ولذلك ستكون نسبة المخاطرة فيها مرتفعة في حال استخدامها كونها لم تطبق من قبل، ولم تأخذ كفايتها من التجربة حيث يمكن أن يكون استخدام هذه التقنية في المنظمة سببا في تحقيق التقدم التقني التنافسي، وقد يكون العكس ويسبب الفشل؛

2- التكنولوجيا السريعة: وهي التكنولوجيا التي تتقدم بسرعة في قبولها وكذلك عدد مستخدميها كونها وصلت إلى مرحلة الوثوق المبدئي وتستخدم في المنشآت لتحقيق الريادة التقنية؛

3- التكنولوجيا الرئيسة: وهي التكنولوجيا التي أصبحت موثوقة بسبب سجلها التاريخي الآمن حيث أصبحت أحد أهم أدوات تحقيق المنافسة بين المنشآت؛

[1] سيد سالم عرفة، **اتجاهات حديثة في إدارة التغيير**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص105-106

4- التكنولوجيا الأساسية: هذه آخر مراحل تطور التقنية حيث تصبح في هذه المرحلة أحد أساسيات المنظمة وبدونها ستخسر مركزها التنافسي.

الفرع الثالث: آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال العديد من المؤسسات على ترك قواعد العمل القديمة واستحداث أساليب وعمليات جديدة والجدول رقم 1 يظهر التغيرات والآثار التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قواعد العمل.

الجدول رقم (1-2): التغييرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال

القاعدة القديمة	أثر تدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصال	القاعدة الجديدة
يمكن إظهار معلومات في مكان واحد في وقت واحد	قواعد المعلومات المشتركة والبريد الإلكتروني	يمكن إظهار المعلومات في عدة مواقع وفي نفس الوقت
لا يمكن أداء الأعمال المعقدة إلا بواسطة الخبراء	النظم الخبيرة	يمكن قيام الموظفين العاديين بمهام الخبراء
يجب الاختيار بين المركزية واللامركزية	الاتصال عن بعد وشبكات الاتصال	يمكن الجمع بين المركزية واللامركزية
يقوم المدراء باتخاذ كافة القرارات	أنظمة دعم القرار، أنظمة الخبرة وأنظمة دعم المؤسسة	اتخاذ القرارات مهمة الجميع
يحتاج الموظفون الميدانيون إلى مكاتب لاستقبال واسترجاع إرسال المعلومات	الاتصالات اللاسلكية الحواسيب الآلية المحمولة والبريد الالكتروني	تمكين الموظفين الميدانيين ومن استقبال وإرسال المعلومات في كافة
أفضل أساليب الاتصال مع الزبائن هي الاتصالات الشخصية	أقراص الفيديو المتفاعلة والبريد الإلكتروني	أفضل أساليب الاتصال هي الاتصالات الفاعلة
يجب البحث لتحديد مواقع وطريق موارد العمل يدويا	التعقب التكنولوجي، برمجيات Groupware، برمجيات Work flow، software	تحديد ومتابعة مواقع العمل آليا
تتم مراجعة الخطة يدويا ودوريا	تقنية الحاسبات الآلية المتقدمة	تتم مراجعة الخطة في كل لحظة
الخدمة تكون غالية وتتخذ وقت طويل للتطوير	التصميم بمساعدة الكمبيوتر، الانتاج بمساعدة الكومبيوتر والأنظمة الخبيرة	الخدمات يمكن أن تكون سريعة ورخيصة
وقت طويل لتقديم المنتج للسوق	تبادل البيانات الكترونيا	يمكن من تقليل وقت تقديم المنتج للسوق
المؤسسات القائمة على العمليات والبيانات	الذكاء الصناعي والأنظمة الخبيرة	المؤسسات القائمة على العمليات والمعرفة

المصدر: سيد سالم عرفة، مرجع السابق، ص ص105-106.

المطلب الثاني: ماهية نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يقصد بالنظام مجموعة الاجراءات و الوسائل التي تحول البيانات المحاسبية الى معلومات، كما ان نظام المعلومات هي عبارة عن نظم تقوم بتجميع وتشغيل البيانات المالية وغير المالية وتبويبها وتلخيصها ثم توصيلها الى متخذي القرارات.[1]

الفرع الأول: تعريف نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يعرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنه (تقنيات الحصول على المعلومات واختزانها وبثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكروالكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد).[2]

ويعرَف أيضا بأنه:

(مجموعة الوسائل المستخدمة لإنتاج واستغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها المكتوب، المسموع، والمرئي).[3]

كما يعرف نظام تكنولوجيا المعلومات بأنه (نظام مكون من مجموعة من الموارد البشرية والبيانات والشبكات والاتصالات التي تستخدم نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب).[4]

وفي الأخير يمكن القول بأن نظام تكنولوجيا المعلومات هو عبارة عن مجموعة الموارد المادية واللامادية التي تتمازج فيما بينها للحصول على معلومة ملائمة من حيث النوع والجودة.

---

[1] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، مصر،2009، ص203.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص13.

[3] منال محمد الكردي وجلال إبراهيم العبد، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص13.

[4] ليلي حسام الدين، **أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011، ص9.

1- خصائص نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

أ- السرعة: فتكنولوجيا المعلومات تؤدي عملية معالجة المعلومة بطريقة سريعة مقارنة مع الإنسان مما سمح بتخفيض وقت المعالجة بشكل كبير، كذلك ساهمت في تجنب المهام اليدوية الخاصة بالحساب، ومعالجة المهام التي يصعب تنفيذها يدويا؛

ب- تقريب المسافة: سمحت هذه التكنولوجيا باقتصاد معتبر في الوقت المستغرق في الاتصال عن بعد. ففي وقتنا الحالي أصبح بإمكان النقل الفوري لأحجام جد كبيرة من المعطيات بين أي نقطتين من العالم وهذا بفضل تكنولوجيا المعلومات المتطورة؛

ج- القدرة على التخزين: يتضح هذا من خلال التطور في الوسائط الالكترونية المستعملة في تخزين المعلومات وكذا في التطور المستمر في أنظمة تسيير قواعد المعطيات والوثائق الموجودة التي تسمح لكل مستعمل بالوصول إلى كتلة كبيرة من المعلومات مهما كان مكان تخزينها؛

د-مرونة الاستعمال: هي خاصية جد أساسية وتتمثل في إمكانية استعمالها في مجالات جد واسعة ومختلفة. [1]

2- متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

نجد من أهم متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال ما يلي: [2]

أ- المتطلبات الفنية وتشمل:

- تحسين البنى التحتية والارتكازية من اتصالات، مواصلات وغيرها؛
- تهيئة مهارات بشرية من ذوي الخبرة والكفاءة؛
- توفير معدات مناسبة للتشغيل بكفاءة وتحديثها باستمرار؛

---

[1] دراس هناء، عفيفي وفاء، **أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق ريادة الأعمال**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2016، ص 4.

[2] إيمان يحياوي، **أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدماتية**، مذكرة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017،ص ص26-27.

- بناء قاعدة معلوماتية مرتبطة علميا وإقليميا و دوليا.

ب- المتطلبات الإقتصادية وتشمل:

- تخصيص مبالغ كافية للقيام بنشاطات البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- دعم الصناعة المعلوماتية وأساسيتها
- تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ج- المتطلبات الاجتماعية وتشمل:

- تبني آليات التشجيع للأفراد على تقبل التغيير الفني؛
- العمل على تغيير أنماط الثقافة التنظيمية السائدة وبما يتلاءم مع الثقافة المعلوماتية.

د-متطلبات أخرى: وتشمل

- إصدار قوانين وتشريعات تنظم عملية التبادل عبر قنوات تكنولوجيا المعلومات وتحمي مصالح الأطراف؛
- توفير مقومات الأمن والخصوصية على الشبكات؛
- توفير مبادئ حماية حقوق الملكية الفكرية واحترام الخصوصيات.

الفرع الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

تتجلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الميادين نذكر أهمها:

1-المساهمة في التنمية الاقتصادية: حيث تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماما من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية المجتمع. وتتمحور تلك الثورة حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصل إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريبا.

2- زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعارف، ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلما و رخاء لجميع سكانه. وهذا ما إذا كان جميع الأشخاص لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من التكنولوجيا.

3- تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية و الحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلو بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم، وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد والمجتمعات والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكنا في السابق. ويمكنها أيضا المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من الوصول إلى المعلومات والشفافية.

ومن هذا يتضح أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور هام في تعزيز التمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل شرائح المجتمع متاحة في أي مكان أو زمان، وبتكلفة منخفضة، فهي تعد مصادر للمعلومات سواء الأشخاص أو المنظمات بمختلف أنواعها أو للحكومات، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها كبرامج التدريب وبرامج التعليم وغيرها.

لهذا يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور من خلال ابراز أهميتها على الصعيد الجزئي والكلي.[1]

[1] هناء عبداوي، **مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية**، رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص ص79-80.

المطلب الثالث: مكونات تكنولوجيا المعلومات

تتكون تكنولوجيا المعلومات من 4 مكونات فرعية:

الفرع الأول: المكونات المادية

وهو عبارة عن عدد من الأجهزة والمعدات المختلفة ويشمل:

1- وحدة المعالجة المركزية: وتتكون من ثلاثة أجزاء هي الذاكرة الرئيسة ووحدة التحكم ووحدة الحساب والمنطق.

2- المعدات الخارجية : وهي أجزاء المعدات التي تقع خارج المشغل المركزي وتشتمل على معدات التخزين الثانوية ومعدات الإدخال والإخراج.

الفرع الثاني: البرمجيات

البرامج هي التي تتحكم في الأنشطة اليومية الحاسوب، واستخدام الحاسوب لأغراض المحاسبة يعتمد على مجموعتين من البرامج هي:

1- برامج النظم: وهي البرامج التي يراد تنفيذها على الحاسوب وتشتمل على نظام التشغيل وبرامج الترجمة وبرامج إدارة البيانات.

2- البرامج التطبيقية: وهي النظم التطبيقية لنظام المعلومات المحاسبية مثل أنظمة الفواتير و الرواتب...إلخ التي تعتمد على المعالجة المحوسبة لإنجاز أهدافها ومنها:

أ- برنامج معالجة العمليات: وهي البرامج التي تقوم بإجراء المعالجات المحاسبية على البيانات

ب- برنامج دعم القرارات : وهو برنامج تطبيقي يتكون من برامج الحاسوب المستخدمة في نظم دعم القرار حيث تستخدم هذه النماذج لتقييم البدائل.

ج- الأنظمة الخبيرة: وهذه النظم نتيجة تطبيقية للبحث في فرع من علوم الحاسوب يسمى الذكاء الاصطناعي، والنظام الخبير هو نظام فوري يستخدم برامج الحاسوب والخبرة البشرية لمحاكاة عملية اتخاذ القرار بواسطة الخبير. [1]

الفرع الثالث: تكنولوجيا الاتصالات

وتشمل مجموعة الشبكات المحلية والعالمية المستخدمة في توصيل البيانات والمعلومات، كالإنترنت وما توفره من كفاءة وسهولة تبادل المعلومات من أي مكان.[2] ونجد كذلك الانترانت وهي شبكة اتصال خاصة تستخدم الموارد المتاحة للإنترنت من أجل توزيع المعلومات، حيث يمكن لمجموعات خاصة فقط الدخول إليها بحيث تكون المعلومات فيه محمية، بالإضافة إلى الاكسترانت التي تعد شبكة انترنت داخلية تمتد خدماتها إلى مستخدمين خارجين مخولين من خارج المؤسسة بأن يكون لهم حق استخدام محدد إلى شبكات المؤسسة الداخلية والاكسترانت مفيدة مثلا في الربط بين المؤسسة والزبائن والشركاء والموردين الذين لهم الحق في الدخول إلى موقعها باستخدام كلمة السر.[3]

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

تعتبر دراسة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية واسع النطاق ومتشابك من ناحية المعلومات المحاسبية التي يتوفر عليها، اذ أنها تتدفق من مصلحتي المحاسبة العامة والتحليلية لتدور بعدها في كل مصالح المؤسسة بغرض استغلالها واعتمادها كقاعدة للنشاط.

لهذا يجب الاهتمام بمدى اهمية وفعالية المعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها في المؤسسة ومختلف نشاطات الوظيفة المحاسبية، الشيء الذي سيحقق اكبر قدر ممكن من الفائدة.

---

[1] دلال حمودي، **تقييم أداء نظم المعلومات المالية و المحاسبية المعتمدة على الحاسوب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص14-15

[2] سيد سالم عرفة، **المرجع السابق**، ص ص103-104

[3] بروبة إلهام، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص22-23.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

من أجل الوصول إلى مفهوم دقيق لنظام المعلومات المحاسبي يجب التطرق إلى تعريف المحاسبة[1]

عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبة " المحاسبة هي عبارة عن نظام لقياس البيانات وتجميعها ومعالجتها ثم عرضها بصورة ملخصة بحيث تستفيد منها"

وعرفها نفس المجمع بأنها "نظام المعلومات، يختص بتوليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي أو المعلومات المرتبطة بالأحداث تنطوي على الاختيار بين البدائل، للاستخدامات الاقتصادية المحددة لإدارة"

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي كالتالي:

"يتماثل هيكل نظام المعلومات المحاسبية جميعا في اشتماله على مزيج متفاوت من الجهد البشري والآلي"

"يتم تشغيل ومعالجة البيانات في نظام المعلومات المحاسبية استنادا الى أساليب وطرق متماثلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما"[2]

"بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية"[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي:

---

[1] حسين بلعجوز، المرجع السابق، ص 145-146.

[2] السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، دار التعليم الجامعي للنشر، مصر، 2018، ص10.

[3] أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002- 2003، ص47.

"هو ذلك النظام الذي يمثل الجزء الهام من نظام المعلومات الإداري يهتم بجمع، معالجة، تخزين وايصال المعلومات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية الى اطراف المستفيدة منه داخل وخارج المؤسسة".

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص اذا ما توفرت فيه تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في الوحدة المتواجدة فيها، بحيث يكون فعلا وكفؤا ويمكن حصر هذه الخصائص في:[1]

- يجب ان يقوم النظام المعلومات المحاسبي بتحقيق أقصى درجة من الدقة والسرعة.
- يجب على نظام المعلومات المحاسبي ان يقوم بتزويد الادارة بالمعلومات المحاسبية اللازمة والضرورية وفي الوقت المناسب، وذلك من أجل اختيار القرار المناسب من بين البدائل المتاحة والمتوفرة للإدارة.
- ان يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة وتقييم أنشطة المؤسسة.
- ان يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في التخطيط لأعمال المؤسسة سواء كان التخطيط قصير الأجل او طويل الأجل.
- ان يتميز نظام المعلومات المحاسبي بالسرعة والدقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة اليها.
- ان يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره لتلائم مع المتغيرات الطارئة في المنظمة .

الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

يمكن عرض موجز لهذه المكونات:[2]

---

[1] أحمد إرشيد نصير، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الادارية في المستشفيات الجامعية الاردنية**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، الأردن، 2018، ص51-52.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2007، ص59-61.

- **وحدة تجميع البيانات:** وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع او عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، و تتمثل هذه البيانات من الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب.

- **وحدة تشغيل البيانات:** والبيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال اذا ما وجد انها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ويظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة الى متخذ القرارات.

- **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل او لإدخال بعض العمليات عليها قبل ارسالها الى متخذي القرارات.

- **وحدة توصيل المعلومات(قنوات المعلومات):** هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة الى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل الى متخذي القرارات الادارية، وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية. على شاشات او على ورق حسب الغرض والامكانيات المتاحة للمشروع.

- **دورة القرارات الادارية:** والقرارات الادارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل، ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي الى تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

الفرع الرابع: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يهدف نظام المعلومات المحاسبي الى توفير المعلومات لمختلف الأفراد والجهات التي تستخدمها سواء كانت داخلية مثل المديرين والموظفين داخل المؤسسة او خارجية مثل الدائنين، الموردين، المستهلكين، المساهمين، الجهات الحكومية واتحادات العمل...وغيرهم، ويمكن تلخيص اهم اهدافه في ما يلي: [1]

- تقديم معلومات التي تساعد في اجراء العمليات اليومية.

[1] هواري أم كلثوم و آخرون، **أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الاعلامي للكشوف المالية**، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات في ولايات غرداية الأغواط و ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،الجزائر، العدد10، 2016، ص147.

- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الادارة لمسؤولياتها.
- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تمثل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بوحدة النقد بمثابة المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي، وتنشأ هذه الأحداث من خلال ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها سواء كانت داخل الوحدة الاقتصادية ام من خلال علاقتها المتبادلة مع البيئة المحيطة بها.

الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المستندات مدخلات النظام المعلومات المحاسبي فهي تمثل الدليل لحدوث العمليات الاقتصادية وفضلا على ذلك تعتبر هذه المستندات احد اهم العناصر الأساسية للرقابة الداخلية من أجل اكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب...الخ[1]

1- انواع مستندات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبي:

أ- المستندات الثبوتية: هي المستندات التي تؤيد العملية في الوحدة الاقتصادية وعادة ما ترفق مع المستندات المحاسبية مثل فواتير الشراء.

ب- المستندات المحاسبية: هي نماذج تصمم لتدرج فيها البيانات التي تخص المعاملة المالية وتنقل تلك البيانات في العادة من المستندات الثبوتية المرفقة بها، اما اهم البيانات التي تحتويها تلك المستندات هي المبلغ رقما، وكتابة، مستند الصرف، مستند القبض، مستند القيد (التسويات).

2- تخزين البيانات:

يتم تسجيل العمليات في النظام الآلي لإنجاز الوظائف بدقة، لذا فالمحاسبون يحتاجون الى فهم وادراك كيفية تنظيم وتخزين البيانات وبالتالي الوصول اليها في نظام المعلومات المحاسبي وبكلمة اخرى هم يحتاجون الى معرفة كيفية ادارة البيانات بأكبر قدر من الكفاءة والاستخدام.

[1] ابراهيم الجزراوي و عامر الجنابي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص79-82.

الفرع الثاني: معالجة البيانات

بعد ادخال مختلف البيانات الناتجة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة الى نظام المعلومات المحاسبية تأتي مرحلة معالجتها بحيث تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من الخطوات والاجراءات لتسجيل العمليات من واقع المستندات في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة في دفتر اليومية الى دفتر الكبير وأخيرا تجميع المبالغ في الحسابات وترصدها تمهيدا لإعداد القوائم المالية، اذ لا يمكن إعداد القوائم والتقارير المالية دون المرور على هذه الدفاتر (دفتر اليومية ودفتر الكبير) وبذلك تعتبر الدفاتر حلقة وصل بين المستندات والقوائم المالية[1]

1- تسجيل العمليات في دفتر اليومية:

بعد تجميع البيانات المتعلقة بالعمليات المالية في الوثائق يتم تسجيل البيانات في اليومية، حيث يسجل قيد يومية مستقل لكل عملية يظهر الحسابات والمبالغ التي تكون مدينة و دائنة وفقا لمبدئ القيد المزدوج .

ونظرا لكبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها، أصبحت المؤسسات تستخدم عدة يوميات مساعدة بهدف تقسيم العمل بين المحاسبين مثل: يومية المبيعات تستخدم لتسجيل عمليات البيع الآجل، يومية المشتريات تستخدم لتسجيل عمليات الشراء الآجلة، يومية المقبوضات النقدية ويومية المدفوعات النقدية.

2- الترحيل الى دفتر الكبير وميزان المراجعة:

يجمع عدد كبير من العمليات في دفتر اليومية في دفتر قصير لذلك يتم ترحيل القيم المسجلة في دفتر اليومية الى الحسابات في فترات زمنية منتظمة والترحيل هو تجميع البيانات المتشابهة في حساب

[1] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 32.

واحد الذي يحمل اسما يدل على طبيعة تلك البيانات، بمعنى آخر هو تصنيف البيانات المرتبطة بالنوع نفسه من العمليات المالية في حساب واحد وبطريقة يسهل معها تتبع مصدر تلك البيانات.[1]

الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية أو التقارير المالية التي هي بدورها تعد نتيجة لعملية معالجة المعلومات والبيانات المتحصل عليها، وعليه يمكن القول ان:

- **القوائم المالية:** تعد بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم، ومن بينهم ادارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحللين والماليين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية، فضلا عن الجهات الحكومية الأخرى والمستثمرين المرتقبين.

ويختلف استخدام القوائم المالية باختلاف احتياجات مستخدمي تلك القوائم، فبالنسبة للمستثمرين المرتقبين يكون الهدف هو تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة والمتوقعة عند اخذ قرار بشأن الاستثمار في شركة ما، بينما تستخدم البنوك القوائم المالية لغرض تقييم الجدارة الائتمانية عند دراسة قرارات الائتمان.

ونذكر أهم القوائم المالية:

1- **الميزانية:** تعرض صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان مالها من ممتلكات وحقوق الملكية وما عليها من التزامات مالية.

2- **قائمة الدخل:** تعطي صورة أكثر وضوحا عن الشركة حيث تقيس أداء الشركة خلال فترة مالية المنتهية وتبين ما اذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الايرادات بالتكاليف.

3- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** هي القائمة التي تظهر التغيرات في الحقوق الملكية او اي تغيرات قد تطرأ على البنود راس المال وحقوق المساهمين.[2]

[1] مرجع نفسه، ص 33.

[2] نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 9، دولة الكويت، أفريل 2013.

شكل رقم (1-1): نظام المعلومات المحاسبي

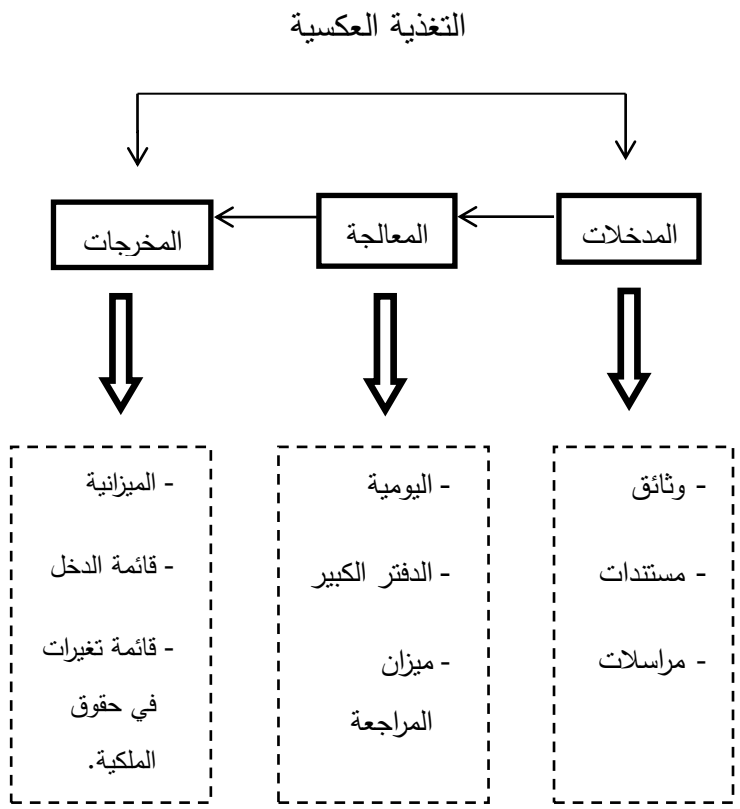

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على ما سبق.

المطلب الثالث: آلية تطبيق تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية

ان استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية تخطى عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام المحاسبي اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير، بل يمكن المؤسسات من الحصول على مخرجات النظام في اي وقت تشاء، كما ومكنها كذلك من استغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة ان تستخدم طرق الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر امرا سهلا وغير مكلف.

والجدير ذكره وبالرغم من استخدام المؤسسات للحاسوب، الا ان السياسات والاجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب.

الفرع الأول: آلية العمل اليدوي في النظام المحاسبي

طبعا يحلل المحاسب العملية وعندما يتأكد انها مستوفية لشروط الاعتراف يقوم بتسجيلها في دفتر اليومية كاتالي:[1]

411		ح/ الزبائن (مؤسسة الزهرة)	×××	
	700	ح/ المبيعات		×××

وبما ان المؤسسة تستخدم طريقة الجرد المستمر، فانه سيتبادر الى الذهن المحاسب ضرورة عمل قيد آخر يثبت به تكلفة البضاعة ونقصان المخزون ويسجله بالشكل التالي:

600		ح/ بضائع مستهلكة (ثلاجات)	×××	
	30	ح/ مخزونات بضاعة		×××

وفيما بعد يقوم المحاسب بترحيل العمليات من دفتر اليومية الى الحسابات الرئيسية في الدفتر الكبير العام ويرحلها كذلك الى الحسابات التفصيلية في الدفتر الكبير المساعد وفي نهاية السنة المالية يقو المحاسب بترصيد الحسابات في الدفتر الكبير العام لاستخراج ميزان المراجعة وبعدها يقوم بعمل قيود التسوية الضرورية ومن ثم تعديل الحسابات واعداد القوائم المالية.

ومن الملاحظ أعلاه بان المحاسب قام بجميع الخطوات يدويا، مستخدما عقله وذكاءه في تحليل الأمور وتطبيقها.

الفرع الثاني: آلية العمل الآلي في النظام المحاسبي

يقوم المحاسب بأمر البرنامج المحسوب باتباع الخطوات السابقة جميعها عند ادخال البيانات له،

[1] بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012،ص16.

ويقتصر عمل المحاسب بعدها على ادخال المعلومة ليس أكثر، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات.
ولكن قبل ادخال البيانات للحاسوب لابد من للمحاسب وبمساعدة مبرمج انشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق:

1- انشاء آلية ترميز للحسابات كما بالنظام اليدوي، والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات.
2- انشاء دفتر يومية مبرمج وفقا لآلية ترميز الحسابات.
3- انشاء حسابات عامة في دفتر الاستاذ العام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ المساعد.
4- انشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات.
5- انشاء قوائم مالية مبرمجة.

ولتطبيق عملية البيع البسيطة لنفرض بأن ترميز الحسابات سيكون كالتالي:

الأصول	10000 الى 19999
الالتزامات	20000 الى 29999
حقوق الملكية	30000 الى 39999
الايرادات	40000 الى 49999
المصروفات	50000 الى 59999

ويقوم الحاسب المبرمج بحساب العمليات آليا بعد ما قام المحاسب بتسقيف وتحديد المبالغ المراد حسابها.

ومن هنا يمكن الوصول لمفهوم منطقي وهو ان المحاسب وبمساعدة مبرمج متخصص يقومان برسم خطة سير العمليات للحاسوب، ولا يبقى على الحاسوب سوى تنفيذ الأمر عند أمره بذلك، وبعبارة اخرى عقل الحاسوب ينفذ أوامر موضوعة مسبقا ليس إلا، وكلما كان المحاسب والمبرمج

دقيقين في وضع خطة السير كانت عمليات الحاسوب دقيقة وخالية من الأخطاء.[1]

[1] بوفروعة سفيان، مرجع السابق، ص 20.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات

بدأت مهنة المحاسبة كغيرها من المهن باستخدام تكنولوجيا المعلومات عند بدأ ظهورها، ومع تنامي استخدام الحاسوب، اصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءا من بيئة الشركة، وان تواصل نظم المعلومات لتأثيرها على عمليات الشركات المختلفة ومعالجة بياناتها يفرض على أنظمة الرقابة الداخلية مواكبة هذه التطورات.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية

سنبرز في هذا المطلب بعض التعاريف الخاصة بالرقابة الداخلية والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة به.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق Committee on Auditing procedures المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها: "تشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة"[1]

كما أن الرقابة الداخلية تعني" السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان بالالتزام بالسياسات وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب"[2]

ويمكن تعريفها ايضا بأنها " عملية تتأثر بمجلس ادارة المنظمة وادارتها وأفراد آخرين، صممت

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص192.

[2] بروبة الهام، المرجع السابق، ص83.

لتوفير تأكيد معقول لضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالرقابة على كفاءة وفاعلية العمليات وموثوقية القوائم المالية والتأكد من الامتثال لقوانين والأنظمة والسياسات ذات العلاقة بالمنظمة" [1]

من التعاريف السابقة نستنتج بأن الرقابة الداخلية ما هي الا عملية تمارسها الموارد البشرية العاملة على كافة المستويات، والمساعدة الفاعلة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وكفاءة وفعالية العمليات .

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية

لرقابة الداخلية العديد من الأهداف، بحيث ان كل هدف يسعى الى خدمة المؤسسة ومساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة والمسطرة، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع وأشمل مما كانت عليه في السابق، وتتمثل في:[2]

1-حماية أصول المؤسسة:

ان النظام الفعال للرقابة الداخلية لابد من ان يهدف الى محافظة على ممتلكات المؤسسة، وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية (المخزون، التثبيتات، المعدات، والأدوات) بل لابد من أن يضمن سلامة بعض العناصر الأخرى والمتمثلة في :

- العنصر البشري وهو اهم عنصر بالمؤسسة وبالتالي يجب الحفاظ عليه وتقليل نسبة الخطر التي قد يتعرض لها؛
- صورة المؤسسة اتجاه محيطها الخارجي والتي قد تنهار بسبب حادث مفاجئ راجع الى الإدارة والتحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها؛
- الحفاظ على كل المعلمات السرية المتعلقة بالمؤسسة؛

---

[1] يوسف خليل يوسف عبد الجابر، **مدى فاعلية اجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن المعلومات الإلكترونية في الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص11.

[2] برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015، ص، 9-11.

2-ضمان مصداقية ودقة المعلومات المالية والتشغيلية:

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المالية، المحاسبية والتشغيلية المعدة من قبل موظفيها والمعبرة عن نشاطات المؤسسة وهذا بوجوب استناد هؤلاء الموظفين على مجموعة من المبادئ الأساسية في ذلك، كما أن صورة المؤسسة تعكس معلوماتها المالية المقدمة لمحيطها الخارجي، والمتعلقة بالعمليات التي تقوم بها بالإضافة الى ربحيتها، وبالتالي يجب ان تكون هذه المعلومات خالية من الأخطاء والغش والتلاعبات، وعلى الرقابة الداخلية التأكد من ان هذه المعلومات تتمتع بالخصائص التالية:

أ- **ان تكون صادقة وحقيقية:** لا يكفي ان تكون المعلومات جيدة بل يجب على نظام الرقابة الداخلية ان يفحصها ويتأكد من دقتها كما يجب ان يتضمن كل نظام رقابي على نظام إثبات يعمل على إثبات صدق المعلومات المتحصل عليها؛

ب- **ان تكون مفهومة وواضحة:** لا يكفي ان تكون المعلومات دقيقة ما لم تكن كاملة ومفهومة، ولذلك فعلى نظام الرقابة الداخلية التحقق من ان المعلومات المتوصل اليها قد استخرجت مع الأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي قد تأثر فيها أي دون اهمال اي بيان مهما كانت درجة أهميته؛

ج- **ملائمة ووفرة المعلومات:** هناك معلومات تصل متأخرة ومعلومات لا تصل بسهولة، وعلى نظام الرقابة الداخلية تجنب هذه الأنواع و الاعتماد على المعلومات الأنية والتي تصل في الوقت المناسب، كما يجب على المعلومات المالية ان تكون مكيفة ومتلائمة مع أهداف المؤسسة؛

3-الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية:

أي العمل على تجنب نواحي الإسراف في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، وهذا عن طريق تتبع مجموعة من الأساليب والطرق التي تساعد في ذلك مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية ودراسة الزمن والحركة.

4-الالتزام بالإجراءات والسياسات الإدارية المرسومة:

ان أهداف المشروع يتم ترجمتها في شكل من السياسات والإجراءات الإدارية المتكاملة والتي تغطي جوانبه المختلفة، وتعمل الرقابة الداخلية على ضمان الالتزام بهذه السياسات والإجراءات اثناء الأداء.

5-توفير مصادر المعلومات:

توفر النظم الرقابية مصادر هامة للمعلومات بشأن أنواع ومخاطر التحريفات الجوهرية الممكنة متضمنة تحريفات الإدارة التي يمكن أن تحدث في تأكيدات القوائم المالية، كما تعد أيضا المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالعمليات والسجلات والتقارير التي تستخدمها المؤسسة للإعداد تقاريرها المالية.

6-أهداف الرقابة على المبيعات:

ضمان اعداد فواتير صحيحة للمنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة، فحص منح الائتمان للعميل قبل الموافقة على طلبية معينة ، والموافقة على المردودات من العملاء.

7-أهداف الرقابة على الإنتاج والخدمات:

هذا بإنتاج الكميات المناسبة والعمل على الحد الأدنى من كل مخلفات التشغيل والفاقد من المنتوج.

الفرع الثالث: أقسام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

1-الرقابة الإدارية: وتهدف إلى رفع الكفاية الإنتاجية واتباع السياسات المرسومة، وتسند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج وبرامج التدريب وغير ذلك.

2-الرقابة المحاسبية: وتهدف إلى اختبار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها، وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي واتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات مراقبة إجمالية وتجهيز موازين مراجعة دورية وعمل التدقيق وغيرها.

3-الضبط الداخلي: ويهدف إلى حماية الموجودات من السرقة أو الضياع أو التلف، ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات، وفصل الواجبات المتعارضة مع

[1] بروبة الهام، المرجع السابق، ص84.

مراعاة عدم إناطة تنفيذ عملية كاملة من بدايتها إلى نهايتها لموظف واحد دون أن يراجع عمله من قبل موظف آخر ضمانا لسلامة سير العمل ولتدارك الأخطاء.

الفرع الرابع: أنواع الرقابة الداخلية وأساليب تقويمها

نذكر أهم انواع الرقابة داخلية وأهم أساليب تقويم نظم الرقابة الداخلية:[1]

1-أنواع الرقابة الداخلية:

أ- رقابة المنع: تهدف الى منع الخطأ أو الغش قبل حدوثه؛

ب- رقابة الاكتشاف: تهدف الى اكتشاف الخطأ أو الغش بعد حدوثه؛

ج- رقابة التصحيح: تهدف الى تصحيح الخطأ الذي اكتشف بواسطة رقابة الاكتشاف؛

د-رقابة التوجيه: تهدف الى الحصول على النتائج ايجابية من برامج معينة وضعت لهذا الغرض؛

2-أساليب تقويم نظم الرقابة الداخلية:

أ- طريقة قائمة الأسئلة: يستخدم المدققون طريقة قائمة الأسئلة للحصول على المعلومات الازمة للتعرف على مقومات الرقابة في النظم الالكترونية، وللحكم على مدى فاعلية هذه النظم في إنتاج البيانات المحاسبية؛

ب- طريقة تحليل خرائط النظم: ان خرائط النظم هي عبارة عن عرض بياني لإجراءات تدقيق البيانات في نظام معين أو في دورة حياة محددة،

ج- طريقة فحص كشوفات الأخطاء: تعد هذه الطريقة مكملة للطريقتين السابقتين اللتين تعرضنا لهما سابقا، ان كشوف الأخطاء تبين الأخطاء الفعلية التي تم اكتشافها خلال عمليات التشغيل الخاصة بالتطبيقات المختلفة، ان تحليل الأخطاء والتعرف على الاجراءات التي اتبعت لتصحيحها تساعد المدقق بالأدلة والبراهين على بيان نواحي الضعف والقوة في إجراءات الرقابة المتعبة، وتساعد المدقق على تقرير مدى الاعتماد عليها لضمان دقة البيانات المحاسبية وسلامتها؛

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص،54-55.

المطلب الثاني: تقييم الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات

لم تختلف أهداف نظام الرقابة الداخلية في النظام اليدوي التقليدي عن أهداف الرقابة في النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات، ففي كلا النظامين تهدف الرقابة الى دقة البيانات المحاسبية، والمدى إمكانية الاعتماد عليها، كما تهدف الى حماية أصول المنشأة من سوء الاستخدام، وإلى تنمية الكفاءة الإنتاجية، وضمان تنفيذ سياسات المنشأة، إلا أن اختلاف طبيعة المخاطر الرقابية في النظامين أدى الى اختلاف أساليب واجراءات الرقابة الداخلية في النظم الإلكترونية عنها في النظم اليدوية للبيانات، وعليه نتناول في هذا المطلب المخاطر العامة المتعلقة ببيئة المعالجة الآلية للبيانات، ومزايا استخدام نظام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: المخاطر المحيطة ببيئة تكنولوجيا المعلومات

تنتج عدة مخاطر مختلفة عند معالجة البيانات الكترونيا وتتمثل هذه المشاكل في:[1]

1-اختفاء السجلات المادية:

في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، يتم تسجيل وحفظ البيانات المحاسبية إلكترونيا في ذاكرة الحاسوب أو على الأشرطة و الأسطوانات الممغنطة، وبلغة لا يفهمها إلا الحاسوب، بالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية، وغير قابلة للقراءة، كما يمكن تغيير او اضافة او حذف بيانات دون ترك أي أثر وهذا مما سهل حدوث حالات الغش وجعل اكتشافها صعبا.

2-عدم وجود سند جيد للمراجعة:

يقصد بسند المراجعة مجموعة من مراجع التشغيل أو التوثيق المنطقي، والذي يمكن من تتبع العملية من بدايتها حتى نتائجها النهائية والعكس، ويتحدد مضمون سند المراجعة على أساس الغرض منه، ويكون لسند المراجعة في ظل بيئة الحاسبات المشاكل التالية:

- عدم وجود المستندات الأصلية فقد يتم التخلص منها بعد الادخال المبدئي للبيانات.

[1] سائب رامي، **أثر استخدام المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية**، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص 53-55.

- لا يقوم النظام بإعداد الدفاتر اليومية حيث يتم الإدخال مباشرة لدفتر الكبير.
- لا يمكن ملاحظة التتابع والتشغيل حيث يتم داخل الحاسب.
- ملفات الحاسب وقواعد البيانات تكون غير مرئية، ولا تسمح بتتبع العمليات داخل اطار النظام.

3-سهولة وحافز جرائم الغش وصعوبة اكتشفها:

يثير الغش المرتبط بالحاسوب اهتماما كبيرا عند اكتشافه، إلا ان معظم المنشآت لا تأخذ هذا الموضوع بجدية كفاية رغم انه يجب عدم تجاهل احتمالات الغش خصوصا عندما يتناول عمل الحاسب الآلي موجودات قابلة للتلاعب، ويكن تصنيف أنواع الغش و الاحتيال التي ترتكب في أكثر من صورة، منها حالات استخدم فيها الحاسوب كأداة لارتكاب الغش و حالات استخدم فيها الحاسوب لإخفاء الغش، وحالات أسهم فيها الحاسب في خلق بيئة احتضنت أو أخفت نشاطات الغش، وحالات كانت فيها برامج وملفات وأجهزة الحاسوب هدفا للسرقة والاحتيال.

ويتميز الغش في مجال الحاسبات بسهولة ارتكابه وذلك لقصور الرقابة على نظم الحاسبات وصعوبة اكتشافه وتتبع التلاعب، أي يمكن ارتكابه بدون ترك أثر ملموس يمكن تتبعه.

4-مخاطر تتعلق بالفيروسات:

فيروس الحاسبات هو عبارة عن برنامج يتميز بالقدرة على التعديل البرامج والقدرة على اضفاء الشرعية على التعديلات، وتسبب فيروسات الحاسب العديد من المشاكل في بيانات وبرامج الشركة، فقد يؤدي إلى تدمير فوري ومرئي للبرامج، وقد يؤدي الى افساد الأسطوانات بما تحتويه من برامج وبيانات أو يفسد أي برنامج يتم تشغيله، وقد يهاجم الفيروس قطاع التحميل وجدول تخصيص الملفات، وهناك نوع من الملفات لديها القدرة على نسخ نفسها و الانتشار عبر شبكات الحاسوب، كما ان للفيروسات مشاكل اضافية غير تدمير غير تدمير البيانات وهي التكلفة الناتجة عن نقص كفاءة النظام، ونقص انتاجية النظام والأفراد، بالإضافة الى الوقت والتكلفة المرتبطان بتحديد أبعاد المشكلة وتكلفة إزالة أثار الفيروسات.

5-مخاطر تتعلق بالعاملين بنظم المعلومات التي تستخدم الحاسوب:

يؤدي نقص خبرة العاملين في استخدام الحاسوب إلى وقوع الأخطاء في التشغيل أو الفشل في التخزين واستدعاء البيانات، أو عدم القدرة على اكتشاف جرائم الحاسوب، كما ان ارتفاع مستوى الخبرة له خطورة أيضا تتمثل في زيادة القدرة على الوصول غير المصرح به للنظام، ومن ثم ارتكاب جرائم الحاسبات التي تصعب اكتشافها، وغالبا ما يكون العاملون السبب في انتشار الفيروسات عن طريق تبادل الأسطوانات المرنة وتشغيلها في حاسبات الشركة، كما يؤدي الى توتر نفسي يدفع الكثير منهم الى تخريب الأجهزة التي يعملون عليها من خلال نقل برامج فيروسات لها.

6-المخاطر المتعلقة بالأجهزة:

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالأجهزة، وتتمثل في التقادم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسوب، مما يدعو إلى الحاجة إلى استثمارات مالية عالية، وعدم مراعاة الدقة في تشغيل أجهزة الحاسوب، كما أن تعطل أو تلف الأجهزة يؤدي إلى تلف أو فقدان المعلومات التي تحتويها.

7-مخاطر تتعلق بأنظمة التشغيل:

وتتمثل في اخطاء التصميم والتطبيق ومشاكل في بناء وصيانة النظام، والاختراق المقصود الذي يؤدي إلى التغيير لأنظمة التشغيل يكون لها جميعا تأثيرات غير مستحبة على أنظمة التطبيقات، حيث إن مثل هذه العيوب في أنظمة التشغيل من الصعب اكتشافها ومنعها.

ويمكن الحد من هذه المخاطر من خلال التصميم الجيد لنظلم الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب.

الفرع الثاني: مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الرقابة الداخلية

هناك العديد من المنافع المستمدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك لتحقيق كفاءة وفعالية لرقابة الداخلية منها:[1]

- تحسين الوقتية، اي توفير المعلومات في الوقت المناسب، وزيادة الدقة في المعلومات.
- تحسين وتسهيل التحليل الإضافي للمعلومات، حيث أن تشغيل الحاسب للبيانات بصورة جيدة ودقيقة يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات التي يقدمها النظام مما ينعكس على اتخاذ الإدارة للقرارات الإدارية السليمة بصورة تحقق الاستغلال الأمثل للموارد.
- تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة.
- تحسين امكانية الفصل المناسب بين المهام عن طريق تنفيذ رقابة آمنة، قواعد البيانات، نظم التشغيل.
- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل عن المعاملات في وقت قصير وبتكلفة اقل علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبا نتيجة الاستفادة بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري.
- إمكانية الاستفادة بالحاسب الألي في تحقيق الرقابة الذاتية على كل عمليات التشغيل اليومية،
- الإمكانية الضخمة لتخزين البيانات في صورة ملفات إلكترونية تغنى عن الكثير من الملفات والسجلات اليدوية.

المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

سنتطرق في هذا المطلب لتوضيح استخدام أساليب الرقابة العامة الى جانب أساليب الرقابة على المدخلات والمعالجة والبيانات كالتالي:

الفرع الأول : الرقابة العامة

تعرف الرقابة العامة على أنها:

[1] عبد الوهاب نصر و شحاته السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، دار الجامعية للنشر، مصر، 2005-2006، ص ص 248-249.

" خطة المؤسسة التنظيمية والنشاطات المتعلقة بعمليات معالجة البيانات إلكترونيا مثل: التوثيق، الفحص، والمصادقة والتغيرات التي عليها وكذلك الرقابة على نفس الجهاز والرقابة على الدخول إلى الأجهزة "[1]

تهدف عملية الرقابة العامة إلى التأكد من أن النظام المحوسب هو نظام مستقر وآمن ويدار بشكل جيد وتتمثل الإجراءات الرقابية العامة فيما يلي:[2]

1-الرقابة التنظيمية:

يجب أن يكون رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات مسؤولا أمام الادارة العليا ويرفع تقاريره الدورية إليها، كما يجب أن يوضح الهيكل التنظيمي موقع قسم تكنولوجيا المعلومات، وكما هو معروف في الأنظمة اليدوية، هناك عدة وظائف أو مهام يجب فصلها عن بعضها عن طريق تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات وهذا التوزيع للاختصاصات يجب اتباعه أيضا في النظم الإلكترونية، فأي عملية يراد إدخالها أو إخراجها يجب أن يصادق عليها شخص يملك هذا الحق كما أن تسجيل الأعمال يجب يسند إلى شخص أو أشخاص آخرين، وفصل الواجبات بين مبرمج الحاسب الإلكتروني ومشغلي الحاسب الإلكتروني، من أجل التقليل من مخاطر الغش والأخطاء

2-الرقابة على الوصول:

تعرف الرقابة على الوصول على أنها اجراءات مصممة لمنع و كشف الأخطاء التي قد تحدث بقصد أو بدون قصد، والتي تنتج عن الاستخدام السيء أو التلاعب ببيانات الملفات، والاستخدام غير المرخص للحاسوب بهدف التحقق من صحة المستخدم ومن صحة الوسائل أو البيانات.

ويقصد بالوصول القدرة على الوصول إلى بيانات المؤسسة، وتتم الحماية على الوصول إلى بيانات المؤسسة من خلال استخدام مجموعة من الاجراءات منها:

أ- تزويد الموظفين بأسماء تعريفية: بكلمات مرور سرية تتصف بالصفات التالية:

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، المرجع السابق، ص 67.

[2] بروبة إلهام، المرجع السابق، ص 135-138.

- توزيعها على الموظفين بشكل عشوائي وعدم السماح للموظف بوضعها لأن الموظف عادة يختار كلمات مرور سهلة.
- تغيير كلمات المرور بشكل دوري.
- رفض الحاسب الوصول إلى البيانات بعد ثلاث محاولات.
- نشر الوعي بين الموظفين بعدم افشاء كلمة السر لأي كان.

ب- القيام بالاختبارات الملائمة : هو تصنيف البيانات والبرامج لكي يستطيع مالكو النظام والإدارة العليا من تحديد الصلاحيات الممنوحة للموظفين والأطراف الخارجية لاستخدام الموظفين للنظام.

3-الرقابة على تخزين المعلومات:

أ- استخدام برامج تسمح باستعادة البيانات بعد ضياعها

ب- الصيانة الوقائية: وهو اجراء عمليات الصيانة بشكل منتظم على مكونات النظام

ج- استخدام جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع UPS: وهو الجهاز الذي يقوم بالتزويد بالطاقة بشكل منتظم مما يؤمن استمرارية تدفق التيار الكهربائي إلى الحاسب وثباته، وهذا يمنع من خسارة البيانات نتيجة اضطراب الكهربائي

د-النسخ الاحتياطي: وهو القيام بإجراء نسخ احتياطية للبرامج في المواقع الآتية:

- داخل الحاسوب نفسه لكن بموقع يختلف عن الموقع الذي توجد فيه البيانات.
- على أقراص مرنة في مبنى المؤسسة.
- على حاسوب أو أقراص مرنة لكن في موقع خارج المؤسسة إما في موقع انترنت يتمتع الحماية الإلكترونية، أو بالتعاقد مع مؤسسات مختصة أخرى، أو في موقع تابع للمؤسسة لكن في مكان آخر.

4-معايير التوثيق (مبدأ الحماية ومبدأ الوجود):

ويتضمن طريقة تصميم النظام وأسلوب المعالجة الوظيفية الذي يتبعه النظام، كما يشرح عمليات تطوير النظام ويلخص سير العمل المستندي في المؤسسة عن طريق مخططات تدفق البيانات، مما يساعد على رقابة النظام ويؤمن الحماية للنظام ويؤمن في الوقت نفسه أيضا إتاحة ووجود النظام في حال تخلي المبرمج عن في النظام وتعهد النظام من قبل مبرمج آخر.

5-الحماية المادية للأصول:

حيث يتم حماية تجهيزات النظام كلها من التخريب والسرقة والأعطال المقصودة وغير المقصودة من خلال:

- تحديد الدخول إلى هذه الأمكنة للأشخاص المخولين بذلك فقط؛
- استخدام نظام إنذار أمني للكشف عن الدخول لغير المخولين بالدخول إلى هذه الأماكن؛
- وضع أسماء الزوار الذين يدخلون ويخرجون من موقع المؤسسة؛

6-الرقابة على نقل البيانات وتداولها:[1]

إن المنظمات قد تتبادل المعلومات إلكترونيا عن طريق الشبكات مع المنظمات الأخرى، وقد تتعرض هذه البيانات إلى السطو أثناء النقل عبر خطوط الاتصال بين الشبكات، مما يجعلها عرضة للتلاعب والتبديل أثناء النقل، وهناك العديد من التقنيات الرقابية والأمنية للسيطرة على الصعوبات والمشاكل التي تنجم عن نقل البيانات مثل التشفير، التوقيع الإلكتروني والمصادقات، والتحقق من صحة العمليات.

7-الرقابة على الفيروسات:

الفيروسات في الحقيقة هو برنامج من برامج الحاسب، ولكن تم تصميمه بهدف إلحاق الضرر بنظام الحاسب، وحتى يتحقق ذلك يلزم أن تكون لهذه البرامج القدرة على ربط نفسه بالبرامج الأخرى، وكذلك القدرة على إعادة تكرار نفسه، بحيث يتوالد و يتكاثر، مما يتيح له فرصة الانتشار داخل جهاز الحاسب في أكثر من مكان في الذاكرة، ليدمر البرامج والبيانات الموجودة في ذاكرة الجهاز وللوقاية من الفيروسات يمكن إتباع ما يلي:

- استخدام البرامج المضادة للفيروسات؛
- استخدام البرامج الأصلية؛
- عمل نسخ احتياطية للملفات والبرامج لاستخدامها عند تلف البرامج الأصلية؛

[1] سائب رامي، مرجع سابق، ص 59-61.

الفرع الثاني: الرقابة على التطبيقات

وتتم من خلال الإجراءات والعمليات المحددة والمكتوبة ضمن قواعد ولوائح المنشأة والتي من خلالها تتم عملية الرقابة وتقسم الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث أقسام وهي:

1- الرقابة على المدخلات [1]

تعتبر الرقابة على المدخلات نوع من الرقابة الخارجية بالنسبة إلى إدارة الحاسب الآلي وتتم على البيانات والمستندات المراد إدخالها للحاسب الآلي وتدخل كمدخلات نظيفة وسليمة (خالية من الأخطاء) وتأخذ الرقابة على المدخلات أهميتها لأن جزء كبير من هذه البيانات والمستندات يعد يدويا مما يجعلها عرضة للخطأ أو الغش بشكل كبير وبصفة مستمرة.

وتقسم الرقابة على المدخلات إلى:

أ- الرقابة على البيانات: وتهدف إلى ضمان تسجيل العمليات جميعها مرة واحدة فقط وأن البيانات المرفوضة تم تحديدها وتصحيحها قبل إدخالها إلى النظام مرة أخرى.

ب- الرقابة على صلاحية البيانات: وتهدف إلى التأكد من شمولية البيانات وعدم وجود نقص فيها.

- **العوامل المؤثرة على كفاية مراقبة المدخلات:**

- لابد من اشتراك الإدارات المختلفة والمنتجة للبيانات في تطوير النظام الآلي، بهدف تحسين الرقابة الداخلية.
- يجب على الإدارات وضع كل الإجراءات الدقيقة بفحص كل البيانات قبل إرسالها لوحدة الحاسب.
- مراعاة مستوى أهمية البيانات، بوضع إجراءات الرقابة المناسبة لها، والتي تتفق مع هذا المستوى من الأهمية.
- لا يكفي وجود إجراءات لاكتشاف الأخطاء الواردة على البيانات بل يجب وضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحها.

[1] Abd Alnnaser Nour , **Nail 3ads, Control § safety measurements to the accounting data through information technology system**, journal of prospective researches, A Refereed Seasonal scientific Journal published by future studies center, AL-Hadba University college, Mosul-IRAQ, 2007,PP16-17.

2- الرقابة على معالجة البيانات[1]

إن هدف وضع ضوابط على معالجة البيانات هو لحماية كمال وصحة وموثوقية البيانات والحذر من أن تقع أخطاء خلال دورة المعاملات من وقت استلام البيانات من النظام الفرعي إلى وقت إرسالها لقاعدة البيانات أو الاتصالات أو النظام الفرعي للمخرجات. كما تكفل أن البيانات المدخلة الصحيحة يتم معالجتها مرة واحدة فقط، وأن الكشف عن المعاملات الخاطئة لا يعطل المعاملات الصحيحة، وعلاوة على ذلك تسعى إلى تعزيز موثوقية التطبيقات التي تنفذ أوامر البرامج لتلبية احتياجات المستخدم.

تشمل الإجراءات الرقابية إنشاء وتطبيق آليات للسماح بالبدء بمعالجة المعاملات، وتنفيذ التطبيقات والأدوات المصرح بها فقط. ويتم التحقق بشكل روتيني من استكمال ودقة المعالجة بنظم الرقابة الآلية، حيثما كان ذلك مناسبا.

قد تتضمن أنواع الضوابط هذه التحقق من أخطاء التسلسل والازدواجية، وتسجيل عدد من المعاملات والتحقق من سلامة البيانات، وعمل اختبار مجموع الضوابط والتجزئة.

من الإجراءات الرقابية التعويضية التي تتم في أنظمة الوقت الحقيقي هي مراجعة العمليات بشكل فردي ومجاميع البيانات السابقة وتسجيل الاستثناءات والحسابات المعلقة.

3- الرقابة على المخرجات:

تهدف إلى تأكيد صحة المخرجات وعمليات معالجة البيانات وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم بذلك ويجب القيام بالإجراءات التالية:[2]

- التأكد من وجود نموذج ثابت لأشكال التقارير
- التأكد من ايصال التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الاطلاع.
- التأكد من أم محتوى التقرير يعكس البيانات المخزونة في الملفات.

---

[1] مجموعة عمل الإنتوساي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات (WGITA) ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، دليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأجهزة الرقابة العليا، 2014، ص ص 101،102

[2] الموقع الرسمي، http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=15، إطلع عليه يوم: 25-04-2019، بتاريخ: 19:43.

- التأكد من صحة العمليات الحسابية.
- تحليل القوائم والتقارير المالية.

ولكي تكون عملية الرقابة بصورة متكاملة ومتطورة يجب أن يكون المسؤول الرقابي مسؤولا عن ملاحظة سير اجراءات العمل الرقابي في ظل تكنولوجيا المعلومات والتطور في العمل لذا يتطلب أن يكون لديه المعرفة والدراية الكافية بالعمل الرقابي المتطور كما يلي:

- معرفة لغات الحاسبات الإلكترونية الطبقة في العمل والتي تستخدم في تشغيل البرامج.
- المعرفة التامة لطبيعة الحاسبات الإلكترونية ونظم تشغيلها.
- المعرفة التامة ببرامج الكومبيوتر التي تستخدمها المنشآت في تشغيل النظم المحاسبية والمراجعة الحديثة وكيف يمكن مراجعتها.
- المشاركة في وضع برامج الكومبيوتر الخاصة بالمؤسسة أو تقويمها للاستفادة في عملية المراجعة.
- الإلمام بالأساليب الرياضية والإحصائية المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في عملية الراجعة التي تصبح ميسرة بعد استخدام الحاسبات الإلكترونية والتأكد من أساليب التحليل.
- الإلمام التام بنظم المعلومات المتكاملة وشبكات المعلومات المحلية و الدولية.
- التأكد من سلامة برامج التشغيل الإلكتروني للبيانات (Soft–Ware) من حيث مضمونه وملاءمتها.
- التأكد من سلامة ودقة نظام توزيع المعلومات الخارجة وحمايتها وإمكانية استرجاعها للاستفادة منها في عملية المراجعة المستمرة والتأكد من نظام التغذية العكسية وحمايتها من التلاعب.

خلاصة الفصل :

وبهذا توصلنا من خلال الدراسة النظرية لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن هذا النظام هو عبارة عن استخدام الأجهزة والبرمجيات وقاعدة البيانات والشبكات – تكنولوجيا الاتصالات – في عملية جمع وخزن ونقل واسترجاع المعلومات كما يوفر نظام تكنولوجيا المعلومات فضاء واسع لمتعامليه يسمح بتبادل المعلومات داخل وخارج المؤسسة.

من ثم توصلنا إلى معرفة نظام المعلومات المحاسبي وآليات عمله في ظل تكنولوجيا المعلومات بحيث تعتبر هذه الأخيرة تقنية وفرت على نظام المعلومات المحاسبي الكثير من مشقات العمل اليدوي وأصبحت ضرورة لا بد منها لقيام أعمال المؤسسات.

بالإضافة إلى هذا تعرضنا إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية وإجراءات عمله في ظل تكنولوجيا المعلومات التي تتمثل في الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات التي أدت إلى توفير الأمان وتطوير الأنظمة وصيانتها وتحقيق الرقابة على عمليات الحاسوب التي تحتوي على الشبكات وقواعد البيانات والتخطيط.

الفصل الثاني: إعداد القوائم القوائم المالية وفق نظام تكنولوجيا المعلومات

تمهيد:

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية، من معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كان داخليا أو خارجيا.

إن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: إلزامية مسك المحاسبة المالية بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي SCF

تعد القوائم المالية الركيزة الأساسية التي يستند اليها في اتخاذ القرارات ونظرا لأن القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم اعدادها في صورة مجملة ومطابقة لأغراض العامة فإنها تصبح ذات معنى أكبر إذا ما تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن أهمية النسبة بين بنود تلك القوائم وذلك للإجابة عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF:

تسعى الشركات الاقتصادية المحلية الى العمل على التوائم بين مختلف القوائم المالية المتعلقة بنشاطاتها والنظام المحاسبي المالي الجديد وذلك بهدف تحقيق أكبر درجة من الشفافية على المستوى العالمي في إطار ما يسمى بالمسائلة العالمية، حيث جاء النظام المحاسبي المالي الجديد من أجل توفير، الشفافية الوضوح، المصداقية، والملائمة.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وتقييمها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1]

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

تتمثل مميزات أو خصائص النظام المحاسبي المالي في: [2]

- إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس الوضعية المالية للشركة.

[1] بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 5.

[2] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/ IAS، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص، 22-23.

- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، وطرق التقييم واعداد القوائم المالية.
- يوفر المعلومات المالية الواضحة ومتوافقة والقابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا لتلبية حاجيات المساهمين الحالين منهم أو المستقبليين.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية المتوافق و المتلائم مع المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، يهدف الى تقديم صورة صادقة للمعلومة المالية، ويتجلى ذلك من خلال إحتوائه على إطار مفاهيمي بين عمليات التسجيل والتقييم ومراقبة الحسابات، ويرمي الى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تحسين النظام المحاسبي الجزائري وجعله يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تقديم صورة صادقة للقوائم المالية من خلال الشفافية في عرض المعلومات للمالية.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها زمنيا ومكانيا علة المستويين الوطني والدولي.
- يسمح بمراقبة الحسابات من قبل المستخدمين حول مصادقتها وشفافيتها.
- تمكيين المستثمرين من معلومات صحيحة، موثوق بها، تشجعهم وتسمح لهم بمراقبة ومتابعة أموالهم.
- يسمح بتسجيل كل التعاملات المؤسسة بطريقة موثوق بها، تمكن من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- يسمح للشركات الأجنبية بعمليات ادماج حساباتها وقوائمها المالية.
- استخدام الوسائل المعلوماتية في تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية سيخفض من الأعباء.
- يساعد مستعملي القوائم المالية من فهم أحسن للمعلومات وتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة.

[1] عبد الكريم الشناي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015-2016، ص 43.

الفرع الرابع: فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم وكشوف مالية على أساس مبادئ التالية:

1- فرض الدورة المحاسبية: ويعني هذا مايلي:

- اعتبار الكيان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكها وعليه تأخذ الكشوف المالية في الحساب معاملات الكيان دون معاملات المالكين أو المساهمين.
- استبعاد العمليات التي لا تخص الوحدة المحاسبية.
- الدفاتر المحاسبية مستقلة عن دفاتر الملاك والمساهمين.

2- فرض الإستمرارية:

افتراض ان المنشأة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المنظور فهي لا تنوي وليست بحاجة الى تصفية أنشطتها.

وفي حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة فانه قد يكون من الواجب إعداد البيانات المالية طبقا لأساس مختلف، وفي هذا الحالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم، وقد ورد فرض الاستمرارية في النظام المحاسبي المالي حيث تنص المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 على اعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال.

3- فرض الوحدة النقدية:

اي تسجل العمليات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا بعملة قياس وحيدة، أما العمليات التي تكون لها تأثير مالي على القوائم المالية غير أنه لا يمكن قياسها كميا فيتم ذكرها في الملحق ولقد ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 على كل كيان ان يمسك محاسبته بالدينار الجزائري وتحول العمليات المدونة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب ما هو محدد.

4- فرض الإستحقاق:

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فئنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق وطبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بأثر العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها كما يتم اثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية في الفترات التي تخصها.

يتطلب أساس الاستحقاق المحاسبي الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية سواء تم دفعها او لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة سواء تم قبضها أو لم يتم.

5- مبدأ الأهمية النسبية:

يقصد بالأهمية النسبية الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث أنه يجب من الناحية النقدية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيرا ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عندما ترتبط بقيم صغيرة نسبيا.[1]

6-مبدأ عدم المقاصة:[2]

حيث جاء في المادة 15 من قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي أنه لا يمكن إيراد أي مقاصة بين عنصر الأصول وعنصر الخصوم لا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات الا اذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو اذا كانت من المقرر أصلا تحقيق الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات بالتتابع أو على أساس صافي.

7-مبدأ التكلفة التاريخية:

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية المبدأ المقبول عموما والمطبق في الحياة العملية من قبل المحاسبين والمدققين، فهم يرون أن التكلفة التاريخية تمثل عادة أفضل قياس محاسبي للسلع والخدمات وباقي أصول الشركة، بحيث يتم إعداد القوائم المالية وفق التكلفة الحقيقية، لذلك تتميز التكلفة التاريخية

[1] سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد scf في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 17- 18 جانفي 2010، ص11-13.

[2] بلعروسي أحمد التيجاني، **مرجع السابق**، ص 23

بسهولة التحقق من صحتها وموضعيتها، فالأسعار المحددة ومعروفة عند حدود الصفقات ومقيدة بالمستندات والوثائق.

8- مبدأ الاعتراف بالإيرادات:

تقوم شركات الأعمال على اختلاف أنواعها وأشكالها القانونية بإنتاج السلع والخدمات بغرض الحصول على الإيرادات بشكل مستمر، وفي شكل دورات متعاقبة ومتوازنة تبدأ بالنقدية ويليها أنشطة الإنتاج وتقديم الخدمات ثم الحصول على النقدية الثانية، وخلال هذه الدورات تظهر الحاجة الى توزيع الإيرادات و الاعتراف بالأرباح بين الفترات المالية المختلفة.

9- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروف:

استنادا إلى فرض الدورية يتم اشتقاق مبدأ المقابلة، الذي يعني تحديد نتيجة النشاط من الربح أو خسارة بصورة دورية فقياس الربح في التطبيق العملي للمحاسبة المالية يقوم على أساس الفرق بين إجمالي ايرادات الفترة وإجمالي المصروفات المقابلة لتلك الايرادات في نفس الفترة.

10-مبدأ الافصاح التام:

هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجين بالمعلومات بغرض اتخاذ القرارات وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات المالية.[1]

الفرع الخامس: مقومات النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي ثلاث مقومات أساسية هي:[2]

- المستندات أو الوثائق.
- الدفاتر أو السجلات.
- التقارير المالية.

---

[1] رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص، 38-39.

[2] وابل بن علي الوابل، **أسس المحاسبة**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثالثة، الرياض، 1422هـ، ص ص، 61-62.

1- **المستندات:** المستند هو وثيقة تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية، يتضمن البيانات الأساسية لإثبات وقوع العملية، وقد يكون داخليا أي محور بواسطة الشركة، مثل فاتورة البيع، أو خارجيا مثل فاتورة الشراء، بحيث تعتبر هذه الأخيرة الوسيلة الأساسية الموضوعية لتحديد والتعرف على جميع المعاملات المالية للشركة ومصدر القيم للسجلات المحاسبية.

2- **الدفاتر المحاسبية:** تشمل الدفاتر المحاسبية الأساسية على دفترين أساسيين هما:

- دفتر اليومية الذي يسجل فيه الأحداث المالية حسب تسلسلها التاريخي.
- دفتر الأستاذ والذي تصنف فيه جميع العمليات التي تم تسجيلها في دفتر اليومية.

3- **التقارير المالية:** تعتبر التقارير المالية بمثابة المنتج النهائي للنظام المحاسبي أي مخرجاته، والتقارير المالية هي أهم وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية الى المستفيدين منها حيث يتم تقديمه كما يلي:

أ- **التقارير الخاصة:** وهي ما تطلب لتحقيق غرض معين يخدم فئة معينة مثل التقارير التي تطلبها الإدارة من المحاسب.

ب-التقارير العامة: وهي ما يعرف بالقوائم المالية والتي تعد في نهاية كل سنة مالية وفق للمعاير و المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

المطلب الثاني: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مخرجات العملية المحاسبية والنظام المحاسبي ككل فبعد عملية جمع البيانات وترتيبها وتصنيفها تتم معالجتها لنتحصل في الأخير على هذه القوائم والتي سنسلط عليها الضوء في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

1- "تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصاديه، وهي تنشأ نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة

التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة الى كافة الجهات التي يمكن ان تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة"[1]

2- "القوائم المالية هي عبارة عن ملخص البيانات والمعلومات التي يتم الوصول اليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المختلفة، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وهي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية"[2]

3- "وهي عبارة عن بيان محاسبيي تنعكس عليه صورة الكيان الاقتصادي التي تعبر عنه الوحدة المحاسبية ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغيرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدامها خلال السنة المالية حيث يرى معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا أن الغرض منها اعداد تقرير يوضح مدى تقدم الادارة في تحقيق أهداف المشروع ويوضح سلامة أو عدم سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت اليها الادارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات"[3]

4- من التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية "تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال فترة مالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية"

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

من خلال التعاريف السابقة تظهر أهمية القوائم المالية ويبرز الغرض من اعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:[4]

---

[1] قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص25.

[2] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص21.

[3] مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007، ص30.

[4] عقاري مصطفى، **التقارير المالية لمن؟**، مرجع سابق، ص26.

أداة الاتصال، وسيلة في تقييم الأداء ووسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

1- أداة الاتصال:

فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي: "توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه" فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة: العمال، المحللين، الباحثين...

2- وسيلة في تقييم الأداء:

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الادارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3- وسيلة في اتخاذ القرارات الازمة:

في ها الاطار تساعد القوائم المالية الادارة ومختلف الاطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات الازمة، حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

الفرع الثالث: خصائص القوائم المالية

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين، ويمكن ان نميز بين أربعة خصائص أساسية هي:[1]

1- الملائمة:

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزعم اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات. فالمعلومات غي المؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه، وينبغي استبعادها. فمثلا اذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فان المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، وقد تصبح مظللة لعدم الحاجة اليها في سياق قرار معين.

للملائمة ثلاث خصائص ثانوية:

أ- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

ب-أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار بأن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات، اذا كان القرار اتخاذها حين ذاك خاطئا.

ج-أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤيه اي ان تساعد متخذ القرار ان يحسن من احتمالات التوصل الى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة سابقا.

2- الموثوقية:

تعني هذه الخاصية امكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها. ولتحقيق ذلك توافر ثلاث خصائص ثانوية:

[1] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 24-26.

أ- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها فمثلا، اذا كانت الديون المتوقع عدم تحصيلها تقدر بمبلغ/ 15000/ دينار، ولاكن المحاسب اكتفى بمخصص بمبلغ /1000/دينار فقط اذن، المعلومة الأخيرة الذي اعتمدا المحاسب (1000)، ليست صادقة في تمثيل الظاهرة هو مطابقتها للواقع.

ب- الموضوعية أو قابلية التحقق، أي لو أن أي محاسب آخر اذا أعادة عملية القياس المحاسبي، لا توصل الى نفس النتائج. ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية المقبولة عموما، فالنتائج لن تكون مرتبطة بالشخص المحاسب.

ج-الحياد، أي ان تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات. فالمعلومات لن تكون حيادية اذا غلبنا مصلحة مجلس الادارة في الشركة المساهمة على مصلحة المساهمين عند اختيار طريقة قياس المخزون أو اهتلاك الأصل الثابت. فهذا يؤدي الى عدم الحياد في القياس المحاسبي.

3- القابلية للمقارنة:

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشأة المعنية مقارنة بالمنشآت المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المنشأة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة اسباب تفوق او تدني أداء المنشآت الاخرى ويساعد بالتالي متخذي القرار بالتنبؤ وتقييم أداء منشآتهم وادارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المنشآت المختلفة في معالجة نفس العمليات او الاحداث. كما ترتفع درجة قابلية المقارنة وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

4-الاتساق أو الثبات:

ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المنشأة من الفترة محاسبية لأخرى. وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في اتباع نفس الطرائق المحاسبية (مثلا قياس المخزون السلعي، تحديد عبء الاهتلاك، قياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها...).

يلاحظ أن كلا من خاصيتين القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية. فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، مالم تتوافر أصلا خاصيتها الملائمة والموثوقية.

الفرع الرابع: أهداف القوائم المالية

ويتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها، وذلك من خلال:[1]

1- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة).
2- توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية.

ويتم اعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي جرى العرف على انها تمثل سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31، وهي تقدم الى مجموعة من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية، سواء كانت من داخل الوحدة الاقتصادية مثل: الملاك، الادارة (بمختلف مستوياتها)، العاملين في الوحدة الاقتصادية، أو من خارج الوحدة الاقتصادية مثل: المساهمين، المستثمرين، المصارف والمؤسسات المالية الاخرى، الدائنين والمقرضين، أجهزة الدولة المختلفة (مثل الوزارة المختصة، وزارة التخطيط، الهيئة العامة للضرائب،...إلخ) ، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

[1] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، **مرجع السابق**، ص ص 25- 26.

وبغرض تحقيق الهدف العام للقوائم المالية فإن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يجب مراعاة تحقيقها عند إعداد القوائم المالية من أهمها الاتي:

1- إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تساعد في توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات (الداخلية و الخارجية) التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة، وبما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة أو الامكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية إلى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية.

2- ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة، وبما يعني ان القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الأهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء...إلخ

3- يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة (أو فترات) مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها وكذلك عمل المقارنات المختلفة.

4- توفير المعلومات الازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها (الحصول عليها) والمجالات التي تمت فيها استخدام تلك الأموال.

5- ضرورة توفير البيانات اللازمة غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا (مباشر أو غير مباشر) على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه.

6- الأخذ بنظر الاعتبار قدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين (المحتملين) من حيث درجة ثقافتهم الإدارية والمحاسبية وخبرتهم في مجال التعامل مع تلك البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من قبل مستخدمي القوائم المالية، في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللزمة لصنع قراراتهم الاقتصادية، ذلك أن احتياجات هذه الفئات إلى المعلومات متباينة جدا حيث تتراوح من معرفة نتائج المؤسسة، أفاقها المستقبلية مرورا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى تقديم مدى مساهمتها في تطوير المجتمع.

الفرع الأول: المستخدمين حسب المصلحة

- **المستثمرون:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارت تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.

- **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظف.
- **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

- **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى المعلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

والجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يذكرها ضمن إطار أعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية هم، إدارة المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي، والمنافسون والمحامون...الخ[1]

الفرع الثاني: القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو احتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية.
- تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة.
- تقييم مقدرة المؤسسة على الدفع وتقديم مزايا أخرى للعاملين.
- تقييم الضمانات المقدمة للمبالغ التي تم اقتراضها من قبل المؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.
- تنظيم أنشطة المؤسسة.[2]

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص51-53.

[2] مرجع نفسه، ص 53.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية وسيلة الادارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة.

هناك خمسة قوائم مالية أساسية لقد تطرق لها IAS1 و IAS7 واللذان تضمنا كيفية اعدادها وعرضها وبين مختلف العناصر التي يجب ادراجها ضمنها والشكل التالي يوضح أهم القوائم المالية

شكل رقم (2-1) : يوضح أهم الكشوف المالية وفق scf

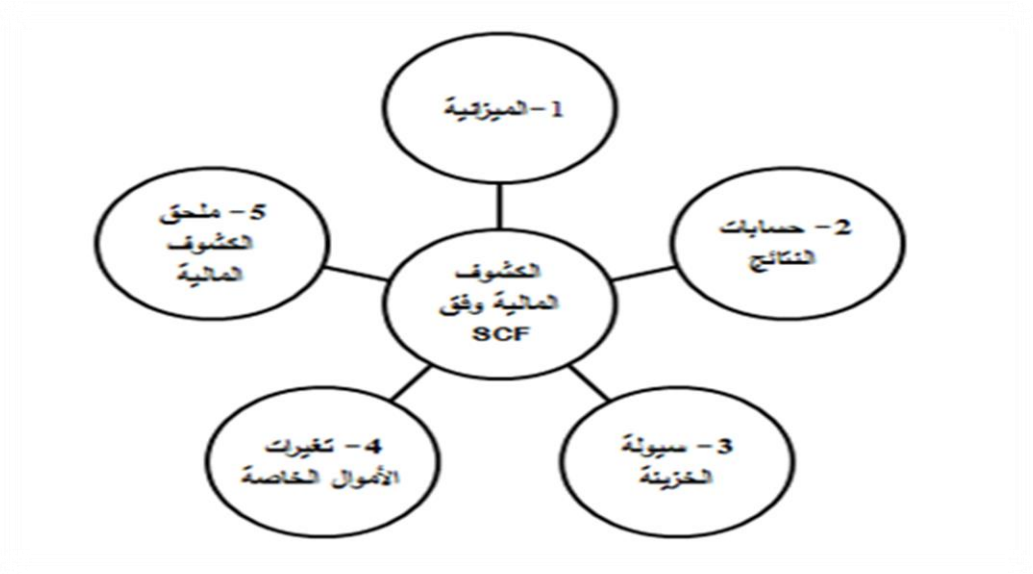

المصدر: من إعداد الطالبتان و بالإعتماد على ما سبق

المطلب الأول: الميزانية المالية (المركز المالي)

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية

"إن الميزانية المالية أو المركز المالي ليست بحساب، وانما هي تقرير أو كشف أو قائمة على شكل حساب، او على شكل تقرير يبدأ بالأصول في الأعلى وينتهي بالخصوم، و ذلك بأرصدة الحسابات المفتوحة للأصول والخصوم ورأس المال، لتصوير الوضع المالي للمشروع في لحظة زمنية معينة، وهو تاريخ يتميز بتوفر كافة البيانات اللازمة لإعداد هذه القائمة"[1]

" هي الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخارجية تساوي الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات"[2]

ويكون شكل الميزانية المالية حسب ما نص عليه القرار الصادر عن الجريدة الرسمية المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها **(انظر الملحق رقم 01)**

الفرع الثاني: خصائص الميزانية المالية:

وتعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها حيث تحقق المزايا التالية:

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ اعداد الميزانية حيث تتضمن ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكياتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم ذلك بقياس نسب التداول والسيولة.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها او التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات الى حقوق الملكية.

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2003، ص ص 427-428.
[2] **Système comptable financier SCf**, Berti éditions,Alger,2013, p :104.

- تقييم مدى قدرة الادارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية اجمالي أصولها وكذا حقوق ملكيتها.
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية ومعايير الابلاغ المالي الدولية.[1]
- معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المالية.

الفرع الثالث: عناصر الميزانية: تتمثل عناصرها في:[2]

1-الأصول:

تعرف الأصول وفقا للاطار التصويري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على انها مورد تملكه المؤسسة نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، وتتوقع أن تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من خلالها.

وتتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الأصل من خلال:

- استخدامه منفرد أو مجتمع مع اصول أخرى لإنتاج سلع او خدمات موجهة للبيع من قبل المؤسسة.
- استبداله مع اصول أخرى.
- استخدامه لسداد الالتزام.
- توزيعه على مالكي المؤسسة.

وتنقسم الاصول بشكل عام الى فئتين رئيستين أصول جارية وغير جارية كما يلي:

أ- الأصول الجارية (المتداولة):

تصنف الأصول على أنها جارية اذا توفرت فيها الشروط التالية:

- النقدية والنقدية المعادلة غير المقيدة.

[1] رحيش سعيدة، المرجع السابق، ص 29.

[2] مرجع نفسه، ص 30-32.

- الأصول المتوقع تحققها، بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.
- الأصول المقتناة لغرض المتاجرة.
- الصول التي يمكن تحققها خلال 12 شهرا بعد تاريخ اعداد الميزانية.

وتتضمن الأصول الجارية العناصر التالية:

- النقدية هي أكثرها سيولة وتحوي أرصدة النقدية في الصندوق والبنك، الشيكات وغيرها.
- الاستثمارات قصيرة الأجل (وهي الوراق المالية المحتفظ بها على شكل اسهم سندات بهدف تحقيق عائد، ويمكن ان تقسم الى ثلاث أنواع التالية (استثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و استثمارات التجارية، و استثمارات جاهزة للبيع).
- الذمم المدينة: هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو نتيجة أنشطة أخرى ومنها المدينون، أوراق القبض والقروض الممنوحة اتجاه الشركات التابعة.
- المخزون: وهو الرصيد المتبقي من البضاعة في نهاية الفترة المالية.
- المدفوعات مقدما: هي المصاريف التي تدفع مقدما من أجل الحصول على خدمة ما مثل مقدمات التأمين، الايجار، الدعاية والاشهار.

ب-الأصول غير الجارية (غير المتداولة):

وهي الأصول التي تستغرق عملية تحولها الى نقدية أكثر من فترة مالية أو دورة تشغيلية وتضم ما يلي:

- الاستثمارات طويلة الأجل: وهي غالبا ما تكون على شكل أسهم وسندات ويكون الهدف من اقتنائها التحكم والسيطرة عليها.
- الأصول الملموسة (المادية): وتشمل الأراضي، المباني، المعدات، الآلات وغيرها.
- الأصول غير الملموسة (المعنوية): وتشمل براءة الاختراع، الشهرة، العلامة التجارية وغيرها.

2- الخصوم (الالتزامات):

الخصم هو التزام حالي للكيان ناشئ عن أحداث سابقة والذي تؤدي تسويته الى التخلي على موارد تتجسد فيها منافع اقتصادية. وبالتالي فالخصوم تتميز بما يلي:

- التزامات حالية.
- تنشأ الخصوم عن أحداث سابقة.
- تسوى باستعمال موارد ذات منافع اقتصادية، والخصوم عادة تتمثل في الديون.

وتنقسم الخصوم الى حقوق الملكية و الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية كما يلي:

أ- حقوق الملكية (الأموال الخاصة):

وهي مصدر التمويل الداخلي في المؤسسة وتعرف بصافي الاصول وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات وتشمل بشكل أساسي:

- رأس المال: يتشكل من نوعين من أسهم عادية وممتازة
- الأرباح المحتجزة: تتمثل في رأس المال المكتسب بالمؤسسة حيث تشكل الايرادات المحققة من العمليات مصدرا رئيسيا لها.
- الاحتياطات: وهي شكل من أشكال تخصيص الأرباح وتشمل الاحتياطات القانونية والاحتياطات الاختيارية و احتياطات التوسع أو الطوارئ.

ب- الخصوم الجارية (المتداولة):

هي الالتزامات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- سيتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة.
- تستحق خلال 12 شهرا.
- يتم تحملها لأغراض المتاجرة.
- لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12شهر بعد تاريخ الميزانية، وتتكون الخصوم الجارية من:

✓ الذمم الدائنة: وهي ما على المؤسسة من التزامات اتجاه الغير نتيجة حصولها على البضائع والخدمات بأجل وتضم الدائنين(الموردين) وأوراق الدفع.

- ✓ القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من الافراد أو المؤسسات وتسدد خلال فترة مالية واحدة.
- ✓ الجزء المستحق من القروض طويلة الأجل: هي المبالغ التي يستحق سدادها خلال فترة مالية واحدة أو أقل وهي جزء من التزامات طويلة الأجل كما هو الحال على سندات على دفعات متساوية.

ج- الخصوم غير الجارية (غير المتداولة):

وهي التي يطلب سدادها بعد سنة مالية واحدة وتشمل السندات والقروض البنكية طويلة الأجل وغيرها.

المطلب الثاني: حساب النتائج (قائمة الدخل)

يعتبر حساب النتائج من أهم القوائم المالية لأهمية المعلومات المدرجة فيه، فهو يعطي صورة واضحة لأصحاب المنشأة والأطراف المستفيدة الأخرى فيما يخص دورة الاستغلال وقدرة التمويل الذاتي.

الفرع الأول: تعريف حساب النتائج

تعرف قائمة الدخل بأسماء كثيرة، فالمعايير المحاسبية الدولية مثلا معيار المحاسبي الدولي رقم (1) – المعدل- عرض القوائم المالية- والمعيار الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح او خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية تشير لهذه القائمة باسم قائمة الدخل، ومهما كان الاسم المستخدم لهذه القائمة فان هذه القائمة تعد مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشأة، وتعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي في المنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، والتي غالبا ما تكون سنة كاملة. حيث يجب على الادارة الاهتمام أكثر بهذه القائمة نظرا لأنها كانت محط اهتمام وتركيز مستخدمي القوائم المالية.

يعرف الدخل بانه هو الزيادات في المنافع الاقتصادية المنشأة خلال فترة المحاسبة في شكل تدفقات الى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في التزامات، والتي تؤدي الى زيادة في حقوق الملكية

من مصادر غير تلك المرتبطة بالمساهمات المقدمة في المشاركة في حقوق الملكية، ويشمل تعريف الدخل كل من الايرادات والمكاسب، ويتناول المعيار المحاسبي (18) المعالجة المحاسبية للإيرادات.[1]

وهناك نوعان لقائمة الدخل حسب ما نص عليه القرار الصادر عن الجريدة الرسمية المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها وهما: قائمة الدخل (حساب النتائج) حسب الطبيعة (**انظر الملحق رقم 02**) و قائمة الدخل (حساب النتائج) حسب الوظيفة (**انظر الملحق رقم 03**)

الفرع الثاني: أهمية حساب النتائج

يمكن تحديد أهمية الطلب على المعلومات التي تتضمنها قائمة حساب النتائج:[2]

- توفير المعلومات المفيدة في قياس تسيير الجيد للمؤسسة وكفاءة ادارتها وأداء المؤسسة الاقتصادية من أجل تعظيم القوة الايرادية.
- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ للاتجاهات المستقبلية للنشاط، والمقارنة وتقييم القوة الايرادية للمؤسسة.
- تمكين المستثمرين من معرفة نتائج استماراتهم في لمؤسسة.
- أساس قياس الضريبة المستحقة على المؤسسة.

الفرع الثالث: مكونات حساب النتائج

ان المحاسب يتبع مدخل الصفقات العمليات (مقابلة الايرادات بالمصاريف) لقياس صافي الربح عن طريق عرض العناصر المسببة لصافي الربح لتقديم معلومات كافية لمستخدمي القوائم المالية

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2013-2014، ص ص 74-75.

[2] عبد الكريم الشناي، **المرجع السابق**، ص 56.

المساعدة في عملية التنبؤ وقياس أداء الوحدة من الناحية الربحية أو القوة الكسبية، وتتمثل هذه العناصر الأساسية المكونة لقائمة الدخل في الايرادات، المصروفات، النواتج والأعباء. [1]

1-النواتج:

حسب الاطار المفاهيمي هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخلات او زيادة الأصول او انخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين الى الأموال الخاصة.

وتتحقق الايرادات من الأنشطة العادية التي تولد المنافع الاقتصادية للمؤسسة ، ويشار اليها بأسماء مختلفة تشمل المبيعات الأتعاب والفوائد وأرباح الأسهم وايضا النواتج الناتجة عن تخلص على الأصول غير الجارية، واعادة تقييم الأوراق المالية.

2- الأعباء:

تعرف الأعباء بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات الى المساهمين في الأموال الخاصة، بالإضافة الى الخسائر والأعباء الناتجة عن النشطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والإهتلاكات".[2]

وتحتوي قائمة الدخل(حساب النتائج) من المعادلات التالية:[3]

- **صافي المبيعات=**

المبيعات-(مردودات المبيعات+ مسموحات المبيعات+ خصم مسموح به).

المبيعات- مردودات- مسموحات- خصم مسموح به.

- **تكلفة المشتريات=**

تكلفة المشتريات= صافي المشتريات+ مصروفات الشراء.

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص 61.

[2] عبد الكريم الشناي، **مرجع السابق**، ص 56.

[3] محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص135.

صافي المشتريات= المشتريات–(مردودات المشتريات+ مسموحات المشتريات+ الخصم المكتسب).

صافي المشتريات= المشتريات– مردودات المشتريات–مسموحات المشتريات– الخصم المكتسب

مصروفات الشراء= مثل: مصاريف نقل المشتريات– تأمين على المشتريات– رسوم جمركية على المشتريات– عمولة وكلاء شراء.

- **تكلفة البضاعة المباعة (المبيعات)=**

بضاعة (مخزون) أول المدة+ تكلفة المشتريات– بضاعة (مخزون) آخر المدة.

- **مجمل الربح (أو الخسارة)**=صافي المبيعات (خطوة1)– تكلفة المبيعات (خطوة 3)
- **صافي الربح(أو الخسارة)**= مجمل الربح (او الخسارة) + الايرادات– المصروفات (عمولة وكلاء بيع– مصاريف ادارية– رواتب– اعلان– ايجار...)

المطلب الثالث: القوائم المالية الأخرى

هناك ثلاثة قوائم فرعية متمثلة في قائمة تدفقات النقدية و قائمة تغيرات الأموال الخاصة و ملحق الكشوف المالية.

الفرع الأول: القائمة التدفقات النقدية (قائمة سيولة الخزينة)

1– تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة ما خلال فترة زمنية مالية معينة، وقد ألزمه مجلس معايير المحاسبة المالية للشركات بإعداد هذه القوائم من خلال اصداره المعيار الدولي المحاسبي رقم (7) ، وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي الى ثلاثة أقسام:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
- الأنشطة التشغيلية.

- الأنشطة الاستثمارية.[1]

وحسب ما نص عليه القرار الصادر عن الجريدة الرسمية المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، هناك طريقتين لقائمة التدفقات النقدية (سيولة الخزينة) هما: الطريقة المباشرة (**انظر الملحق رقم 04)** الطريقة غير المباشرة **(انظر الملحق رقم 05)**

والشكل التالي يوضح وضعية جدول سيولة الخزينة:

شكل رقم (2-2): وضعية جدول سيولة الخزينة

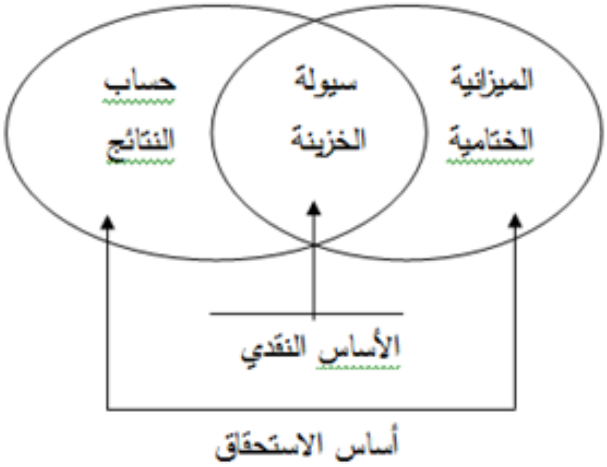

المصدر: لياس قلاب ذبيح، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية التدقيق الجبائي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص139.

2-فوائد اعداد قائمة التدفقات النقدية:

ان الهدف الأساسي من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى في تحليلهم لنقدية عن طريق تقديم معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية

[1] مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 49.

خلال الفترة المحاسبية، وبالتالي تساعدهم في عقد المقارنات واجراء التنبؤات لاتخاذ قراراتهم، فقائمة التدفقات النقدية تقرر عن الاثار النقدية المصنفة كالتالي: [1]

- تدفقات نقدية داخلية وخارجية عن عمليات التشغيل الجارية خلال الفترة.
- تدفقات نقدية داخلية وخارجية عن العمليات الاستثمارية خلال الفترة.
- تدفقات نقدية داخلية وخارجية عن العمليات تمويلية خلال الفترة.
- صافي الزيادة والنقص في النقدية خلال الفترة.

3- عناصر قائمة التدفقات النقدية:

تتكون من ثلاثة عناصر هي:[2]

أ- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

وهي التدفقات النقدية الذي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل المتحصلات من العملاء، المتحصلات من الإيرادات ودخول أخرى مثل الفوائد، المدفوعات للموردين والعاملين، المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب.

ب- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأس مالية (الأصول الثابتة) وكذلك الاستثمارات المالية طويلة الأجل:

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل موجبة (+).
- مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل سالبة (-).

ج- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

[1] رضوان حلوة حنان، نزار قليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية، المرجع السابق**، ص388.

[2] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص76.

وهي التي ترتبط مباشرة بترتيب المنشأة نفسها، وتتضمن المتحصلات أو المدفعات من/الى المستثمرين والدائنين (ما عدا الموردين) مثل:

- متحصلات من القروض.
- سداد قروض.
- سداد توزيعات لأرباح.
- شراء أسهم الخزينة.

والجدول التالي يبين أهم العناصر التي تحتويها القائمة من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع:

جدول رقم (2-1): يوضح أهم العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية

نوع التدفقات	**أنشطة المشروع**		
	التشغيلية	**الاستثمارية**	**التمويلية**
التدفقات النقدية الداخلية	المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة. ايرادات الفوائد والتوزيعات.	المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون والملكية(السندات والأسهم). المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.	المتحصلات من اصدار الأسهم. المتحصلات من اصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.
التدفقات النقدية الخارجية	المدفوعات النقدية للدائنين (للشراء المواد و المهمات والمخزون السلعي). تسديدات للعاملين (أجور والمرتبات)، الضرائب، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى.	القروض الممنوحة للغير. شراء استثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى. شراء الآلات والمعدات.	سداد التوزيعات. اعادة شراء الأسهم (أسهم الخزينة). سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات).

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع السابق، ص157.

الفرع الثاني: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

1- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

قائمة تغيرات الأموال الخاصة هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة خلال القيام بنشاطها.

يتطلب المعيار IAS1 أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة كجزء منفصل في القوائم المالية حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبدايتها، إضافة لعناصر المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في حسابات النتائج.[1]

ويكون شكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة بحسب ما نص عليه القرار الصادر عن الجريدة الرسمية المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها **(انظر الملحق رقم 06)**

والشكل التالي يوضح حركة تغير رؤوس الأموال الخاصة:

شكل رقم (2-3): حركة رؤوس الأموال الخاصة

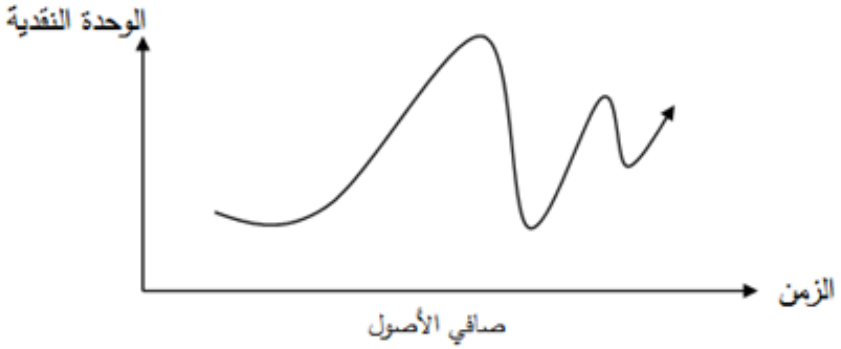

المصدر: حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول عرض البيانات المالية، دار الثقافة، عمان ، 2012، ص 150.

2-خصائص قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

[1] رحيش سعيدة، **مرجع السابق**، ص 38-39.

يحقق المزايا التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وعناصرها و أي تفصيلات أخرى عنها وكذا التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على عناصر المكاسب والخسائر التي يجب الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة المباعة.

ويجب على المؤسسة ان تعرض فيه وتوضح في صلبه مايلي:

- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- كل عنصر من عناصر الايرادات، الأعباء، الأرباح والخسائر والتي تم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقا لما تطلبه معايير أخرى.
- إجمالي العناصر الناتجة مما سبق ذكره موضحا بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.
- لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.
- المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.
- رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.
- تحليل ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل عناصر الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الافصاح المستقل عن كل منها.

3- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة، بينما النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعيار(IAS 1 الفقرة 86) جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، حيث أوجب المؤسسات بإعدادها كوثيقة مستقلة يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجرة على كل العناصر المكونة لأموال الخاصة خلال الفترة.

قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدما لمعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

- النتيجة الصافية للفترة.
- كل عناصر النواتج والأعباء، النتيجة الصافية المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
- تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.
- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.[1]

الفرع الثالث: ملحق الكشوف المالية

1- يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- معلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

2- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم. وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

[1] عبد الكريم الشناي، مرجع السابق، ص ص 62-63.

3- اذا طرأت حوادث عقبة تاريخ اقفال السنة المالية ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة للفترة السابقة للإقفال فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق اذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين مايأتي:

- طبيعة الحادث.
- تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره

4- تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل:

- فهم النجاعة الماضية.
- تقييم الأخطار ومردودية الكيان.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوص استنادا الى كشوفها المالية المدمجة، معلومات تخص:

- مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها.
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

5- يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ونفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية في آخر السنة المالية.[1]

ويكون شكل ملحق الكشوف المالية بحسب ما نص عليه القرار الصادر عن الجريدة الرسمية المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها **(انظر الملحق رقم 07)**

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المتعلق بقواعد تقييم المساحبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، بتاريخ 25مارس 2009، ص 27.

المبحث الثالث: إلزامية مسك المحاسبة المالية بواسطة تكنولوجيا المعلومات

تطرق المرسوم رقم 09- 110 المتضمن مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى مجموعة من الشروط والقواعد التنظيمات التي يجب أن تتوفر في الأنظمة المحاسبية المستخدمة في مجال مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وذلك من حيث الجوانب القانونية أو التنظيمات المحاسبية. وهذا الشكل يلخص عملية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

الشكل رقم (2-4): مسك المحاسبة بالإعلام الآلي

Source: Direction générale des impôts, Circulaire n° 22/MF/DGI/DRV/2014 du 18 Fevrier 2014, Rejet de comptabilité, Alger, 2014, p 4

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- الشروط الأساسية لتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- الشروط التقنية لتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

المطلب الأول: الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

لقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتعلق بكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي إلى بعض الجوانب القانونية في مجال مسك المحاسبة بواسطة البرامج والأنظمة الآلية، والتي نذكر منها مايلي:

الفرع الأول: الالتزام بالمبادئ والأحكام المحاسبية في إطار النظام المحاسبي المالي

لقد تطرقت المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 09-110، إلى أنه يجب أن تستجيب تطبيقات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي إلى مجمل الالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول

بها في إطار النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: تحديد مصادر التسجيلات المحاسبية

ولقد تناولت المادة 05 من نفس المرسوم السابق أنه يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر ومحتوى كل معلومة، وكذا مراجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها في ذلك التسجيل المحاسبي.

كما يجب أن تعرف إصدارات نظام الإعلام الآلي وترقم وتؤرخ عند إنشائها بواسطة وسائل توفر كل الضمان في مجال الإثبات.

المطلب الثاني: الشروط الأساسية لتطبيقات المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

تطرق المرسوم التنفيذي السابق الذكر إلى مجموعة من الشروط الأساسية لتطبيقات المحاسبة المالية الإعلام الآلي، وهي كالتالي:

الفرع الأول: الالتزام بطابع عدم الشطب والتصحيح للتسجيلات

تطرقت المادة رقم 06 من هذا المرسوم إلى ضرورة تطبيق طابع عدم الشطب أو تصحيح التسجيلات في مجال المحاسبة الممسوكة عن طريق نظام الإعلام آلي فب شكل إجراء التصديق لكل الفترات المحاسبية، الذي يمنع كل تعديل أو حذف للتسجيلات المحاسبية المصادق عليها.

الفرع الثاني: ضمان تحقيق التوازنات الأساسية للمحاسبة على أساس القيد المزدوج

تطرقت المادة 12 من نفس المرسوم إلى ضرورة ضمان محاسبة الإعلام الآلي تحقيق التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج سواء من خلال الرقابة المسبقة أو اللاحقة.

الفرع الثالث: ضرورة التذكير بوجوب التصديق على التسجيلات المحاسبية

أشارت المادة 13 إلى بعض النقاط المتعلقة بوجوب التصديق على التسجيلات المحاسبية والتي منها:

- أن لا يسمح نظام الإعلام الآلي للمحاسبة بالتصديق على التسجيلات المحاسبية لكل فترة محاسبية بالتعديل أو الحذف لأية عملية محاسبية؛

- يجب على نظام الإعلام الآلي لمحاسبة قبل كل إقفال للسنة المالية ضرورة التذكير بوجوب التصديق على مجموع التسجيلات المسجلة بعد الإقفال.

الفرع الرابع: ضرورة إمكانية إعادة فحص التسجيلات المحاسبية للسنوات السابقة

مما يجب أن يتوفر في برامج الإعلام الآلي في إطار ما أشارت إليه المادة رقم 13 من المرسوم السابق هو أنه يجب على برامج نظام الإعلام الآلي أن لا تسمح من خلال الوظائف المتاحة إلا بفحص التسجيلات السابقة أو طبع القوائم المالية أو إعادة طبعها.

الفرع الخامس: ضمان إمكانية إعادة فتح الحسابات في بداية كل دورة محاسبية

أشارت المادة 14 ضرورة احترام مبدأ عدم شطب، بحيث يجب أن يتضمن نظام الإعلام آلي للمحاسبة إجراءات تسمح بإعادة فتح آلية لحسابات الأصول والخصوم والتي يجب أن توافق حسابات الميزانية الختامية للسنة المالية السابقة مع تفصيل التسجيلات المكونة للرصيد.

المطلب الثالث: الشروط التقنية لتطبيقات المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

توجد العديد من الشروط التقنية في مجال تطبيقات المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي والتي أشار إليها المرسوم 09-110 والتي نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: إمكانية استغلال الغير لمضمون التسجيلات المحاسبية بمعزل عن برنامج الإعلام الآلي للمحاسبة

ولقد تطرقت المادة 15 إلى أنه يجب أن يقترح البرنامج المعلوماتي للمحاسبة على وظيفة تمكن من إرسال بطاقة التسجيلات المحاسبية لفائدة الغير في شكل قابل للاستغلال بسهولة بمعزل عن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة.

الفرع الثاني: ضرورة إظهار المعلومات الجبائية الخاصة بالمؤسسة في كل الوثائق المحاسبية للمؤسسة

لقد أشارت المادة 16 إلى ضرورة إظهار برنامج مسك المحاسبة المالية في كل القوائم المالية للمؤسسة المعلومات التالية:

- تعريف الكيان والكشف
- تاريخ الطبع
- رقم الصفحة
- التفصيل والمراجع الخاصة بالعملية
- الكشف متعلق بطبع مؤقت أو نهائي.

الفرع الثالث: ضرورة ضمان إمكانية الأرشفة للتسجيلات المحاسبية

من المادة 19 فإنه يجب توفر برامج الإعلام الآلي للمحاسبة على خاصية تسمح بإمكانية إجراء الأرشفة وبما يسمح بتحويل التسجيلات المحاسبية للفترات المحاسبية المقفلة أو غير المقفلة نحو دعائم التخزين القابلة للنقل مع ضرورة إمكانية عدم التعديل.

ويجب أن يسمح هذا الإجراء بتصحيح التسجيلات والمعطيات المؤرشفة في بطاقات محاسبية انطلاقا من دعائم قابلة للنقل.

الفرع الرابع: ضرورة ضمان إظهار المعلومات المتعلقة بالتسجيلات المحاسبية

تطرقت المادة 18 إلى ضرورة أن يسجل البرنامج المعلوماتي للمحاسبة يوميا كل عملية منجزة بواسطته في بطاقة تسمى يومية إلكترونية للأحداث والتي يجب أن تتضمن ما يلي:

- التعريف بمنجز العملية
- جهاز العمل المستعمل
- تاريخ وتوقيت العملية
- نوع العملية المنجزة

- المعطيات أو الثوابت المدخلة.

الفرع الخامس: إمكانية إعادة قراءة أو تحويل التسجيلات المحاسبية المؤرشفة للسنوات السابقة

أشارت المادة 19 أيضا إلى أنه وفي حالة تغيير نسخة البرنامج المعلوماتي للمحاسبة يجب أن تتضمن النسخة الجديدة الآليات الضرورية لغرض إعادة قراءة أو تحويل التسجيلات المؤرشفة معها أو مع النسخ السابقة ويجب أن يحمل إجراء الأرشفة تاريخ سابق لطلب الأرشفة مقارنة بتاريخ الإقفال الدوري الأخير[1]

[1]مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، العدد 21، بتاريخ 08 أفريل 2009، ص 4-7. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المرسوم التنفيذي رقم 09- 110 المتعلق بشروط وكيفيات

خلاصة الفصل:

إن الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين، وعليه فان أية مؤسسة الاقتصادية يمكن أن تكون لديها نظاما يتكون من عناصره الأساسية، المتمثلة في كل من المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، ولكي يصبح نظاما للمعلومات فان الأمر يتطلب مساهمة مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها.

إن القوائم المالية بطبيعتها وسيلة تبسيط لعرض نتائج تشغيل قدر كبير من البيانات الواردة في المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية بشتى أنواعها، ويتم التعبير عن النتائج هذه العمليات في صورة مالية تهدف إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية إلى استنتاج أكبر قدر من المعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسة والظروف البيئة وذلك بهدف تقديم المعلومات بالشكل الأكثر نفعا وفائدة لمستخدميها.

ألزم المشرع الجزائري من خلال المرسوم رقم 09-110 الى ضرورة مسك المحاسبة المالية باستخدام أنظمة الإعلام الآلي إلى مجموعة من الشروط والقواعد التنظيمات التي يجب أن تتوفر في الأنظمة المحاسبية المستخدمة في مجال مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وذلك من حيث الجوانب القانونية أو التنظيمات المحاسبية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة أشغال الري والغابات–قالمة–

تمهيد:

استعرضنا في الفصول السابقة بعض الجوانب النظرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والقوائم المالية وكيفية مسكها عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وعلى ضوء ما جاءت به المنظومة القانونية للنظام المحاسبي المالي، وفي محاولة للتقريب بين المعارف النظرية في مجال القوائم المالية مع تطبيقاتها الواقعية والعملية، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية لكيفيات مسك المحاسبة المالية والقوائم المالية خاصة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وذلك على مستوى مؤسسة أشغال الري والغابات والكائن مقرها بولاية قالمة.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا الفصل على المباحث الأساسية التالية:

- **المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.**
- **المبحث الثاني: مسك القوائم المالية بواسطة برنامج BIG INFORMATIQUE FINANCE .**
- **المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج.**

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

لدراسة مؤسسة أشغال الري والغابات ETHYFOR لولاية قالمة خصصنا هذا المبحث لدراسة النقاط التالية:

- ماهية المؤسسة؛
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛
- وظائف مصالح المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية مؤسسة ETHYFOR

الفرع الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

قبل التطرق إلى إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة أشغال الري والغابات يجب إعطاء لمحة عامة عن هذه المؤسسة.

1- التعريف بمؤسسة أشغال الري والغابات

مؤسسة ETHYFOR هي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي طبيعتها القانونية شركة مساهمة وهي فرع تابع للشركة الأم GTH الواقع مقرها بولاية عنابة تأسست هذه الشركة سنة 1989 وتحولت إلى شركة مساهمة سنة 1997؛

2- موقع المؤسسة:

يقع مقرها الرئيسي بولاية قالمة في هذا العنوان: Route Constantine, Bp 29,Guelma أما المحطات التابعة لها فهي Route de Sedrata, Commune de Belkhier Zone d'activité commerciale, commune de Belkhier، وتتجلى مهامها الأساسية في بناء وتشييد خزانات المياه؛

3- رأسمال المؤسسة:

يقدر رأسمالها بقيمة 30.000.000,00 دج تندرج ضمن السجل التجاري رقم 24 /00-0382241B99.

4- المورد البشري:

تتمتع المؤسسة بمورد بشري قدر سنة 2017 ب 92 عامل مختلطين رجال ونساء.

الفرع الثاني: بطاقة تقنية عن مؤسسة أشغال الري والغابات ETHYFOR

تنطوي كلمة ETHYFORعلى 3 مقاطع كل مقطع يرمز إلى معنى معين كالتالي:

E: مؤسسة

TH: أشغال الري

F: الغابات

ولتوضيح الإطار الإعلامي والشكلي للمؤسسة فإنه من الأفضل الاستعانة بالبطاقة التقنية الآتية:

الجدول رقم (3–1): بطاقة تقنية عن مؤسسة أشغال الري والغابات

التعريف	مؤسسة أشغال الري والغابات باختصار ETHTYFOR
قطاع النشاط	أشغال الري
المقر الاجتماعي	طريق قسنطينة، BP29، قالمة
مقر قاعدة الإمدادات	طريق سدراتة، بلدية بلخير منطقة النشاطات التجارية، بلدية بلخير
السجل التجاري	24/00–0382241B99
تاريخ التأسيس	1989
تاريخ التحويل من مؤسسة اقتصادية عمومية إلى شركة مساهمة	1997
الطبيعة القانونية	مؤسسة اقتصادية عموميةّ / شركة مساهمة
الهيئة المتابعة	شركة تسيير مساهمات الدولة SGP
المجمع	ENR GTH عنابة
رأس المال	30.000.000,00 دج
التصنيف	تصنيف 07
عدد العمال	92 عامل إلى غاية 2017/13/31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير شركة أشغال الري والغابات **(انظر الملحق رقم 08)**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تختلف الهياكل التنظيمي من شركة لأخرى يتمثل الهيكل التنظيمي لشركة أشغال الري والغابات في:

- المديرية العامة
- المصالح المساعدة للمديرية العامة

حيث تضم المديرية العامة الرئيس المدير العام إضافة إلى 3 مديريات فرعية وهي كالتالي:

1– مديرية موارد العتاد: وتضم هذه المديرية 3 مصالح و هي على النحو التالي:

- مصلحة التموين
- مصلحة الصيانة
- مصلحة العتاد.

2– مديرية المالية والمحاسبة: وتضم هذه المديرية 4 خلايا و هي:

- خلية المالية العامة
- خلية محاسبة المواد
- خلية تسيير المخزن
- الصندوق

3– مديرية الموارد البشرية: وتضم أيضا 4 خلايا وهي:

- خلية تسيير العمال
- خلية الأجرة
- خلية التكوين
- خلية الوسائل العامة.

أما بالنسبة للمصالح المساعدة للمديرية العامة فتتجلى في:

- مصلحة المنازعات
- مصلحة الوقاية والأمن
- خلية التدقيق
- سكريتارية عامة

المطلب الثالث: وظائف مصالح المؤسسة

الفرع الأول: المديرية العامة

كما سبق الإشارة إليها في المطلب السابق فإن المديرية العامة تتكون من الرئيس المدير العام وعدة مصالح يتم ذكر أهم وظائفهم كالتالي

1- الرئيس المدير العام:

يشرف على جميع الأعمال داخل وخارج المؤسسة وتسييرها والتنسيق بين مختلف المصالح، والسهر على السير الحسن للعمل. وهو المسير الذي يقوم باتخاذ القرارات الازمة في الأوقات المناسبة ويندرج رئيس مجلس المديرين 3 مدراء لضمان السير الجيد للمؤسسة ونذكر أبرز مهامهم كالتالي:

- التحضير للاجتماعات وجميع الوظائف الضرورية؛
- القيام بتحضير وتوجيه مخططات البرامج والميزانية؛
- تنظيم مختلف الهياكل للمؤسسة؛
- تطبيق سياسة الموارد البشرية التي تنطبق مع المؤسسة؛
- تأمين نظام المعلومات؛
- مراقبة نشاطات مختلف إدارات المؤسسة.

2- مديرية موارد العتاد:

وتضم هذه المديرية 3 مصالح نذكرهم بالتفصيل كالتالي:

أ– مصلحة التموين

هذه المصلحة مكلفة بشراء الوسائل اللازمة للمصالح العامة بالمؤسسة وكذلك تأمين عمليات الصيانة وشراء قطع الغيار في أقل وقت ممكن وتتم مراقبة المستلزمات المختلفة للمؤسسة باستمرار.

ب– مصلحة الصيانة

تعمل هذه المصلحة على صيانة الآلات وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة وتشمل على خليتين: خلية ميكانيك الآلات، وخلية الكهرباء.

ج– مصلحة العتاد

هذه المصلحة خاصة بالوسائل التي تحتاجها المؤسسة في نشاطها حيث توفرها لمستعمليها داخل المؤسسة في أقرب وقت ممكن وتتمثل هذه الوسائل في الجرافات، الشاحنات، السيارات.....إلخ

3-مديرية المالية والمحاسبة:

وتضم 3 خلايا رئيسية:

أ– خلية المحاسبة العامة والمالية

تقوم بالمهام التالية:

- التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج)؛
- المشاركة في إعداد البرامج المالية؛
- التأمين المراقبة لمجموع عمليات الخزينة؛؛
- العمل على تنظيم ومراقبة الملفات الخاصة بالعمليات المالية.

ب– خلية محاسبة المواد

تتكفل هذه الخلية بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج).

ج– خلية تسيير المخزن

تتولى هذه المصلحة تسيير الشؤون المتعلقة بالمخزن من عمليات إدخال البضائع وإخراجها من المخزن وتحرير المستندات المتعلقة بالإدخال والإخراج وغيرها من الأمور الأخرى التي تضمن السير الحسن لمخزن المؤسسة.

د– أمين الصندوق

ويقوم بتسديد كل مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا متابعة حركة الصندوق للمبالغ الداخلة والخارجة.

4- مديرية الموارد البشرية:

وتتكون من 4 خلايا وهي كالتالي:

أ– خلية تسيير العمال:

هذه الخلية مكلفة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلى نهاية العقد، وكذا توظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة والعمل على تطبيق القوانين المنصوص عليها في قانون العمل.

ب– خلية الأجرة :

تقوم بحساب الأجور للعمال فهي ملزمة بمسك الدفاتر التالية:

- دفتر الأجور
- سجل العطل مدفوعة الأجر
- سجل العمال
- سجل العمال الأجانب

ج– خلية التكوين :

هذه الخلية تشرف على تأطير العمال وتدريبهم إضافة إلى إشرافها على التربصات التي يجريها العمال لمباشرة مهامهم الجديدة.

د–خلية الوسائل العامة:

يتجلى عملها في توفير مختلف اللوازم التي يحتاجها الإداريين من مكاتب وكراسي وأقلام وسيالات الحبر وغيرها من اللوازم الأخرى

الفرع الثاني: المصالح المساعدة للمديرية العامة

هذه المصالح تعمل مع المديرية العامة بشكل منسق وتتمثل في:

1–مصلحة المنازعات:

هذه المصلحة تصب فيها مختلف النزاعات التي قد تقع بين المؤسسة وأطراف أخرى داخلية أو خارجية سواء نزاعاتها مع العمال أو الموردين أو مع الزبائن بحيث تتولى متابعة هذه النزاعات على مستوى القضاء.

2–مصلحة الوقاية والأمن:

مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، كذلك تقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات.

3– خلية التدقيق:

هذه الخلية تقوم بفرض رقابة محكمة على جميع عمليات وأنشطة المؤسسة والبحث في جميع الأخطاء والتجاوزات التي من شأنها إعاقة عمل المؤسسة خاصة العمليات المالية.

4- السكريتارية العامة:

وهي مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير الرئيسي واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المصالح، البريد الإلكتروني، الفاكس. ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لشركة أشغال الري والغابات

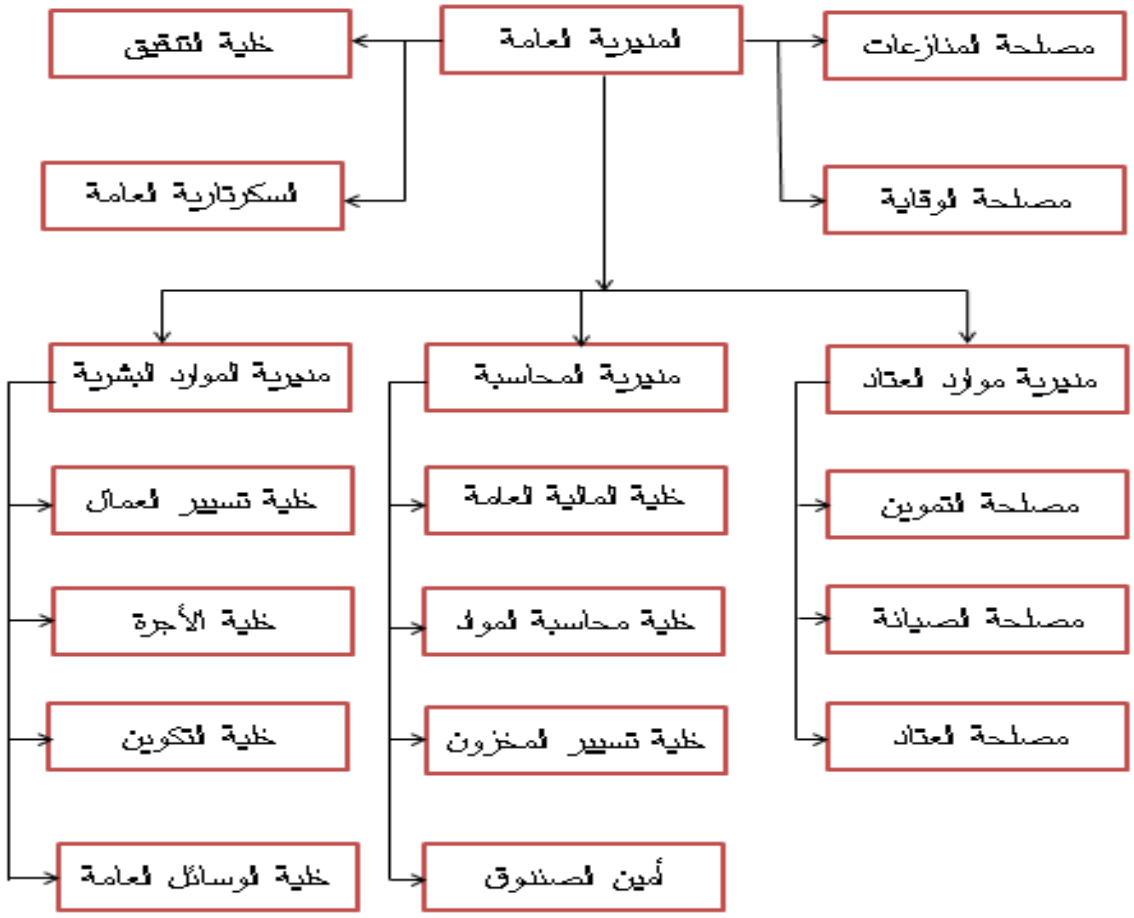

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المؤسسة **انظر الملحق رقم 09**

المبحث الثاني: مسك القوائم المالية بواسطة برنامج BIG INFORMATIQUE FINANCES

حتى تتم الإحاطة أكثر بكيفية مسك المحاسبة بواسطة البرنامج المعلوماتي BIG INFORMATIQUE قمنا بتخصيص هذا المبحث الذي خصصنا له ثلاث مطالب تلم بمختلف الجوانب المتعلقة بالبرنامج وكيفية مسك القوائم عن طريقه وهي:

- تقديم البرنامج المعلوماتي للمؤسسة BIG INFORMATIQUE FINANCES ؛
- المعالجة المحاسبية بواسطة البرنامج المعلوماتي BIG INFORMATIQUE FINANCES ؛
- مخرجات المحاسبة المالية– القوائم المالية – بواسطة البرنامج المعلوماتي للمؤسسة.

المطلب الأول: تقديم البرنامج المعلوماتي للمؤسسة BIG INFORMATIQUE FINANCES

تعتمد إدارة المحاسبة في المؤسسة على استخدام البرنامج المعلوماتي BIG INFORMATIQUE FINANCES وهو برنامج خاص بالتسيير المحاسبي ويشمل جميع العمليات والاجراءات المالية التي تحدث على مستوى المؤسسة ككل وهو يعتبر وسيلة مساعدة لسير العمليات على أكمل وجه لأنه يقدم للمؤسسة قيمة إضافية وفيما يلي سنتطرق إلى شرح كل ما يتعلق بهذا البرنامج.

الفرع الأول: لمحة مختصرة عن برنامج BIG

1- تعريف برنامج BIG

تطبيق إدارة المالية والمحاسبة مخصص للشركات الكبيرة ويسمح بتسجيل وإدخال البيانات المحاسبية وفقا لطبيعتها، وتسجيل النفقات حسب مركز التكلفة لأغراض حساب التكاليف كما يتيح هذا التطبيق أيضا إنشاء حسابات موحدة على مستويات مختلفة.

ويعتبر هذا التطبيق منفتح جدا حيث يقوم بالعديد من المهام

- اختيار الفترة المحاسبية (شهر الاستغلال) يديرها المستخدم بالكامل.
- اختيار الحسابات بناءا على تصنيفها في النظام المحاسبي المالي؛

- اختيار جداول الميزانية المختلفة وفقا للوائح والمعايير؛
- اختيار الجداول الضريبية؛
- المحاسبات التي يتضمنها البرنامج:
  - المحاسبة العامة؛
  - محاسبة الضرائب؛
  - إدارة رأس المال.

الشكل رقم (3–2): برنامج **BIG INFORMATIQUE FINANCES**

المصدر: **الموقع الرسمي** https://biginformatique.com/produits/les-finances، أطلع عليه يوم 2019/06/13، على الساعة 13:57.

2– مكونات برنامج BIG

يحتوي البرنامج على قاعدة بيانات تتضمن كل العمليات التي تمس الجانب المالي للمؤسسة، حيث يتفرع إلى عدة نوافذ لكل منها دورها الرئيسي على مستوى البرنامج وهي كالآتي:

أ– نافذة الدخول إلى البرنامج

هذه النافذة تسمح بالدخول في الشبكة واختيار العملية المراد الحصول عليها، بحيث لا يمكن لأي شخص الدخول في الشبكة إلا بترخيص من المؤسسة لكي يتم فتح حساب باسمه الخاص.

الشكل رقم (3–3): واجهة دخول البرنامج

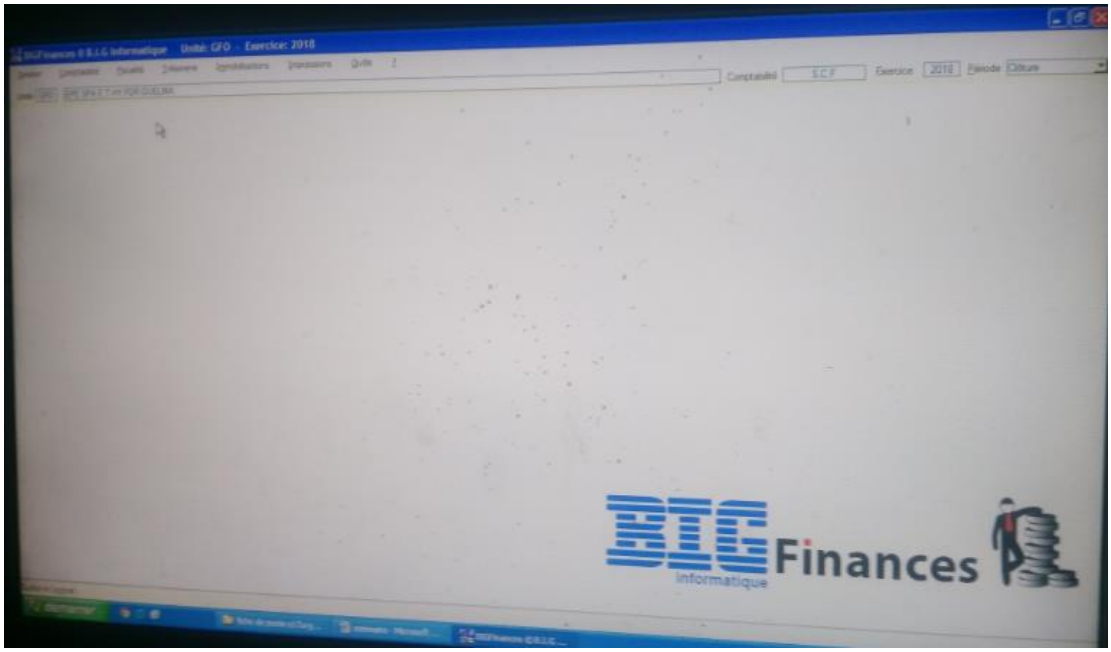

المصدر: برنامج **BIG** المستخدم من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

ب– تسجيل الدخول (الاسم والرقم السري الخاص بالموظف)

بعد حصول الموظف على رخصة استعمال البرنامج، يقوم صاحب البرنامج بإنشاء حساب جديد لهذا الموظف باسمه الخاص وكلمة سر خاصة به، ويتم إعلام الموظف المعني بمعلومات حسابه، وعند الاستخدام الأول للموظف الجديد يمكنه فقط من تغيير كلمة المرور، بالإضافة إلى أن المؤسسة توفر فترات تدريبية لمستخدمي هذا النظام الجدد

الشكل رقم (3–4): تسجيل الدخول إلى البرنامج و إدخال الرقم السري

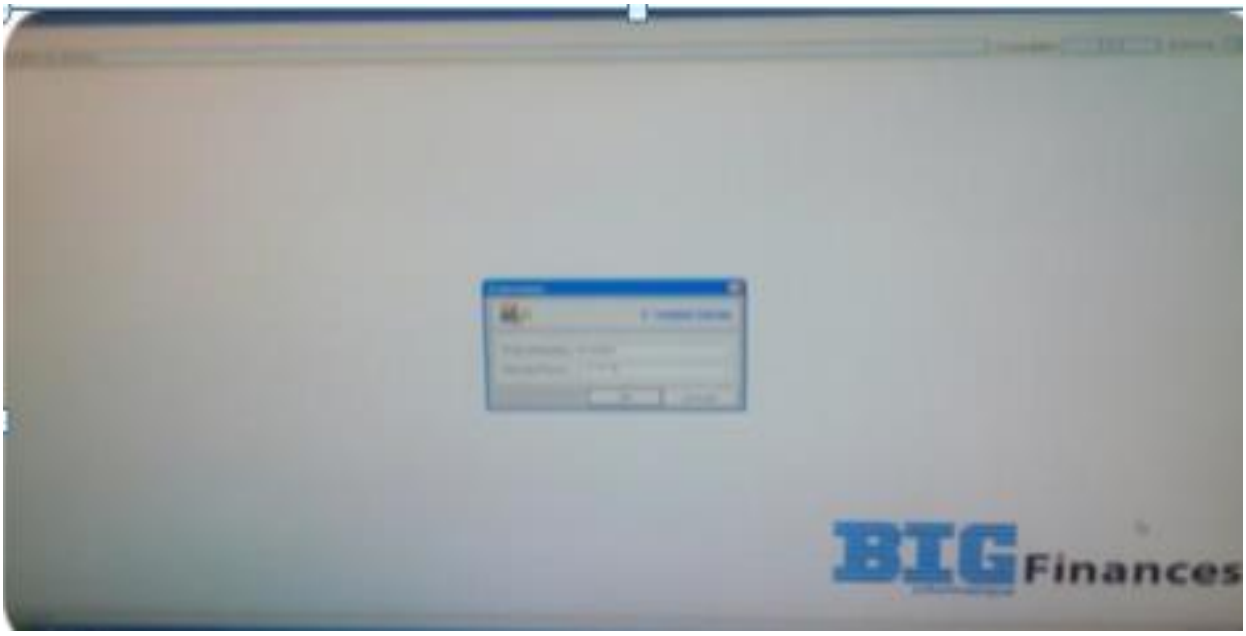

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

ج– القائمة الرئيسية لمختلف الوظائف الأساسية للبرنامج

تسمح هذه النافذة باختيار العمليات المراد فحصها أو معالجتها واستخراج مختلف الوثائق المحاسبية (اليوميات، دفتر الأستاذ، جدول حسابات النتائج)، ويقوم المسؤول على إدخال البيانات إلى الجهاز بفتح النافذة المتعلقة باليومية لإدخال البيانات اللازمة.

الشكل رقم(3–5): القائمة الرئيسية لمختلف الوظائف الأساسية للبرنامج

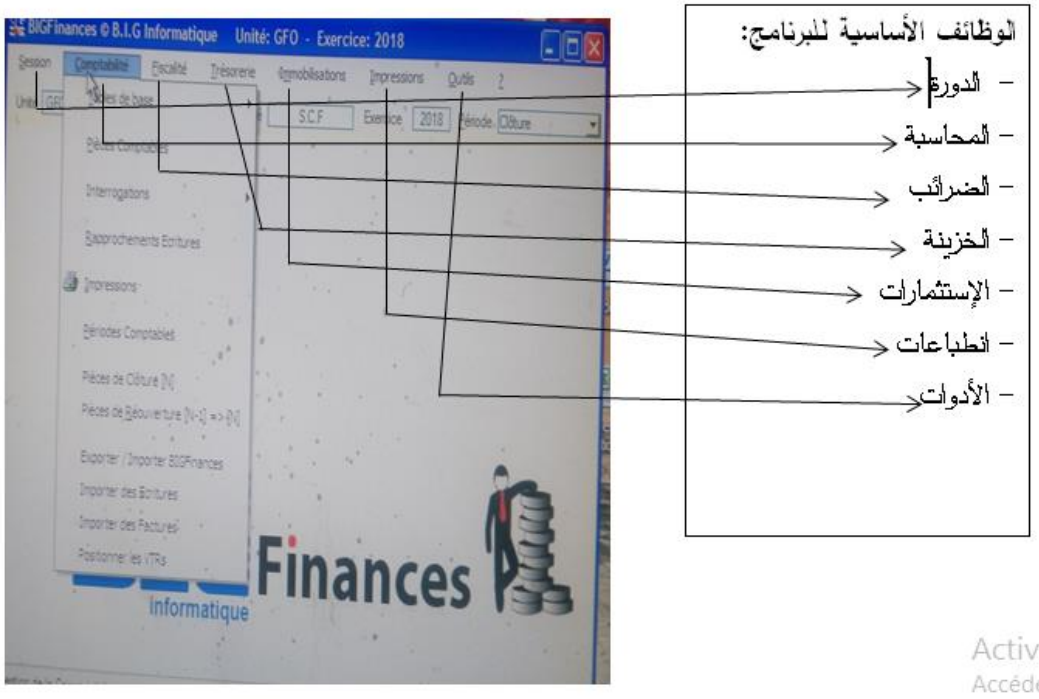

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

د–كافة حسابات المؤسسة:

هذه النافذة خاصة بحسابات كل موظف حيث يقوم بكتابة رقم اليومية ورمزها لاستخراجها أو الاطلاع عليها حيث يحق لأي موظف في مصلحة المحاسبة بالاطلاع على باقي العمليات دون قدرته على إحداث أي تغيير فيها.

الشكل رقم (3–6): حسابات المؤسسة

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

هـ– السجل العام:

بعد قيام الموظف بمطابقة الملفات التي يتم معالجتها والتأكد من دقة المعلومات والحسابات على الفاتورة و وصل الاستلام ومختلف الوثائق المرفقة بالملف سواء تعلق الأمر بالمورد أو الزبون يقوم بفتح هذه النافذة لإدخال البيانات اللازمة في يومية المؤسسة مع إعطاء رمز لكل من المورد والزبون.

الشكل رقم (3–7): السجل العام

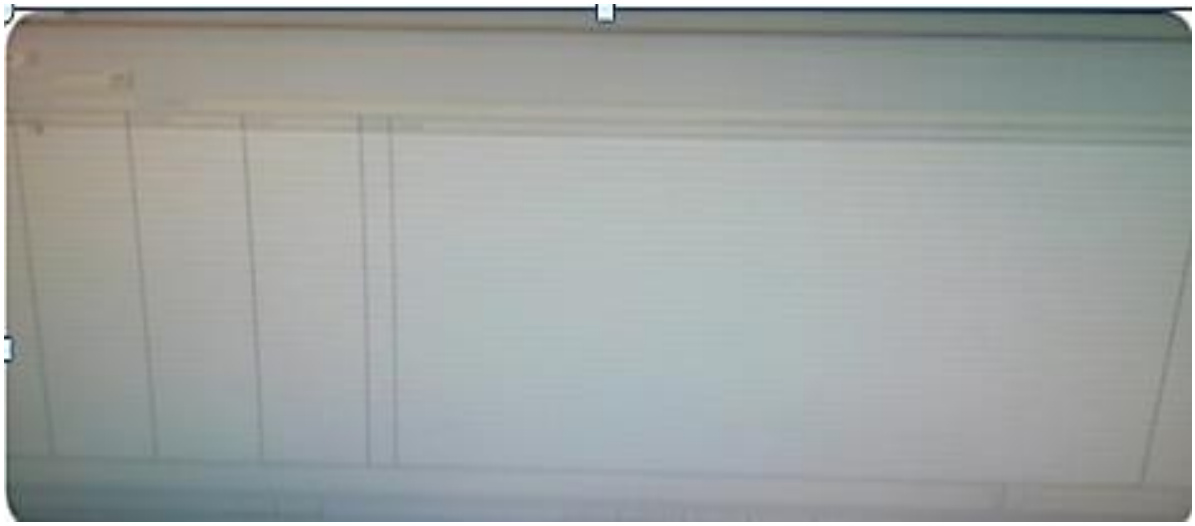

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

و–قائمة اليوميات:

هذه النافذة تتضمن جميع اليوميات (يومية مشتريات، يومية مبيعات، .....) التي سجلت خلال فترات معينة بحيث يقوم الموظف بتحديد تاريخ تسجيل اليومية وكتابة رقمها وتسجيل الرمز الخاص بالمورد أو الزبون من أجل الحصول عليها، وفي حالة حدوث خطأ في إدخال البيانات في البداية لا يمكن للموظف من تصحيح الخطأ، لأنه وفي حالة قيامه بذلك يظهر اسمه وتاريخ تعديله للبيانات في جهاز المدير.

الشكل رقم: (3–8): قائمة اليوميات

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

ز– القوائم المالية:

بعد القيام بكافة التسجيلات في اليومية و الدفتر الكبير فإن برنامج (**BIG**) يقوم باستخراج الوثائق والقوائم المالية مباشرة مثل الميزانية، جدول حسابات النتائج، ميزان المراجعة، جدول تدفقات الخزينة، تغيرات رأس المال،.....إلخ.

الشكل رقم (3–9): الميزانية المالية –جانب الأصول– معدة بواسطة برنامج BIG

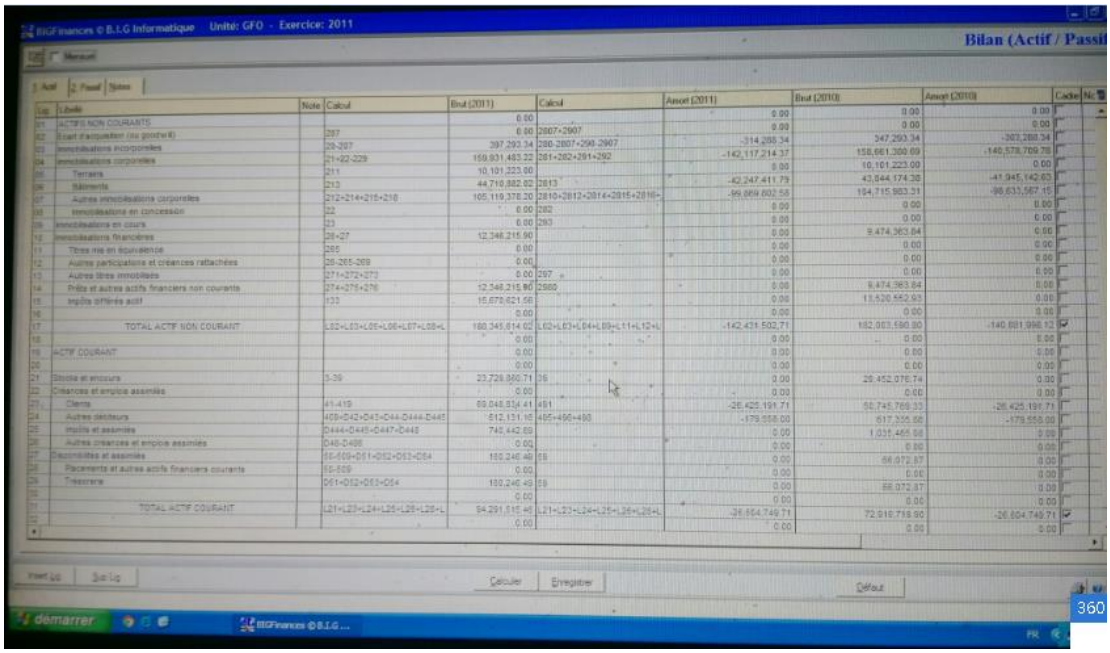

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

الفرع الثاني: اقتناء و تحيين برنامج BIG من طرف المؤسسة محل الدراسة

نظرا لسهولة هذا البرنامج وسلاسة عمله حسب رئيسة مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة مقارنة بالبرامج التي تم العمل بها سابقا على غرار برنامج البسيط فقد تم اقتناء برنامج BIG من طرف المؤسسة ويتم إجراء تحيين كل سنة من قبل صاحب البرنامج بناءا على عقد.

1- اقتناء برنامج BIG من طرف المؤسسة

اقتنت المؤسسة برنامج BIG حسب المعلومات التي وردتنا من المسؤولين وحسب الوثيقة المقدمة لنا المتعلقة بتسيير هذا الاستثمار في 06 جوان سنة 2011 من طرف المورد مؤسسة BIG INFORMATIQUE وقد تعذر علينا الحصول على الفاتورة الأولية لعملية الاقتناء سنة 2011 ولكن وثيقة تسيير الاستثمار تبين بعض المعلومات التي توضح دخول البرنامج إلى المؤسسة على غرار اهتلاك البرنامج وقد توضح أن المؤسسة تبقى لها سنتين ويكون التثبيت قد اهتلك قيمته تماما وكل التفاصيل يظهرها **(أنظر الملحق رقم 10)**.

2- تحيين برنامج BIG من طرف المورد BIG INFORMATIQUE

كما سبق وأن تحدثنا فإن المؤسسة تقوم بتحديث البرنامج كل سنة بناءا على عقد مع المورد وحسب ما تمت ملاحظته في الوثائق المقدمة لنا فإن قيمة البرنامج تتغير بعد التحيين ويتم دفع TVA على المبلغ الجديد أما الدفع فيكون عن طريق شيك بنكي بناءا على الفاتورة رقم 2310010 بتاريخ 18/01/14 وكل المعلومات حول عملية التحيين يظهرها العقد الأخير الذي تحصلنا عليه من المؤسسة **(أنظر الملحق رقم 11)**.

الفرع الثالث: امتيازات وعيوب برنامج BIG

وقد لاحظ مستخدمي البرنامج داخل المؤسسة وجود ميزات نتيجة استخدام هذا البرنامج إلى جانب بعض العيوب.

1- امتيازات البرنامج:

- يمتاز برنامج **BIG** بالسهولة والفهم و الاستعمال؛
- في حالة قيام الموظفين بالتغيير في محتويات الملفات على مستوى البرنامج يظهر اسم حساب هذا الشخص لدى المدير؛
- لا يمكن التخطي من مرحلة إلى مرحلة قبل الانتهاء من المرحلة السابقة وتسلسل العمليات؛
- السرعة في انجاز العمل وربح الوقت؛
- يكتفي الموظف بالتسجيل في اليومية أما نتائج الجداول الأخرى و إعداداها تتم تلقائيا من طرف البرنامج.

2- عيوب البرنامج:

مستخدمي البرنامج لم تكن لديهم مشاكل اطلاقا اتجاه البرنامج باستثناء صاحب البرنامج الذي يتولى عملية التحيين الأمر الذي يعطل من سيرورة عملهم.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية بواسطة النظام المعلوماتي Big Informatique Finances

سنحاول ضمن هذا المطلب توضيح كيفية التسجيل المحاسبي بواسطة النظام المعلوماتي BIG على مستوى شركة أشغال الري والغابات، وذلك باختيار بعض العمليات المحاسبية التي تخص السنة المالية 2011.

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي لعملية شراء البرنامج المعلوماتي في اليومية

وللتوضيح أكثر اخترنا فاتورة شراء تثبيتات معنوية تتمثل في البرنامج المعلوماتي **BIG** حيث قامت المؤسسة بشراء البرنامج المعلوماتي بالفاتورة رقم 2310010 بتاريخ 2011/11/06 من عند شركة BIG INFORMATIQUE، وتم التسديد بواسطة شيك بنكي وهذه المعلومات تم التطرق إليها في المبحث الأول بالتفصيل؛ يتم التسجيل المحاسبي لعملية الشراء في النظام اليدوي وفق مرحلتين وهو الحال في النظام الآلي ويكون كما يلي:

- تسجيل فاتورة الشراء
- تسجيل تسديد الفاتورة.

1- تسجيل فاتورة الشراء:

ويكون التسجيل كما يلي:

- نضغط على الوظيفة الأساسية Comptabilité، ثم المفتاح ،pièce comptable
- إدخال تاريخ الفاتورة 2011/11/06؛
- إدخال رقم الوثيقة المحاسبية؛
- مرجع الفاتورة؛
- تفصيل العملية؛
- نسجل في خانات الجدول ما يلي:
- ترتيب العمليات؛

- رقم الحسابات التي تكون عملية الشراء؛
- الجانب المدين تسجل فيه قيمة الحسابات المدينة؛
- الجانب الدائن تسجل فيه قيمة الحسابات الدائن.

والشكل التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل رقم(3–10): تسجيل فاتورة الشراء بواسطة البرنامج

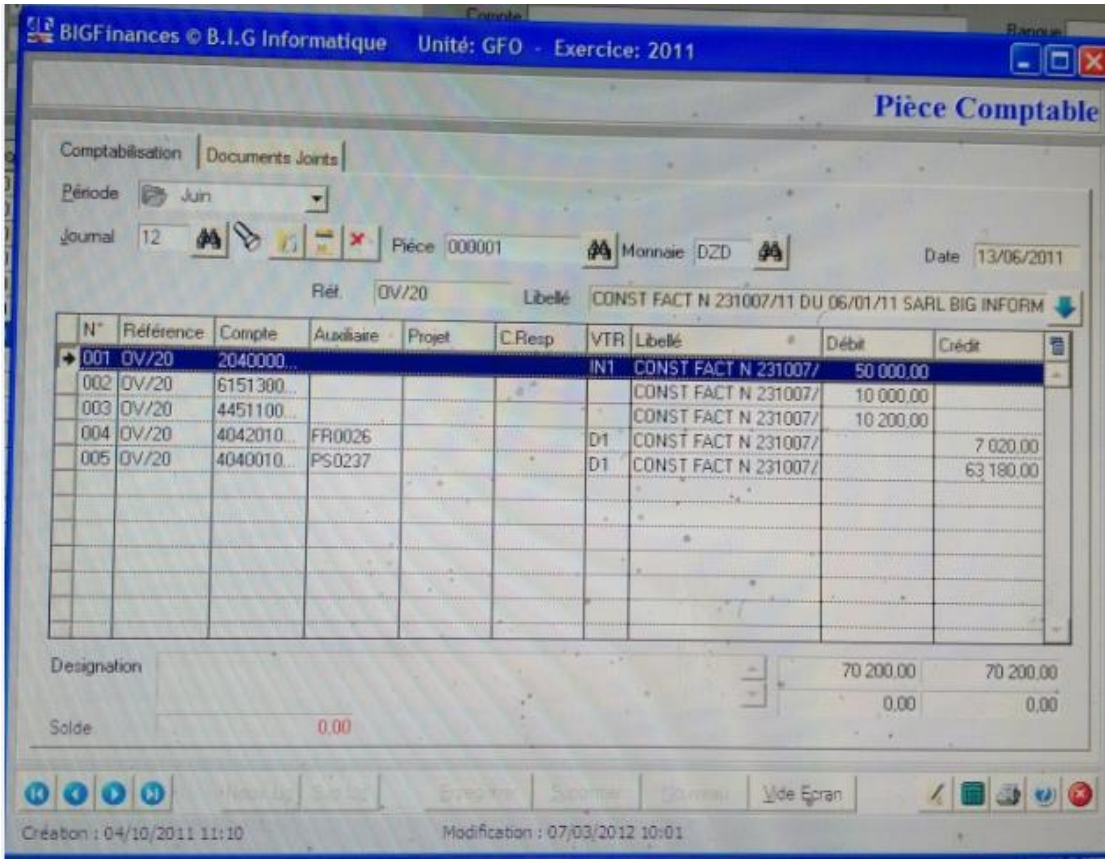

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 12)**

ويلاحظ من خلال الشكل السابق أنه تم اختيار 5 حسابات وهي:

- ح/204 وذلك لإدراج المشتريات ضمن عناصر التثبيتات المعنوية
- ح/615؛ وذلك لإثبات صيانة البرنامج؛
- ح/445 وذلك لإثبات ر.ق.م القابل للاسترجاع؛
- ح/404 وذلك لإثبات ديون موردو التثبيتات تجاه المؤسسة.

2- تسجيل تسديد فاتورة الشراء:

في هذه المرحلة يكون نفس التسجيل ولكن ببيانات تتعلق بعملية التسديد ويكون شكلها في الحاسوب كالآتي:

الشكل رقم(3-11): تسجيل تسديد فاتورة شراء بواسطة البرنامج

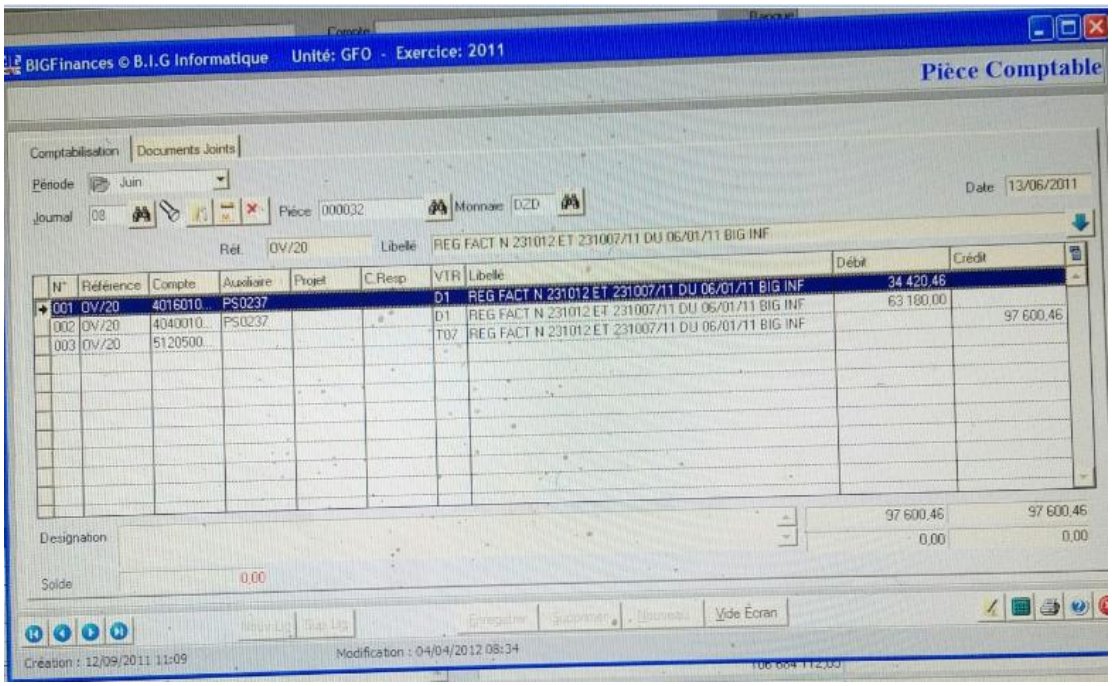

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 13)**.

الفرع الثاني: إظهار عملية الشراء في الدفتر الكبير

بعد إدخال البيانات السابقة في القطعة المحاسبية– PIECE COMPTABLE – تظهر عملية الشراء في الدفتر الكبير بواسطة البرنامج المعلوماتي عن طريق الدخول إلى الوظيفة الأساسية IMPRESSION كما يلي:

- رصيد بداية المدة
- رصيد نهاية المدة
- مجموع الحساب

– وفي أسفل الجدول يظهر المجموع العام لمجمل عمليات الحساب الذي يندرج ضمنه البرنامج المعلوماتي في الدفتر الكبير.

والشكل التالي يوضح كيفية الدخول لعملية الشراء في الدفتر الكبير بواسطة برنامج BIG

الشكل رقم(3–12): كيفية إظهار عملية الشراء في الدفتر الكبير

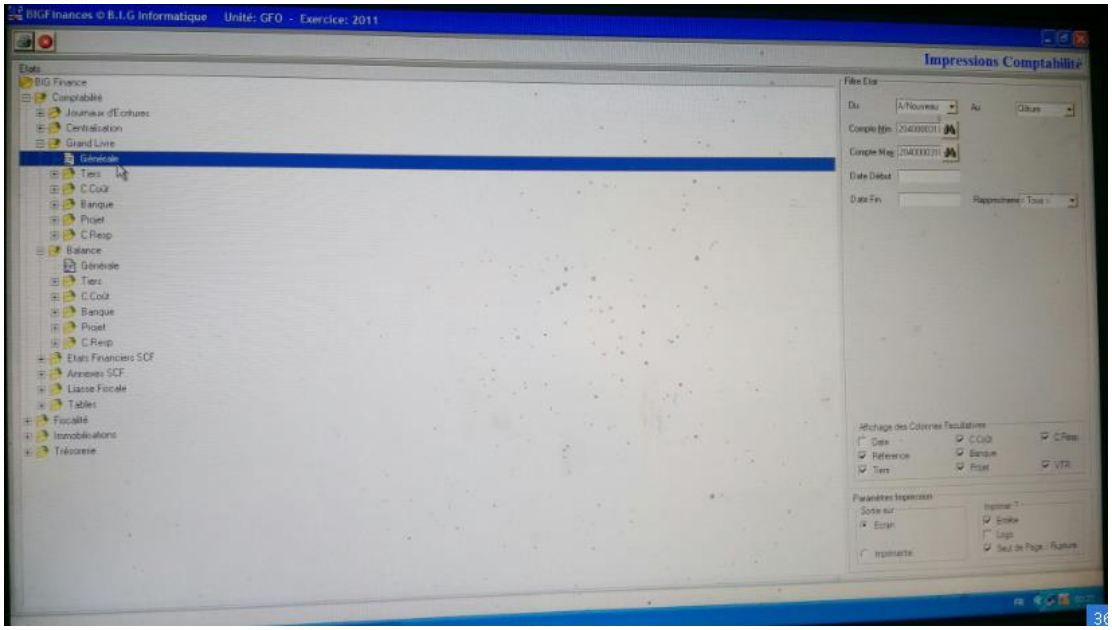

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 14)**

الفرع الثالث: إظهار عملية الشراء في ميزان المراجعة

يقوم المحاسب بمراقبة بحركة كل حساب تم استخدامه في التسجيلات اليومية وتتم الرقابة عن طريق ميزان المراجعة (BALANCE GENERAL)، حيث يقوم المحاسب بمراقبة مجموع حركة اليومية، ومجموع أرصدة حركة اليومية ومقارنتها مع مجموع الأرصدة النهائية، ويتم ذلك كما يلي:

- الضغط على الوظيفة الأساسية IMPRESSION ؛
- نضغط على المفتاح BALANCE GENERAL؛

ونتحصل بعد ذلك على ميزان المراجعة للمؤسسة يظهر كافة الحسابات التي تحركت خلال السنة بما فيها الحسابات التي تحركت عند شراء البرنامج المعلوماتي و نوضح كيفية الدخول إلى ميزان المراجعة بواسطة البرنامج في الشكل الآتي:

الشكل رقم(3-13): إظهار عملية الشراء في ميزان المراجعة

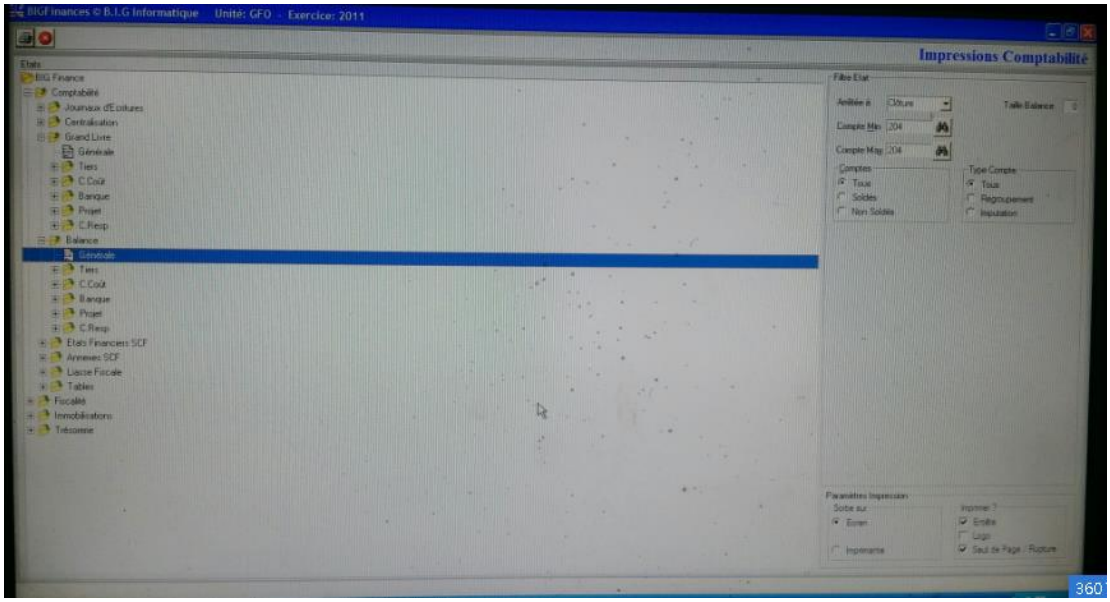

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **انظر الملحق رقم 15**

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية بواسطة برنامج

بعد إعداد اليومية العامة وميزان المراجعة، يقوم المحاسب بإصدار القوائم المالية بالدخول إلى الوظيفة الأساسية IMPRESION و سيتم توضيح أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف البرنامج المعلوماتي.

و سنقسم هذا المطلب إلى:

- خطوات طباعة القوائم المالية؛
- عرض القوائم المالية آليا.

الفرع الأول: خطوات طباعة القوائم المالية

يتم القيام بطباعة القوائم المالية وفق الخطوات التالية:

- الضغط على الزر IMPRIMI يظهر أسفل الصفحة؛
- يظهر النموذج المراد طباعته.

- ثم نضغط على المفتاح IMPRIMENTE يظهر في أعلى الصفحة على اليمين

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية المعدة آليا بواسطة برنامج BIG

أ- الميزانية المالية :

وتكون وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): الميزانية المالية بواسطة برنامج BIG

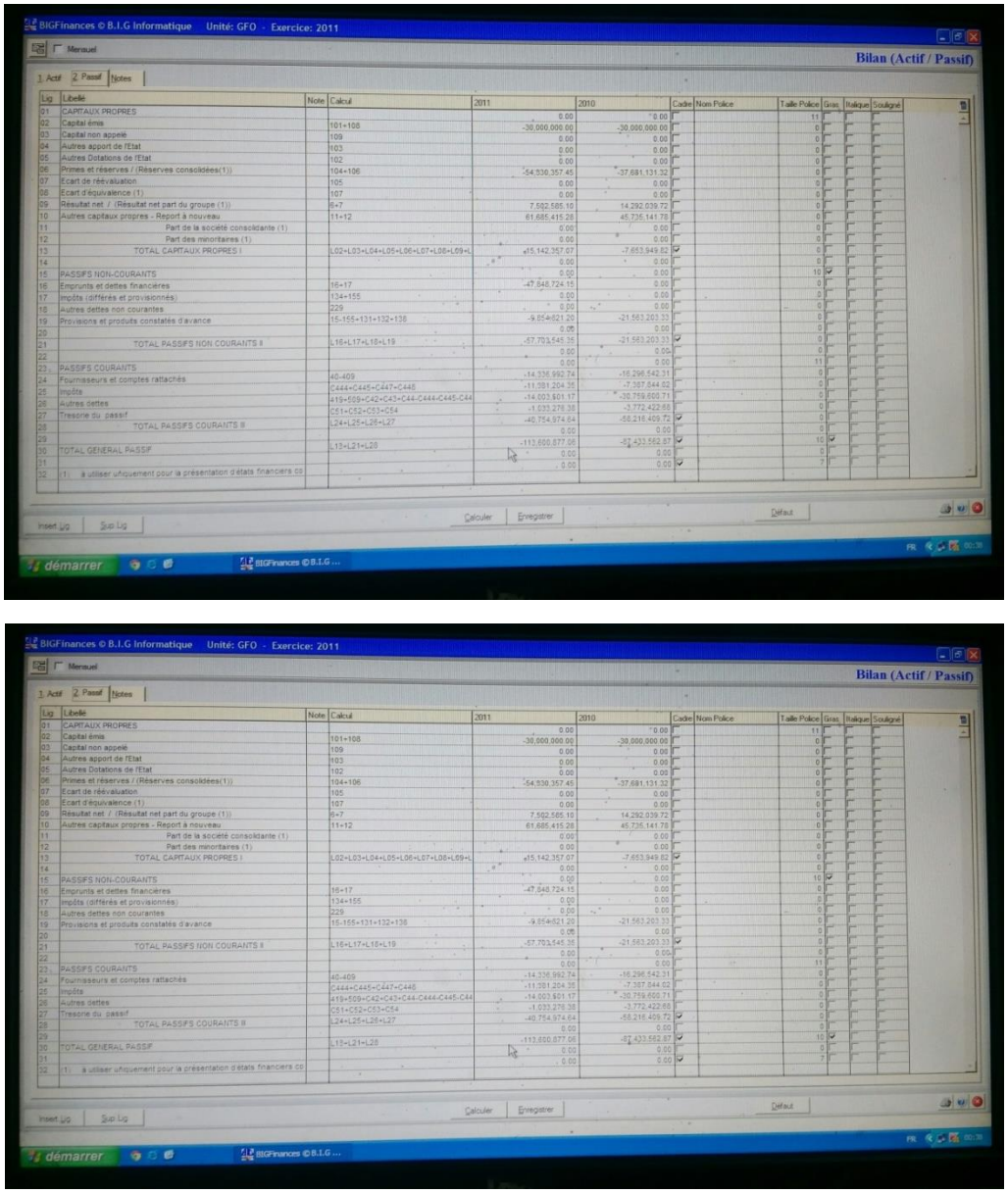

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 16-17)**

ب– حساب النتائج:

ويكون وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3–15): جدول حسابات النتائج بواسطة برنامج BIG

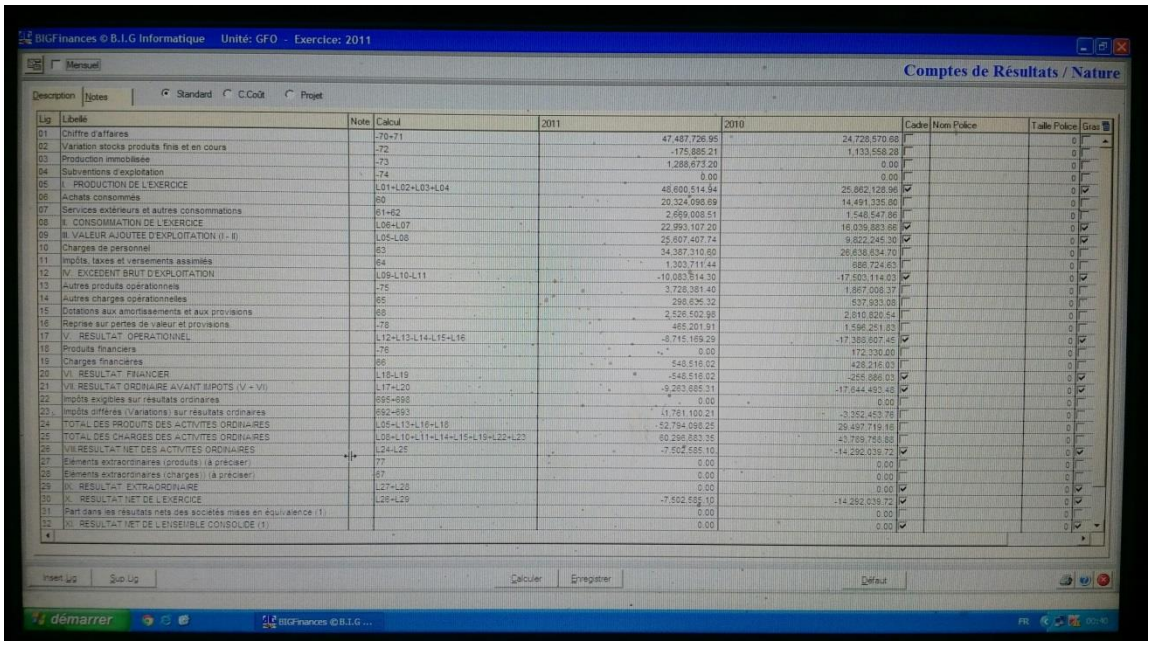

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 18)**

ج– قوائم مالية أخرى:

وتتمثل في عدة قوائم مالية وهي :

- **قائمة التدفقات النقدية.**

ويكون شكلها كالتالي:

الشكل رقم (3–16): قائمة التدفقات النقدية بواسطة برنامج BIG

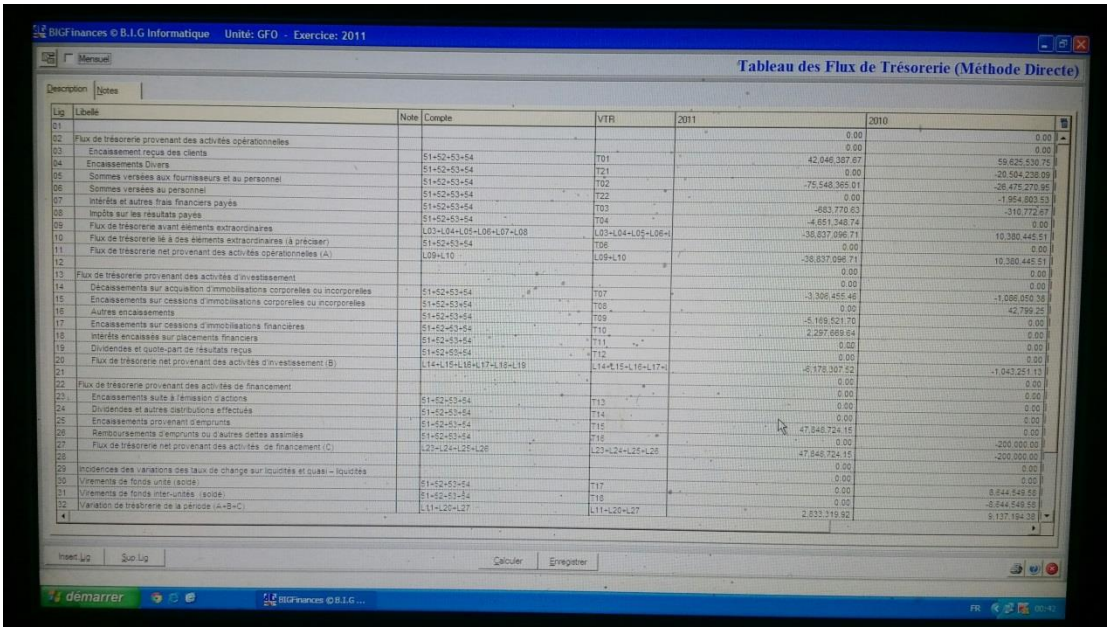

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 19)**

- **قائمة تغيرات الأموال الخاصة**

ويكون شكلها كالتالي:

الشكل رقم (3–17): قائمة تغيرات الأموال الخاصة بواسطة برنامج BIG

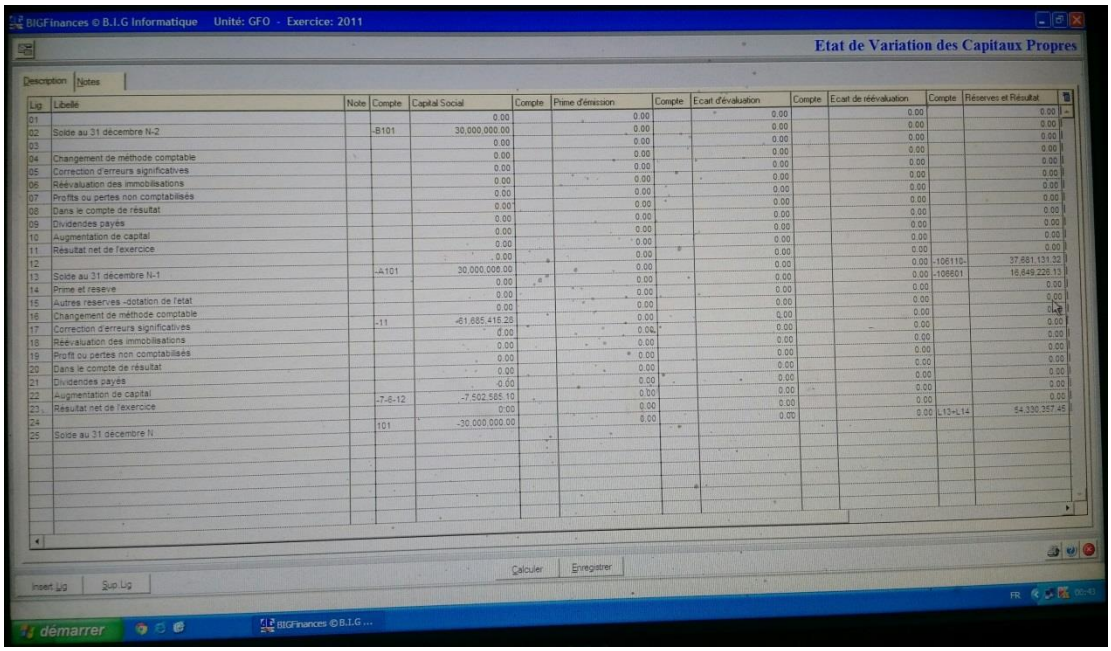

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية **(انظر الملحق رقم 20)**

- **الملحق الكشوف المالية:**

سنعرض نموذج عن ملاحق المؤسسة محل الدراسة ويتمثل هذا النموذج في ملحق التثبيتات والأصول المالية غير الجارية يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3–18): ملحق التثبيتات والأصول المالية غير الجارية بواسطة برنامج BIG

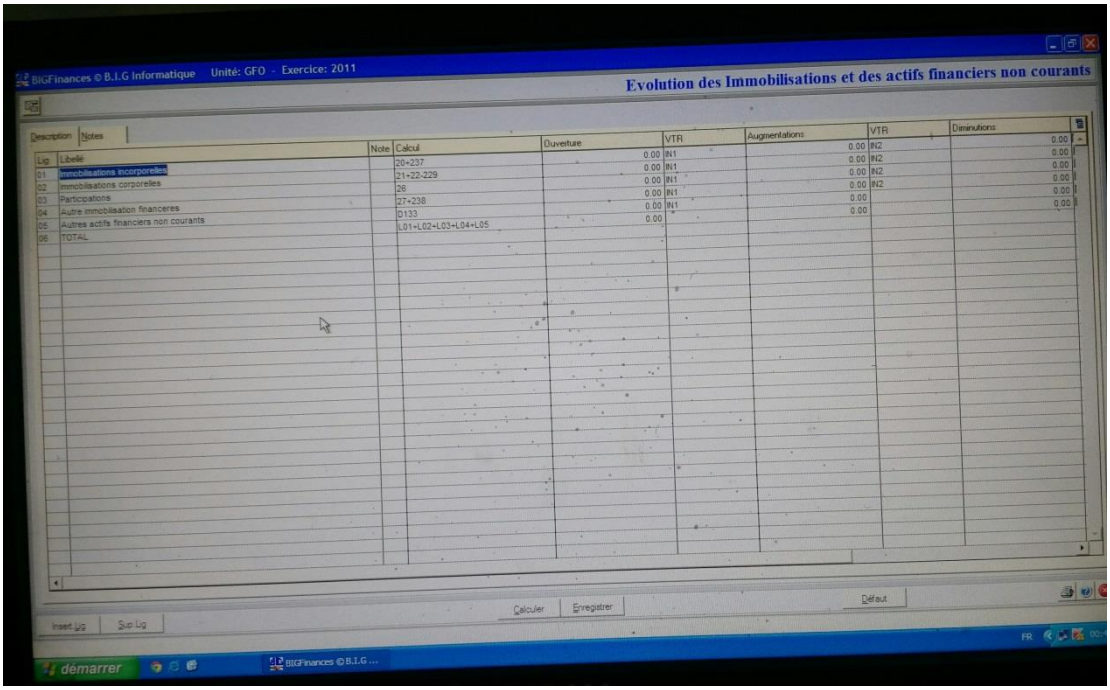

المصدر: برنامج **BIG** من طرف مصلحة المحاسبة والمالية(**انظر الملحق رقم 21)**

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

بعد عرض كل ما سبق من التعريف بالمؤسسة محل الدراسة والبرنامج المعلوماتي المستخدم في مسك المحاسبة المالية يمكننا تحليل تفسير النتائج وفق ثلاثة عناصر أساسية:

المطلب الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين عمل دائرة المحاسبة والمالية DFC

من خلال احتكاكنا بالمحيط الداخلي للمؤسسة لاحظنا كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات في إدارة المحاسبة والمالية وقد اختصرنا هذه المشاهدات في النقاط التالية:

- تلزم المؤسسات الإقتصادية بالجزائر باستعمال تكنولوجيا المعلومات للمحاسبة المتاحة والمرخصة من قبل الهيئات المختصة؛
- الواقع الحالي للمؤسسات بما يتضمنه من تعدد وكثرة العمليات المالية التي تحدث على مستوى إدارة المالية والمحاسبة بالمؤسسات يفرض عليها مواكبة تكنولوجيا المعلومات التي تسهل لها أداء عملها؛
- تساعد تكنولجيا المعلومات في ايصال المعلومات ما بين مستويات الإدارة في الوقت المناسب والدقة المطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة خاصة ما يتعلق بالجانب المالي.
- بما أن المؤسسة محل الدراسة مؤسسة صغيرة وتعتبر فرع داخل مجمع فإن جميع العمليات المحاسبية التي ترتبط بعملها تصب في مصلحة المحاسبة وتسوى من قبل رئيسة المصلحة ومساعدتها بواسطة البرنامج المعلوماتي مما يساهم في إدارة عمليات المصلحة بشكل أفضل؛
- تعتمد إدارة المالية والمحاسبة كليا على البرنامج المعلوماتي في تسجيل ومعالجة العمليات المالية للمؤسسة مع امكانية المتابعة المستمرة لتحسين العمل المطلوب.
- تتبنى مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة أنظمة الإعلام الآلي منذ أكثر من 10 سنوات الأمر الذي ساعدها في مواكبة تطور هذه الأنظمة والبحث دائما عن النظام الأفضل الذي يساهم في أداء العمليات المالية في وقت قصير وبأقل التكاليف.

المطلب الثاني: دور نظام المعلومات في كشف مختلف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة

من خلال دراستنا الميدانية خلصنا إلى دور النظام في كشف الأخطاء والتجاوزات ذلك من خلال:

– اتسام نظام المعلومات المحاسبي بالبساطة والوضوح من خلال الالتزام بالمبادئ المحاسبية وإنتاج مخرجات ذات مصداقية ضمن أطر رقابية تسهل من عملية كشف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة؛

– إمكانية توفير حالات المنع من ارتكاب الأخطاء و التجاوزات، مع تقديم الحلول المناسبة في الحالات الحرجة (القوة القاهرة).

– ينطوي نظام المعلومات المحاسبي على جملة من الإجراءات والقوانين التي يجب احترامها من أجل حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية والتنسيق الكامل بين عناصر المدخلات والمخرجات؛

– إن نظام المعلومات المحاسبي يكتشف أي تجاوز أثناء الاستعمال بحيث أن أي تغيير في معلومات النظام من طرف أشخاص غير مرخص لهم يظهر مباشرة في شاشة الحاسوب لدى رئيسة المصلحة؛

– يزود نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بقاعدة بيانات جزء منها يتعلق بالمبادئ المحاسبية المعمول بها في الجزائر في إطار النظام المحاسبي المالي والجزء الآخر يتعلق بطبيعة نشاط الشركة حيث تعتبر هذه القاعدة البياناتية وجه الاختلاف بين هذا النظام المعلوماتي المستعمل في المؤسسة وغيره المستعمل في مؤسسات أخرى.

– وفر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على المحاسبة عناء مراقبة العمل المحاسبي وهذا نظرا لوجود رقابة تلقائية داخل النظام تسهم ولو بشكل مقبول في تقليل الأخطاء والتجاوزات لأن القضاء عليها تماما يعد أمر غير وارد فحتى لولم يكن التجاوز فإن الخطأ وارد الحدوث.

المطلب الثالث: استخدام برنامج BIG في مسك المحاسبة المالية

توصلنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية في مجال مسك المحاسبة بواسطة برنامج **BIG** إلى:

– يلزم المشرع الجزائري المؤسسات الإقتصادية مسك محاسبتها بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وذلك بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 09–110 المؤرخ في 2009/04/07؛

– يتم مسك المحاسبة المالية للمؤسسة من خلال البرنامج المحاسبي المعلوماتي المسمى **BIG INFORMATIQUE FINANCE** والذي يتوفر على الكثير من الشروط الأساسية والتقنية المحددة في النظام المحاسبي المالي؛

– بالنسبة للمعالجة المحاسبية بواسطة برنامج **BIG** فإن التسجيل المحاسبي يكون مرة واحدة في القطعة المحاسبية بإدخال المعطيات اللازمة والتي تكون مسجلة مسبقا في قاعدة البيانات أما المراحل الأخرى فتظهر آليا فإذا أردنا اليومية نضغط على اليومية المراد ظهورها، وإذا أردنا الدفتر الكبير نضغط عليه في قائمة المفاتيح وهكذا دواليك؛

– يساعد برنامج **BIG** على إظهار مخرجات العملية المحاسبية من قوائم مالية بشكل يتوافق مع الشروط والقواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛

– القوائم المالية المنجزة بواسطة البرنامج المعلوماتي BIG تعطي أريحية للمحاسب نظرا لقلة الأخطاء التي قد ترتكب من جهة ولمستخدمي القوائم المالية في سلامة المعلومات المالية المقدمة من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تقديم عام عن مؤسسة **ETHYFOR** التي أجرينا فيها دراستنا الميدانية حيث تم إعطاء تعريف عن المؤسسة والمصالح المكونة لها كما تم تلخيص مصالحها في الهيكل التنظيمي الذي تحصلنا عليه من مسؤولي المؤسسة؛

بالإضافة إلى وصف وتحليل البيانات التي تحصلنا عليها من المؤسسة والمتعلقة بالبرنامج المعلوماتي **BIG INFORMATIQUE FINANCE** أبرزنا من خلاله المعالجة المحاسبية لعملية شراء في المؤسسة وانتهينا بعرض القوائم المالية معدة بواسطة هذا البرنامج؛

وفي الأخير تم عرض مجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال ما شاهدناه داخل المؤسسة تتعلق باستعمال البرنامج المعلوماتي **BIG** والإضافة التي قدمها لمصلحة المحاسبة على مستوى مؤسسة **ETHYFOR**.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تعرفنا على مدى مساهمة نظام تكنولوجيا المعلومات وأثره على تحسين القوائم المالية، حيث رأينا من خلاله كيف تزايدت حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى المحاسبة، لما لها من فائدة في توفير المعلومات الضرورية لمستخدمي هذه القوائم.

كما رأينا أن نظام تكنولوجيا المعلومات يختص بتوفير المعلومات الاقتصادية بسهولة وأسرع من ذي قبل، حيث تساعد في حل الكثير من الصعوبات والقرارات التي تواجه المؤسسة، فالمعلومات التي يطلب الاعتماد عليها في عملية صناعة القرار هي تلك التي تتحقق من خلال نظام المعلومات مبني على أسس علمية، ولكي تشكل هذه المعلومات وعلى رأسها القوائم المالية المرجعية والإسناد الكامل لصانع القرار لابد من أن تكون ذات جودة ومصداقية.

من خلال دراستنا لنظام لمعلومات وأهميته في إعطاء قوائم مالية صادقة وذات جودة لمستخدميها وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية، والمتمثلة في أشغال الري والغابات–قالمة–، تم التوصيل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم فرضها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول إلى مجموعة من النتائج ومحاولة تقديم مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى اقتراح آفاق الدراسة.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- تتمثل الفرضية الأولى في "هل تساهم تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمل دائرة المحاسبة والمالية DFC ؟"

نؤكد صحة هذه الفرضية كون أن الجانب النظري قد بين لنا مدى اهمية تكنولوجيا المعلومات بمختلف انواعها في المؤسسة الاقتصادية، والجانب التطبيقي عرض لنا عدة تسهيلات قدمها البرنامج BIG في مصلحة المحاسبة والمالية لمختلف انشطتها الممارسة من حيث السرعة في الانجاز والدقة في الأداء على كل المستويات.

- تتمثل الفرضية الثانية في "هل نظام المعلومات المحاسبية يقضي على كل الأخطاء والتجاوزات المحاسبية؟"

ننفي صحة هذه الفرضية حيث أن نظام المعلومات المحاسبية يقلل (يخفف) من ارتكاب مختلف الأخطاء والتجاوزات، لأن الحيل المحاسبية تتعدد حسب تطور الجانب المعلوماتي وما يتبعه من مخاطر، وعلى المحاسب أن يأخذها بعين الاعتبار في إنجاز الأعمال المحاسبية وتصحيح الأخطاء المتداركة.

- تتمثل الفرضية الثالثة في" كيف يساعد البرنامج المعلوماتي **BiG Finance** على تحسين مخرجات المحاسبة المالية؟ "

نؤكد صحة هذه الفرضية حيث أظهرت الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل إليها بأن البرنامج المعلوماتي**BiG Finance** بفضل خصائصه ومميزاته المتعددة يساعد على مسك المحاسبة المالية من المعالجة الأولية إلى عرض المخرجات بشكل أفضل وأكثر موضوعية عن العمل اليدوي، مع وجود رقابة تلقائية في البرنامج تساعد على كشف الاخطاء ومعالجتها من مرحلة إلى اخرى.

2- نتائج الدراسة:

- إن كثرة العمليات المالية التي تحدث على مستوى إدارة المالية والمحاسبة يفرض عليها مواكبة تكنولوجيا المعلومات التي تسهل لها أداء عملها.
- يتسم نظام المعلومات المحاسبي بالبساطة والوضوح من خلال الالتزام بالمبادئ المحاسبية وانتاج مخرجات ذات مصداقية ضمن أطر رقابية تسهل من عملية كشف الأخطاء والتجاوزات.
- يلزم المشرع الجزائر المؤسسات الاقتصادية مسك محاسبتها بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وذلك بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07.
- من خلال الدراسة التطبيقية خلصنا إلى مايلي:

✓ تعتمد إجارة المالية والمحاسبة في المؤسسة كليا على البرنامج المعلوماتي في تسجيل واتباع عمليات المالية.

✓ بما أن المؤسسة محل الدراسة صغيرة فان جميع العمليات المحاسبية الخاصة بها تصب في مصلحة المحاسبة وتسوى بواسطة البرنامج المعلوماتي الذي يساهم في إدارة هذه العمليات بشكل أفضل.

- ✓ تتبنى مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة أنظمة الإعلام الآلي منذ أكثر من 10 سنوات.
- ✓ إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة يكتشف أي تجاوز أثناء الاستعمال من طرف أشخاص غير ملخص لها باستخدامه.
- ✓ وفر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على المحاسب عناء مراقبة عمل المحاسبي نظرا لوجود رقابة تلقائية داخل النظام تسهم ولو بشكل مقبول في تقليل الأخطاء والتجاوزات.
- ✓ يتم مسك المحاسبة المالية للمؤسسة من خلال البرنامج المعلوماتي المسمى **BiG Informatique finance** والذي يتوفر على الكثير من الشروط الأساسية والتقنية المحددة في SCF.
- ✓ بالنسبة للمعالجة المحاسبية بواسطة برنامج **BiG** فان التسجيل المحاسبي يكون مرة واحدة في القطعة المحاسبية بإدخال المعطيات الازمة التي تكون مسجلة مسبقا في قاعدة البيانات أما المراحل الأخرى للمعالجة فتظهر آليا.
- ✓ يساعد برنامج **BiG** على إظهار مخرجات العملية المحاسبية من قوائم مالية بشكل يتوافق مع الشروط والقواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF .

3- التوصيــات:

بعد استعراض النتائج يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- لابد على المؤسسة أن تواكب التطورات التكنولوجيا في نظم المعلومات المحاسبية بما يحقق لها حماية فائقة لتلك المعلومات.
- انشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات وتوظيف أشخاص ذوي خبرة وكفاءة عالية في هذا المجال.
- إنشاء أرقام سرية خاصة بكل موظف وتغييرها كل فترة وتوعيتهم بخصوصيته و أهميته.
- الاهتمام باستخدام أجهزة حديثة في نظام المعلومات المحاسبي التي تعمل على ضبط عملية الادخال والمعالجة.

4- آفاق الدراسة:

يمكن البحث في مواضيع أخرى ذات الصلة لا يسعنا المجال للخوض فيها نذكر منها:

- أهمية المورد البشري ودوره في مجال المحاسبة المالية.
- أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.
- مساهمة نظام تكنولوجيا المعلوماتي في تحسين عمل المدقق الداخلي.

تم بحمد الله

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1) ابراهيم الجزراوي و عامر الجنابي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
2) أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002- 2003.
3) بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.
4) بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/ IAS، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
5) حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، مصر،2009.
6) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول عرض البيانات المالية، دار الثقافة، عمان ، 2012.
7) خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
8) ربحي مصطفى عليان، طرق جمع البيانات والمعلومات لغرض بحث علمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
9) رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2004
10) رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
11) زرزار العياشي وغياد كريمة، **استخدامات نتكنولوجيا المعلومات والاتصال**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
12) سيد سالم عرفة، **اتجاهات حديثة في إدارة التغيير**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
13) السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، دار التعليم الجامعي للنشر، مصر، 2018.

14) طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

15) عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2003

16) عبد الوهاب نصر و شحاته السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، دار الجامعية للنشر، مصر، 2005-2006

17) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18) قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

19) كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.

20) كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2007.

21) ليلي حسام الدين، **أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011.

22) مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

23) محسن صباح رحيمة، عبد الفتاح زريبة وآخرون، **نظم المعلومات المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

24) محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.

25) محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017.

26) منال محمد الكردي وجلال إبراهيم العبد، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27) وابل بن علي الوابل، **أسس المحاسبة**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثالثة، الرياض، 1422هـ.

ب- المذكرات:

1) أحمد إرشيد نصير، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الادارية في المستشفيات الجامعية الاردنية**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، الأردن، 2018.

2) إيمان يحياوي، **أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدماتية**، مذكرة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

3) برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2014-2015.

4) بروبة إلهام، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

5) بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2013-2014.

6) بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012.

7) دراس هناء، عفيفي وفاء، **أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق ريادة الأعمال**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2016.

8) دلال حمودي، **تقييم أداء نظم المعلومات المالية و المحاسبية المعتمدة على الحاسوب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

9) رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013-2014.

10) سائب رامي، **أثر استخدام المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية**، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

11) سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

12) عبد الكريم الشناي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015-2016.

13) عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012-2013.

14) لياس قلاب ذبيح، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية التدقيق الجبائي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

15) هناء عبداوي، **مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية**، رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

16) يزغش كميليا، **أثر تكنولوجيا المعلومات على التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2008-2009.

17) يوسف خليل يوسف عبد الجابر، **مدى فاعلية اجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن المعلومات الإلكترونية في الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

ج- الملتقيات والندوات:

1) سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد scf في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 17- 18 جانفي 2010.

2) سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد scf في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 17- 18 جانفي 2010.

د- المجلات والجرائد:

1) خلود عاصم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية

2) مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007.

3) نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 9، دولة الكويت، أفريل 2013.

4) هواري أم كلثوم و آخرون، **أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الاعلامي للكشوف المالية**، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات في ولايات غرداية الأغواط و ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر،| العدد10، 2016

د-القوانين والمراسيم:

1) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، قرار متعلق بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 21، بتاريخ 08 أفريل 2009.

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 09 – 110، المتعلق بمسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، العدد 19، بتاريخ 25مارس 2009.

3) مجموعة عمل الإنتوساي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات (WGITA) ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، دليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأجهزة الرقابة العليا، 2014.

هـ- المواقع الإلكترونية:

1) **الموقع الرسمي** http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=15، أطلع عليه يوم 25-04-2019، على الساعة 19:43.

2) الموقع الرسمي https://biginformatique.com/produits/les-finances، أطلع عليه يوم 2019/06/13، على الساعة 13:57.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1) Abd Alnnaser Nour **, Nail 3ads, Control § safety measurements to the accounting data through information technology system**, journal of prospective researches, A Refereed Seasonal scientific Journal published by future studies center, AL-Hadba University college, Mosul-IRAQ, 2007.
2) Direction generale des impots, circulaire n° 22/MF/DGIDRV/2014 du 18 fevrier 2014, rejet de comptabilite, Alger, 2014.
3) **Système comptable financier SCf**, Berti éditions,Alger,2013

الملاحق

الملحق رقم: 01

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال القاعدة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع I			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم: 02

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج الثابت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم: 03

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى .....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين، المخصصات للإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم: 04

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم: 05

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المؤونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (النقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم: 06

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم: 07

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انتقاصات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 – يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تلخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 – يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، " إنشاءات".

ملاحظة 4 – يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات بيع"، "عمليات انفصال "، " عمليات الوضع خارج الخدمة "

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انتقاصات في مناصر الفارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 – يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات التكملة المذكورة في الملحق والتي تلخص : عنوان مدة دوام النفقة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ...).

الملحق رقم: 08

1- Présentation de l'EPE ETHYFOR GUELMA -Spa-

1-1 Identification de l'entreprise :

Dénomination	Entreprise des Travaux Hydrauliques et Forestiers par abréviation ETHYFOR
Secteur d'activité	Travaux hydrauliques
Localisation du siège social	Route de Constantine, BP 29, Guelma
Localisation de la base logistique	Route de Sedrata, commune de Belkhier Zone d'activité commerciale, commune de Belkhier
Coordonnées de liaisons	Tel : 037.14.40.41/42 Fax : 037.14.40.39 Email : ethyforguelma24@yahoo.fr
Registre de commerce	24/00-0382241B99
Date de création de l'entreprise	1989
Date de transformation en EPE / SPA :	1997
Statut juridique	EPE / SPA
SGP de rattachement	SGP/ERGTHY
Groupe	EPE/Spa/ENR GTH Annaba
Capital social	30.000.000,00 DA
Directeur Général	Zaouali Ahcene
Administrateurs	Kouas Mounir Bouadila Soraya Maizi Tahar
Administrateur de droit	Néant
Commissaire aux comptes	Messikh Abdelhamid
Classification	Catégorie 07
Effectif	92 travailleurs au 31/12/2017

Groupe d'études &réalisations hydrauliques
مجمع الدراسات وإنجازات الري
EX /SGP/ERGTHY-SPA
EPE Entreprise des Travaux Hydraulique et Forestiers
EPE/SPA/ ETHYFOR
EPE Spa au capital social de 30.000.000,00 DA

الملحق رقم: 09

ORGANIGRAMME ACTUAL DE L'EPE E.T.HY.FOR GUELMA

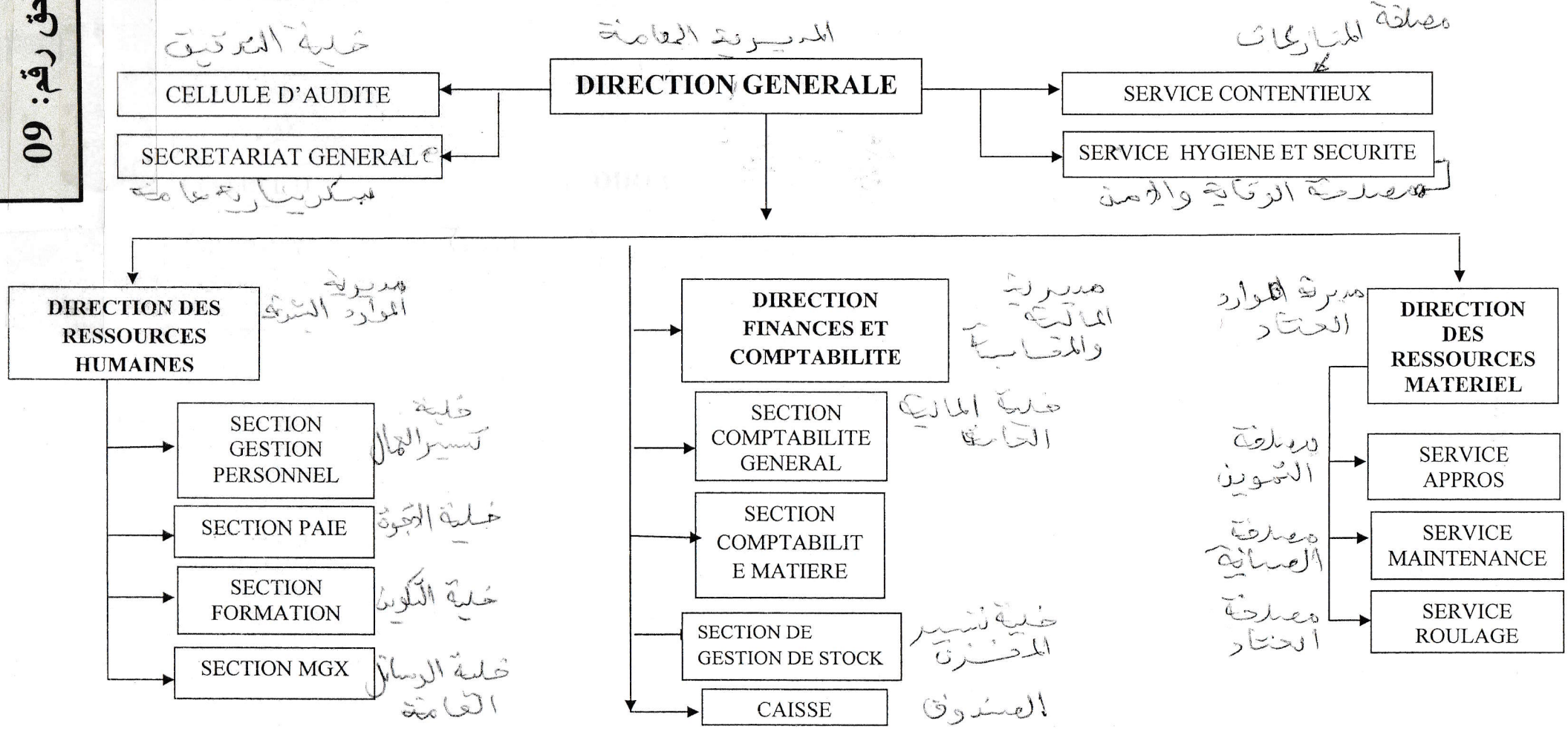

الملحق رقم: 10

FICHE GESTION DES IMMOBILISATIONS

Code Investissement : 110101 FOURNITURE DE 02 LICENCES D'UTILISATION SYSTEM DE GI
Compte Comptable : 2040000310 LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSIMILES GTH ETHYFOR
Caractéristiques Techniques :
Marque : N° Série :
Modèle : Matricule :
N° Acte :

Etat : Présent
Projet :
C.Coût :
Affectation :
Utilisateur :

110101

Acquisition :

Date : 06/01/2011
Fournisseur : FR0026
BIG INFORMATIQUE ANNABA
N° Commande : CONV/BIG:CL/BIA SGP
N° Facture : 231007
N° Livraison :

Mt Achat : 50 000,00
Mt T.V.A. : 8 500,00
Mt Assurance :
Mt Douane :
Mt Autres :
Coût Acquisition 58 500,00

Amortissement :

Date Amort. : 06/01/2011
Taux : 10,00
Valeur Origine : 50 000,00
Amort. Antérieur : 35 000,00
Amort. Reprise : 0,00
Amort. Exercice : 5 000,00
VNC : 10 000,00

Sortie :

Type :
Date :
Libellé :
Montant :

Historique Amortissement :

Exercice	Valeur Initiale	Antérieur	Exercice	Cumulé	Gain/Pert	Valeur Finale
2011	50 000,00	0,00	5 000,00	5 000,00	0,00	45 000,00
2012	45 000,00	5 000,00	5 000,00	10 000,00	0,00	40 000,00
2013	40 000,00	10 000,00	5 000,00	15 000,00	0,00	35 000,00
2014	35 000,00	15 000,00	5 000,00	20 000,00	0,00	30 000,00
2015	30 000,00	20 000,00	5 000,00	25 000,00	0,00	25 000,00
2016	25 000,00	25 000,00	5 000,00	30 000,00	0,00	20 000,00
2017	20 000,00	30 000,00	5 000,00	35 000,00	0,00	15 000,00
2018	15 000,00	35 000,00	5 000,00	40 000,00	0,00	10 000,00

SARL BIG INFORMATIQUE AU CAPITAL SOCIAL DE 50.000.000,00 DA

LES SANTONS III N° 4 - 23000 ANNABA-

BIG Alger TEL : 021.56.19.27 - 021.56.19.11 FAX : 021.56.18.97

BIG Annaba TEL : 038.40.16.83 - 40.16.89 - 86.29.94 FAX : 038.86.69.03

BIG Oran TEL : 041.427719 - FAX : 041.427719

R.C: 97/B/0362082 ----------M.F: 099223010185726 ----------CPA 215 RIB N°: 004 00215 400 20 102 11 48

Web: www.biginformatique.com email: big@biginformatique.com

Facture N° 2310010

Date : 14/01/18

الملحق رقم: 11

Client : 002103 ETHYFOR -SIEGE-

Adresse : BP 29 Route de Constantine. Guelma

N° Tel : 037.26.34.95 / 030.70.20.25

N° Fax : 037 26 31 65

N° Registre : 99 B 0382241

N° I.Fiscal : 0989240100131-49

N° Article : 240184-01036

Date Echéance : 13/02/18

Paiement : CHEQUE

Reglement : A Terme

Article	Désignation	U.M	Quantité	Prix H.T	Montant H.T	Rem%	T.V.A
101907	CONTRAT DE SUPPORT LOGICIEL DE GESTION DES FINANCES "BIGFINANCE" ANNEE 2018	UN	1,00	60 000,00	60 000,00	0,00	19,00

	19,00
Mt. HT	60 000,00
Mt. TVA	11 400,00

Montant Hors Taxes 60 000,00

Montant Remise 0,00

Montant T.V.A 11 400,00

Montant TTC 71 400,00

Arrêtée la présente facture à la somme de :

Soixante Et Onze Mille Quatre Cents Dinars Et Zéro Centimes

Date: 17/01/18 11:35

SARL BIG INFORMATIQUE AU CAPITAL SOCIAL DE 50.000.000,00 DA
LES SANTONS III N° 4 - 23000 ANNABA
BIG Alger TEL : 021.561927 021.561911 FAX : 021.561897
BIG Annaba TEL : 038.45.21.55.56 0770.327.785 FAX : 038.45.21.56
[illegible] TEL : 041.42.77.19 FAX : 041.42.77.19
[illegible] MF : 099223010185726 CPA 215 RIB N° 004 00215 400 20 102 11 48

تابع للملحق رقم: ١١

CONTRAT DE SUPPORT
&
DE MAINTENANCE LOGICIELS
BIG/ ETHYFOR GUELMA /2018
CS_20180101_257

CONTRAT DE SUPPORT
& DE MISE A JOUR

تابع للملحق رقم : ١١

Entre

ETHYFOR GUELMA

Sise BP 29 Route de constantine Guelma
ci après designée par le Tene Client representee par monsieur
ZAOUAI ARCÈN

BIG informatique SARL

Sis et ses locaux situés au N°6 ANNABA, ci après désigné par le terme « Fournisseur »
représentée par Monsieur SAIDI Mohamed Président Directeur Général.

Il a été arrêté et convenu ce qui suit :

Renouvellement du Support de BIG Informatique

Date :

تابع للملحق رقم 11 :

Client : ETHYFOR GUELMA
Contact :
Adresse :
Tél :

CETTE COTATION EST VALABLE SOIXANTE JOURS A COMPTER DE LA DATE DE SON EMISSION.

MISE A JOUR & SUPPORT LOGICIEL
DU 01 01 2018
AU 31 12 2018

Réf.	Description du produit	Qté	Montant H.T.	T.V.A.
	BIG	01	60 000.00	19.00

Total H.T.	60 000.00
Montant TVA	11 400.00
Montant TTC	71 400.00

EPE SPA ETHYFOR GUELMA
EPE SPA ETHYFOR GUELMA
Exercice 2011

الملحق رقم: 12

DATE: 02/07/2009
HEURE: 00:36
PAGE: 1

PIECE COMPTABLE

Juin

N° : 000001

Journal : 12 SERVICES
Date : 13/06/2011
Référence OV/20
Libellé : CONST FACT N 231007/11 DU 06/01/11 SARL BIG INFORM

Lig	Compte	Tiers / CC / C.Bqe	Projet	C.Resp	VTR	Libellé	Debit	Crédit
001	2040000310				IN1	CONST FACT N 231007/11 DU 06/01/11 SARL BIG INFORM	50 000,00	
002	6151300310					CONST FACT N 231007/11 DU 06/01/11 SARL BIG INFORM	10 000,00	
003	4451100310					CONST FACT N 231007/11 DU 06/01/11 SARL BIG INFORM	10 200,00	
004	4042010310	FR0026			D1	CONST FACT N 231007/11 DU 06/01/11 SARL BIG INFORM		7 020,00
005	4040010310	PS0237			D1	CONST FACT N 231007/11 DU 06/01/11 SARL BIG INFORM		63 180,00
						Total Piéce	70 200,00	70 200,00

Etabli par :

Visé par :

الملحق رقم: 13

PIECE COMPTABLE

Juin

N° : 000032

Journal : 08 BDL GUELMA
Date : 13/06/2011
Référence OV/20
Libellé : REG FACT N 231012 ET 231007/11 DU 06/01/11 BIG INF
Tiers : BIG INFORMATIQUE ANNABA

Lig	Compte	Tiers / CC / C.Bqe	Projet	C.Resp	VTR	Libellé	Debit	Crédit
001	4016010310	PS0237			D1	REG FACT N 231012 ET 231007/11 DU 06/01/11 BIG INF	34 420,46	
002	4040010310	PS0237			D1	REG FACT N 231012 ET 231007/11 DU 06/01/11 BIG INF	63 180,00	
003	5120500310				T07	REG FACT N 231012 ET 231007/11 DU 06/01/11 BIG INF		97 600,46
						Total Piéce	97 600,46	97 600,46

Etabli par :

Visé par :

Grand Livre

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Compte : 2040000310 LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSIMILES GTH ETHYFOR

Solde de Réouverture : 347 293,34 Solde Cumulé : 50 000,00

Solde Mois : 0,00 Solde Global : 397 293,34

Mois	Jour	Pièce	Lig	Référence	Tiers	C.Coût	Banque	Projet	C.Resp	VTR	Libellé	Débit	Crédit	Ptn
00	01	000001	012							IN0	SOLDE A/NOUVEAU	347 293,34		0
06	12	000001	001	OV/20						IN1	CONST FACT N 231007/11 D	50 000,00		0
											Total Compte	397 293,34	0,00	
											Total Général	397 293,34	0,00	

الملحق رقم: 14

Total Page	397 293,34	0,00

Balance Générale

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Compte	Intitulé	A/Nouveau		Mvts du Mois		Cumul à ce jour		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
2040000310	LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSI	347 293,34				50 000,00		397 293,34	
20400003	LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSI	347 293,34				50 000,00		397 293,34	
204000	LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSI	347 293,34				50 000,00		397 293,34	
204	LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSI	347 293,34				50 000,00		397 293,34	
		347 293,34	0,00	0,00	0,00	50 000,00	0,00	397 293,34	0,00

الملحق رقم: 15

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 098924010013149

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		397 293,34	314 288,34	83 005,00	44 005,00
Immobilisations corporelles		159 931 483,22	142 117 214,37	17 814 268,85	18 082 670,91
Terrains		10 101 223,00		10 101 223,00	10 101 223,00
Bâtiments		44 710 882,02	42 247 411,79	2 463 470,23	1 899 031,75
Autres immobilisations corporelles		105 119 378,20	99 869 802,58	5 249 575,62	6 082 416,16
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		12 346 215,90		12 346 215,90	9 474 363,84
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		12 346 215,90		12 346 215,90	9 474 363,84
Impôts différés actif		15 670 621,56		15 670 621,56	13 520 552,93
TOTAL ACTIF NON COURANT		188 345 614,02	142 431 502,71	**45 914 111,31**	41 121 592,68
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		23 729 860,71		23 729 860,71	20 452 076,74
Créances et emplois assimilés					
Clients		69 048 834,41	26 425 191,71	42 623 642,70	24 320 577,62
Autres débiteurs		612 131,16	179 558,00	432 573,16	437 777,88
Impôts et assimilés		740 442,69		740 442,69	1 035 465,08
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		160 246,49		160 246,49	66 072,87
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		160 246,49		160 246,49	66 072,87
TOTAL ACTIF COURANT		94 291 515,46	26 604 749,71	**67 686 765,75**	46 311 970,19
TOTAL GENERAL ACTIF		282 637 129,48	169 036 252,42	**113 600 877,06**	87 433 562,87

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 098924010013149

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		30 000 000,00	30 000 000,00
Capital non appelé			
Autres apport de l'Etat			
Autres Dotations de l'Etat			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		54 330 357,45	37 681 131,32
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-7 502 585,10	-14 292 039,72
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-61 685 415,28	-45 735 141,78
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		15 142 357,07	7 653 949,82
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		47 848 724,15	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		9 854 821,20	21 563 203,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		57 703 545,35	21 563 203,33
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		14 336 992,74	16 296 542,31
Impôts		11 381 204,35	7 387 844,02
Autres dettes		14 003 501,17	30 759 600,71
Tresorie du passif		1 033 276,38	3 772 422,68
TOTAL PASSIFS COURANTS III		40 754 974,64	58 216 409,72
TOTAL GENERAL PASSIF		**113 600 877,06**	**87 433 562,87**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 098924010013149

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		47 487 726,95	24 728 570,68
Variation stocks produits finis et en cours		-175 885,21	1 133 558,28
Production immobilisée		1 288 673,20	
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		***48 600 514,94***	***25 862 128,96***
Achats consommés		20 324 098,69	14 491 335,80
Services extérieurs et autres consommations		2 669 008,51	1 548 547,86
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		***22 993 107,20***	***16 039 883,66***
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		***25 607 407,74***	***9 822 245,30***
Charges de personnel		34 387 310,60	26 638 634,70
Impôts, taxes et versements assimilés		1 303 711,44	686 724,63
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		***-10 083 614,30***	***-17 503 114,03***
Autres produits opérationnels		3 728 381,40	1 867 008,37
Autres charges opérationnelles		298 635,32	537 933,08
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 526 502,98	2 810 820,54
Reprise sur pertes de valeur et provisions		465 201,91	1 596 251,83
V. RESULTAT OPERATIONNEL		***-8 715 169,29***	***-17 388 607,45***
Produits financiers			172 330,00
Charges financières		548 516,02	428 216,03
VI. RESULTAT FINANCIER		***-548 516,02***	***-255 886,03***
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		***-9 263 685,31***	***-17 644 493,48***
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 761 100,21	-3 352 453,76
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		52 794 098,25	29 497 719,16
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		60 296 683,35	43 789 758,88
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		***-7 502 585,10***	***-14 292 039,72***
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		***-7 502 585,10***	***-14 292 039,72***
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 098924010013149

Intitulé	Not	Exercice (n)	Exercice Précédent (n-1)
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		42 046 387,67	59 625 530,75
Encaissements Divers			-20 504 238,09
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-75 548 365,01	-26 475 270,95
Sommes versées au personnel			-1 954 803,53
Intérêts et autres frais financiers payés		-683 770,63	-310 772,67
Impôts sur les résultats payés		-4 651 348,74	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-38 837 096,71	10 380 445,51
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-38 837 096,71	10 380 445,51
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 306 455,46	-1 086 050,38
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			42 799,25
Autres encaissements		-5 169 521,70	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		2 297 669,64	
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-6 178 307,52	-1 043 251,13
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		47 848 724,15	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			-200 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		47 848 724,15	-200 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Virements de fonds unité (soldé)			8 644 549,58
Virements de fonds inter-unités (soldé)			-8 644 549,58
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		2 833 319,92	9 137 194,38
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		-3 706 349,81	-1 182 898,88
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		-873 029,89	-3 706 349,81
Variation de trésorerie de la période		2 833 319,92	-2 523 450,93
Rapprochement avec le résultat comptable		-7 502 585,10	-14 292 039,72

الملحق رقم: 20

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 098924010013149

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		**30 000 000,00**				
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N-1		**30 000 000,00**				**37 681 131,32**
Prime et reseve						16 649 226,13
Autres reserves -dotation de l'etat						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives		-61 685 415,28				
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		-7 502 585,10				
Solde au 31 décembre N		**-30 000 000,00**				**54 330 357,45**

الملحق رقم: 21

Evolution des Immobilisations et des Actifs Financiers non Courants

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 098924010013149

Rubriques et postes	Not	IMMOBILISATIONS			
		Début Exercice	Augmentations de l'exercice	Diminutions de l'exercice	Fin Exercice
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Participations					
Autre immobilisation financeres					
Autres actifs financiers non courants					
TOTAL					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم: 67 /ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 20..19..

قالمة في : 08 أفريل 2019

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
Ref : ..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le : .....

إلى السيد: مدير مؤسسة استغلال الري والغابات

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): نوشريط وسام

الطالب(ة): عجرود مروة

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : مالية المؤسسات في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربص بمؤسستكم.

موضوع الزيارة: دراسة حالة حول أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة القوائم المالية

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير و الاحترام

ع/ رئيس القسم

مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي بقسم علوم التسيير

الدكتور : عبد السلام كلايعية

ع/ اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

فوزية هناد

مديرة الموارد البشرية

الحمد لله

الملخـــــص:

تعالج هذه المذكرة دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية وذلك في ظل النظام المحاسبي المالي حيث قمنا بالتطرق إلى الموضوع من مختلف جوانبه النظرية ابتداء بالتعريف بنظام تكنولوجيا المعلومات والنظام المحاسبي المالي ثم تعريف وعرض هذه القوائم في ظل هذا النظام؛ أما في الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط لما تم عرضه في الجانب النظري من خلال دراسة حالة، وذلك بتوضيح كيفية سير البرنامج المحاسبي الآلي **BIG INFORMATIQUE FINANCE** وكيفية مسك المحاسبة المالية بواسطته في مؤسسة **ETHYFOR.**

الكلمات المفتاحية: نظام تكنولوجيا المعلومات، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، البرنامج المحاسبي الآلي.

Résumé:

Cette mémoire de recherche traite l'informatique télématique sur les plans financiers dans les sociétés économiques sous le cadre de système comptable financier, ou nous avons mis en débat ce sujet de tout ses aspects théoriques en commençant par la définition de l'informatique thématique et le système comptable financiers passant par définir et exposer ces listes sous ce système, concernant le côté pratique on projeter ce qui était présenté thématiquement à travers une étude de cas, et cela était réaliser par clarifier la façon avec laquelle le système comptable automatique fonctionne **BIG INFORMATIQUE FINANCE** et aussi comment le système comptable financiers le domine dans une société **ETHYFOR** .

les mots clés: l'informatique thématique, le système comptable financiers, les listes financières, le système comptable automatique